





بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۲۵۶ - ۲۷۷

۷۰۰۹ - ۷۰۰۹

۳۴۱۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: نحو (مربوط در صرف و هم الی) فی شرح الکافی

مؤلف: کریم الدین ابی نصر آبادی

موضوع: _____

شماره قفسه: ۲۸۹۸

شماره ثبت کتاب: ۷۴۲۰۳

۵۵۴۹

کتابخانه مجلس شورای ملی
۲۸۹۸

پلاژ - به شطه
۲۷ - ۲۶

۷۰۰۹
۳۴۱۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب خود (مخطوط در مقام الوافد فی شرح الکافی)

مؤلف: مکی الدین کسری آبادی

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۷۴۲۰۲

۵۵۴۹

شماره قفسه: ۲۸۹۸

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
۲۸۹۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
۲۸۹۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
۲۸۹۸

عليه فقلت والمية ايبي **قوله** الكلف لفظ وضع معنى مفرد اعلم ان معرفة هذا اللفظ
موقوف على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يلفظ به الانسان
او شيء حكمه مما لا كان مستعملا والمراد من التوضع هيما تخصيص شيء بشي حتى
الخلق او احسن الشئ الاول فهم منه الشئ المشاة والمراد من المعنى المفرد هو ان لا
يبدل جزء لفظه على جزء معناه ولذا عرفت ذلك فتقوله لفظ بمنزلة الجنس
للكل و باستي قيوحه كالفصل لفظ احتيل فيمن الخفوط والعقود والاشارات
والنصب **قوله** وضع معنى احتيل فيمن المملات وهي لفظ غير الدال على معنى
بالوضع **قوله** مفرد احتيل فيمن عن المركبات مخو زيدا قائم وخمسة عشر ولا يشك
المحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانما وضعت
لمشاكل زيد والرجل وضرب وقد لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها معان
فان المراد لمعنى في قوله لفظ وضع معنى اسم من ان تكون لفظا او غيره ولما لم
ان يقول ج يشك بالكلمات الموضوعه لالفاظ من كنه كلفظ الخبر والجملة فان اللفظ
الخبر والجملة موضوعه لمشاكل قولنا زيدا قائم وذهب عرو ويكن ان يجاب عنه
بانا لا نسلم ان لفظه الخبر موضوعه لمشاكل قولنا زيدا قائم بل هي موضوعه لمفهوم
يصدق على مثل زيدا قائم وهو ما يحتل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس
بمركب وهذا الجواب يجنب جوابين الاشكال الاول فان سلمنا ان مثل لفظ الخبر
موضوعه لمشاكل زيدا قائم لكن لا يلزم منه ان يكون مركبا لعدم دلالة لفظ الخبر

وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يكون لامر قسامين من هذه الاقسام است
وهما المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد وعلى ما ذكرناه
في تعريفه والاستناد يقتضي الاسناد والمركب من اسمين لا يكون لامر قسامين
النسبة فالكلام يقتضي الاسناد والمركب من اسمين لا يكون لامر قسامين
لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وفي المركب من فعل واسم يجوز
وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لان
كليةهما واحدتهما المسمى المركب من فعلين فلا ينفاء المسند اليه والمسمى
المركب من الاسم والحرف فلا ينفاء المسند والمسمى اليه لان الاسم الواحد لا
يكون الا واحدا وما في المركب من حرفين فلا ينفاء كل واحد من مسندا ومسندا
اليه واما المركب من الفعل والحرف فلا ينفاء المسند اليه لان الفعل لا يقع
مسندا ولا يقع مسندا اليه **قوله الاسم على معنى في نفسه غير معتبر**
بأحد الازمته الثلاثة قوله ما دل على معنى متناول للاسم والفعل والحرف
قوله في نفسه حرف قوله غير معتبر بأحد الازمته الثلاثة ثم يخرج العمل
لكن يدل عليه ما لا يدل على الزمان نحو الرجل وما ملوله الزمان فقط نحو اليوم و
امس وما ملوله معنى متغير بزمان غير الثلاثة نحو الاصطباح والاعتبا
ويخرج ان يراد بالثلاثة دلالة وليته حتى لا يقتضيه اسماء الاعمال فانما يدل
على معنى متغير بزمان معين مخصوص فان دل على السكون لمقتضى الاستقبال

ما دل

لان دلالة عليه ليست بدلالة واقية لانه لا يدل الا على است وبعده
يدل على السكون لمقتضى الاستقبال ويستفي ان يعرف ايضا ان المراد من الاثرين
وعدم الاقتبان انما هو بحسب الوضع لئلا يتجده عليه القضا باسمي الفعل
والمفعول في قولنا زيد ضارب عددا ومضروب امس لان اقترانهما ليس
بحسب الوضع وانما هو لعارض ولا يتوجه عليه ايضا القضا بغيره بل يشترك
بين الحال والاستقبال لان عدم اقترائه بالزمان المعين وانما هو بسبب
العارض لانه في اصل وضعه لا حد الزمانين معين لكن حصل الالتباس
عند السامع والعاقل ان يفرض النقض على هذا النوع من وجهين احدهما
انه منقوض بنفسه لانه لا يصلح على مجموع الحدة انه دل على معنى في نفسه
غير معتبر بأحد الازمته الثلاثة فيلزم ان يكون مجموع الحدة اسملا لا كلمة
صدق الحدة صدق عليه المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود
والاشارات والمخرب لكونها دالة على معنى في نفسها غير متغير بأحد الازمته
الثلاثة كنهها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يحجب عنه بان يقال
ما فتئت الكلمة الى الاسم وغيره ولا يعلم ان الاسم كلمة وفصل تقدير الحدة
الاسم كلمة دل على معنى في نفسه الى آخره لكن حذف الكلمة وعبرت بما اقتضاه
على فهم المتعبد فاذا سقط كل واحد من التقيضين اما الاول فلا لا يصدق
على مجموع الحدة لانه لا يكون مجموع الحدة مركب والكلمة مفردة واما الثاني فلا لا

ولم نقل دخول حرف الجح لا حرف الجح بل يدخل الفعل على سبيل المحكاة كما يقال زيد
 مرفوع بتمام قولنا قام زيد والثالث التنوين والمراد بالتنوين ما عدا التنوين الذي
 وإنما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لأنه على خمسة أصنام تنوين
 التثنية وتنوين التذكير وتنوين المؤنن والمضاف إليه وتنوين المقابلة وتنوين
 التثنية وأما تنوين التثنية فلكونه دليلا على كونه الكلمة التي يدخل عليها في التسمية
 ولا اكسيتة للفعل في التسمية فلم يدخل هذا التنوين للفعل وأما تنوين التذكير
 فلأنه لا يدخل الاسم ليعرف بين المعرفة والنكرة نحو سيدي وسيويدة
 ما فإنه لا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة وصداى سكوت ما أي وقتا ما والفعل يقع معرفة فلم يمتنع فريد
 الفارق بين كونه معرفة ونكرة وأما تنوين المؤنن من المضاف إليه
 كالشعر الذي في يومئذ أي في يوم أذكر أن كذا فلما حذف المضاف إليه
 عوض عن المضاف إليه الشعرين فلان الفعل لما يضاف إلى شيء يحذف عنه
 المضاف إليه حتى يعوض الشعرين عنه ولم يدخله التنوين عوضا عن المضاف
 إليه وأما تنوين المقابلة نحو التنوين في مسلمات فإنه مقابل وعوض عن المؤنن
 الذي في مسلمين ومسلمون على ما يحجج به بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله
 تنوين المقابلة وأما تنوين التثنية فليس عوضا بالاسم بل يدخل الاسم
 والفعل والمخوف وأما العلومات المحسوسة فالاسناد إليه أي كونه مستندا

لأن الفعل
 إليه إنما اختص الاسناد إليه بالاسم ولم يدخل الفعل ليكون مستندا إلى شيء دائما
 فلو وقع مستندا إليه لزم أن يكون مستندا ومثلا إليه فحالته واحدة وهو غير
 جازم والأضافة أي كونه مضافا يتعدى حرف الجر وإقام يضاف الفعل المشعر
 لأن الأضافة للمفعول أو المنعرب أو المنعرب أو المنعرب فلا يجوز إضافته للمفعول
 والمنعرب لأن لا يحتاج إلى المنعرب والمنعرب لأننا نأيد على الصلة والفعل
 لا يحتاج إلى هذا لأن الأضافة له بدلا فادته به ونهنا ذكرنا ولا يجوز إضافته للمنعرب
 لأن الأضافة للمنعرب إنما هي بغير التنوين أو ما يشبه مقامه ولا يوجد
 في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلن يضاف للمنعرب وإنما قيدنا بالأضافة
 بقولنا يتعدى حرف الجر مثلا يتنقض بقولنا سررت بزيد فإن سررت مضافا إلى
 زيد بولامة حرف الجر لفظا **قوله** وهو معدوب وبني أي الاسم وبني لا يتغير
 من أن يتغير كغيره باختلاف العوامل لفظا وتقدير أو لا يتغير وإن اختلف
 فهو المعدوب وإن لم يختلف فهو المبني **قوله** العرب المركب الذي لم يشبه مبني
 الأصل أعلم أن قوله المركب احتراز به عن الألفاظ التي لم يتركب مع غير هذا
 كالألفاظ وما لا اسماء وهو شامل للبيئات أيضا نحو هؤلاء شق قام هؤلاء
 فلما قال لم يشبه مبني الأصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها لمبني الأصل
 كما يحجج به بابه والمراد بمبني الأصل الفعل الماضي وأما المخاطب والمخبروف
 وأعلم أن المعدوب إنما يكون معدوبا بشرطين أحدهما وجودي وهو سبب الإعراب

وهو التركيب على ما يتبعه فتعرض له بقوله المركب والثاني عدسه وهو انشاء المانع
وهو عدم مشابهته بمعنى الاصل ولعلنا ان يعر عليه النقص بنفسه مبنى
الاصل لانه يصدق على انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لا منشاء مشابهة
لنفسه وجوابه نقول لما دللنا على ان العرب لم يشبه مبنى الاصل فلا تشبه
على انه ليس بمبنى الاصل ولان تغليب احد هكذا الاسم المركب الذي لم يشبه
مبنى الاصل لانه يجتنب عن اجوال الاسم فم لم يتوجه الا شكل واعلم ان في قوله
العرب المركب لسا هلا لان المركب بحيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده
جزء المركب مع غيره والمراد من الترتيب التركيب الاسنادى لعلنا يتوجه عليه
النقص بمثل غلام زيد والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبنى الاصل
هو المشابهة المحببة للبناء لعلنا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرفة لكونه
مشابهة بالفعل الملتصقة وامر الخطا طب في محقق الفرعيتين ولما يخرج عنه غير اسم
الفاعل لكونه مشابها لما في المحقق وقوده موقعه في نحو جبر المبتداء وحذف دلالة
كل واحد منهما على الحدوث لان هذه المشابهة غير موجه للبناء فان قيل
التعريف المذكور منقوص لما دللنا المفردة المعروفة لانه يصدق عليه انه مركب
لم يشبه مبنى الاصل لانه يشبه ضمير الخطاب الذي في ادعوا كما صحت في حذو
علة بناءه وهو ليس بمبنى الاصل على تفسيره مبنى الاصل فيلزم ان يكون معروفا
وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس عشا بمبنى الاصل فانه مشابه لكاف الذي

او العرب التي ذكبت

حذو ادعوا الذي هو مشابها لكاف الذي هو في ذلك واياك فيكون مشابها
لكاف الذي في ذلك واياك لان المشابهة بالشيء مشابهة لذلك الشيء وهذا
الكاف حرف لا يقال لا نسلم ان المشابهة بالشيء مشابهة لذلك الشيء نحو
تقار المشابهة بين الاما نقول لا نعير بمشابهة الاشياء الكاف الذي في ادعوا في حذو
الافراد والخطاب ونقوله موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف التي حذو ذلك اياك
حذو الافراد والخطاب وان لم يشبه في وقوده موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها
لكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب وهذا التقدير كاف في جباب
البناء فيكون مشابها لمبنى الاصل واعلم انه لو قيل ببناء بني المنادى المذكور
لكونه مشابها لكاف الذي في ذلك واياك لكان صواب ولم يتوجه النقص المذكور
على التعريف صان **قوله** وحكمه ان يختلف لغير الاختلاف العولس لفظا او تقدير
اي وحكم العرب وحاصيه ان يختلف لغير الاختلاف العولس لفظا نحو جاني زيد
ورابت زيد وسررت زيد او تقدير نحو جاني فتي صله فتي ورايت فتي صله
فتيا ومرت فتي فتي صله فتي فلياء الفاعلها وانفتاح ما قبلها فاصار
فتم في الاحوال لثلاث اقسام قال ان يختلف لغير لانه لو كان الاختلاف في الوسط
او في غير الاخر لم يكن هو الاسم العرب نحو اختلاف الراء في امرء وامرؤ
في انهم يقول جاني امرء وامرؤ ورايت امرء وامرؤ وسررت امرؤ وامرؤ فامرؤ
جعل الاعراب في اخر العرب لان الاعراب كوصف العرب فكما يذكر الوصف

بعد الفتح عن الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفتح عن المعرب وانما
 انما اختلاف العوامل حيز من اختلاف الاخر لا اختلاف العوامل المعامل فان لا
 يكون من خواص المعرب نحو اختلاف من سنة من تذك ومن الجمل ومن زيد و...
 انه فان حذفت من هذا الكتاب انما لم يعرف المعرب بما عرفه ساير النحاة وهو الانسيب
 يختلف من اختلاف العوامل الخطا او التقدير لانه يلزم منه تعريف شيئا مما هو الخفي
 لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم كما انما يكون هذا المعنى فيكون
 هذا الحكم الخفي من المعرب فلو عرفت بذلك لم يعرف شيئا مما هو الخفي منه فانه غير جائز
 ويمكن ان يجاب عنه ضرورة النحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب
 ان يثبت له هذا الحكم بل هو ان يعرف هذا الحكم باستعمال اعراب بل الغرض من
 تعريفه ان المعرب على اى نوع من انواع الاسماء يطبق بعد ان عرف ان لفظ
 هو مجرد تحت لفظ اخر باختلاف العوامل والنوع الاخر لا يختلف اخر باختلاف
 العوامل واستعمال اعراب **قوله** والاعراب ما اختلف اخر بدلى الاعراب هو
 الذي يحصل به اختلاف العوامل الى الاعراب هو سبب اختلاف اخر المعرب وهو
 الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء وكلمة اسماء الستة اعلم
 ان المراد بالسبب هنا هو السبب القريب لغير التمام ما يقتضيه بالقرين فلا يجرى
 فيه العوامل والمعامل المختلفة فانما اسباب بعيدة للاختلاف ولا تنحصر في ما اقتضيه
 من غير التمام ولان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسرة بل السبب

وهو الذي يحصل به اختلاف العوامل الى الاعراب هو سبب اختلاف اخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء وكلمة اسماء الستة اعلم ان المراد بالسبب هنا هو السبب القريب لغير التمام ما يقتضيه بالقرين فلا يجرى فيه العوامل والمعامل المختلفة فانما اسباب بعيدة للاختلاف ولا تنحصر في ما اقتضيه من غير التمام ولان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسرة بل السبب

على سبب التمام كان اوجه لان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بناء على ان الاسم
 وضع تحيزه مراد ثم اعراب به سبب لما قبل فحصل كل واحد منها بعد ما لم يكن موجب
 لاختلاف اخر الكلمة **قوله** فبذل على المعاملة المعتبرة عليه متعلق باختلاف
 شيء قبله ما اختلفت اخره وهو ما شاع عليه وضع الاعراب في الاسماء ومقتضى
 انه لما كان من الاسماء معاملة مختلفة كالنافية والمفعولية والاضافة وجب
 الاعراب للاسماء ليشتمل على تلك المعاملة فبذل على بعض عوالم الجسد في بيان ما
 زيد وما احسن زيد فان معنى الاول شي احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد
 ذا حسن ومعنى الثالث اني اعطيت احسنه زيد ومعنى الرابع من اخلاق زيد احسن
 ومعنى المعتبرة المتنازلة والاعتبار والنشأ اذا تاولوا **قوله** وانما قد وقع نصب
 وجس اى وانواع الاعراب الاسم وقع ونصب وجس وانما لم يذكر بحزم مع انه
 من انواع الاعراب لانه ههنا ذكر احوال الاسم ونحوه ليس من احواله **قوله**
 فالرفع على الما عليه الى اخره انما فالرفع علم على علمية ولم يقل علم لانه ليس
 علما لفاصل الوجود منه غير ما لم يمتد به وغيره بل علم لفاصل والاشياء والمشيئة
 من الفاعل كالمبتداء والخبر والاسمى كان وما ولا خبرها وهذا لم يقل النصب
 علم المفعول وانما لم يقل الخبر على الاضافة لكونه الملاخفة ولا يوجد منه خبرها
 بخلاف الرفع والنصب والمراد بقوله الخبر على الاضافة انه علم المضاف اليه **قوله**
 والعامل ما به يتحقق المعنى المتعنى على التعديل ما به يحصل المعنى المتعنى لانه عن معنى

بسم الله الرحمن الرحيم

المغزو المشرف من الشيخ المكي المكي

3

مقام العلمين ان يكون حجتا بنقل محلة وكونه على صفة مستفيضة مجموع او على صفة غير مستفيضة
 جميع العلم بنقل جميعها مع التكسير بنقل محلة اخرى مكان فيه علمين لا يقال لو كان
 الجمع سببا وصفة منتهى الجمع سببا العلم كان مثل جمع غير مستفيضة مع والصفة
 لا يقال بنقل ذلك العلم ان يكون الجمع مع صفة مستفيضة مجموع علة تام على الصفة
 ولا يكون ضم الصفة كذلك والصفة التانيث وانما قام الغاية ان يثبت من العلمين
 لان التانيث بنقل علة يكون التانيث لان ما لا كلمة غير المفارقة عنما بنقل علة
 اخرى كان فيه علمان **قوله** فالعلم غير مستفيضة اصلية او اجزائية
 العلم خروج الاسم من صفة اصلية الى صفة اخرى وهو على ضربين احدهما
 تحقيقي واخرى تقديرية والمركب بالعلم الحقيقي انه اذا انفرد الى الاسم لعدد واحد
 قياس جميع الصفت يدل على ان اصله على التانيث ومثلث واربعة وسريع واحاد
 وموجد وشنا ومثنى وتحقق العلم فيه انه اذا انفرد الى ثلث ومثلث ومجد في كل
 غير مستفيضة الضرب يدل على ان اصله على التانيث وذلك انه من الاعداد والاعداد من
 الواحد والاصغر واحد وثان وثلاثة واربعة فاحاد وموجد وعدادان من واحد
 واحد وثان ومثنى على اثنين اثنين وثلاث ومثلث من ثلث ثلث واربعة وسريع
 عن اربعة اربعة غير مستفيضة العلم والصفة كما في قوله تعالى اولى بحضرة مثنى
 وثلاث واربعة فاما على خلق الاربعه يعني خمس وخمس وثمان وسدس الى ثمان
 ومثلث على ثمان م لا فبذلك خلاف والاحصاء لا يقال الضعيف الرواية واما تحقيقي

العلم بنقل اخر لانه فعل الضعيف وقياس العلم الضعيف اقل من مع نام الضعيف
 ولا مع الاضافة ان يكون على صفة اقل من وهما اقل من مع نام الضعيف ولا مع
 الاضافة فيجب ان يكون على صفة اقل من قبل نقل علم انه معدول من اثنين
 وتحقق العلم بنقل جميع الجمع **قوله** وجمعا فعلاء غير صفة فعلاء غير صفة
 قياسه ان يجمع على فعلى وفعلاوات كجميع حمراء على حمراء او حمرات فقياسا
 جمعا ان يجمع على جماعي او جمعاوات فلهما قبل جمع ولم يقل جماعي وجمعاوات علم انه
 معدول عن جماعي وجمعاوات **قوله** او تقديرية العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 نظرا الى الاسم لم يوجد قياس يدل على ان اصله على غير غيره ولم يعد غير مستفيضة
 ولم يكن فيه الا العلمية فتقديرية العلم بمصطلحها عدتم وهي ان الاسم لم يثبت من
 الضرب الا اذا كان فيه سببان ومثاله حمران فاذا انفرد اليه لا يوجد قياس
 يدل على ان اصله على غير غيره ولم يعد غير مستفيضة وليس فيه سوى اصلية
 فتقدير العلم فيه لا مكان تقدير العلم فيه واستثناء تقدير غيره فيه حفظا
 لقاعدة عدم واما باب نظام فيه اشكال وذلك انه عند تقدير غير مستفيضة العلمية
 والذات اثبتت من يوجب الضرورة بتقدير العلم فيه والذي يكون ان يقال لانه
 تقديرها ان وزن فعال يثبت عند اهل النحاة واما عند من يثبت فان لم يكن في اخره
 اداء فهو محرب وغير مستفيضة فان كان بنقل اخره واء فهو حذاف وواو قس على ليس
 فيه الاسباب واما العلمية والتانيث والاسباب لا يوجد ان البناء فتقديرية

العلم بنقل اخر لانه فعل الضعيف وقياس العلم الضعيف اقل من مع نام الضعيف ولا مع الاضافة فيجب ان يكون على صفة اقل من قبل نقل علم انه معدول من اثنين وتحقق العلم بنقل جميع الجمع

العلم بنقل اخر لانه فعل الضعيف وقياس العلم الضعيف اقل من مع نام الضعيف ولا مع الاضافة فيجب ان يكون على صفة اقل من قبل نقل علم انه معدول من اثنين وتحقق العلم بنقل جميع الجمع

وشرط تقيدها بالزيادة على ثلاثه في العرف اي وشرط وجوب ثلثه في العرف
منه الصريف احد الامور الثلاثة وهو ان يكون ذا بدلتا ثلثا حرفا ووسطا من غير الحرف
معدله ان لا ينفق هذه الامور الثلاثة كما ان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير الحرف
فيكون له ثمانية لفظه ثلثا ينفقته تقاوم احد السببين الذين فيهما شرط الاسم
الاسباب واحد السبب لثلاثه لفظ الصريف لم يجز مع حرفه فمذبح حرفه لا ينفق
مشرط وجوب ثلثه في العرف ولا يجب حرفه لوجود الثلث والعليه
التي هي شرط حوا من حرفه ووجب حرفه لوجود العلين مع شرط
وجوب حرفه وهو ان يادة على ثلاثه احرف وملتزم وجوب حرفه لوجود
العلين مع شرط وجوب حرفه وهو ان يادة على ثلاثه احرف وملتزم وجوب حرفه
لوجود العلين مع وجود شرط وجوب حرفه وهو الحرف واما الخلف
المعروف هذه الشرط لعدم احتياج اللغوي اليه لانه لا يوجد حرفه في اللغة
ساكن الاوسط لان الالف لا تقضي حرفا قبلها فلم يوجد حرفه الشرط والفاء لان الهمزة
بوجود مثل مائة واثنتان فيكون ان يبارقدها بما مقول الاوسط تقدير الا ان يعلم
من هذا الجواب ان يكون المراد حرف الاوسط الذي هو الجاء وهو شرط تحتم ان يبرق
الاوسط لفظا او تقديرا ويزعم انه ان سمي مثل مائة واثنتان ملك وجوب حرفه
وفيه نقص واللي يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية ان المراد بالالف في قوله الالف ثلث
بالفاء شرطه هو انشاء المتخصص للالف ثلث والفاء في شاة وذات ليست كذلك لانها

بذلك من غير ان اصلها ثلثه واما شاة بلام الحرف **قوله** فان سمي ملك
لأنه اثنان فان سمي بالموث المعنوي ملك شرطه في منع الصريف ان يكون ذا بدلتا
على ثلاثه احرف لانه لو كان على ثلاثه احرف لم يكن فيه ثلث حيث لا امرج حيث لا
ولا من حيث المعنى فلكونه اسم الملك ما من حيث لفظه فلكونه اسم ملكا لا من حيث
الثلث ومن قاييم مقام حرفه لثلاثه لانه نقص قدمه بقديه وعبر بغيره
والمنصير ترد الاشياء على اصنافها فلا ان الحرف الرابع بمنزلة ثلثه لانه ثلث
لانه هو التاء في نصيبه واذا انقضى ذلك فقد مر اذا سمي به مذكر الصريف
لانشاء شرطه منع حرفه وهو ان يادة على ثلاثه احرف وعقرب وثلث
من نسوة ثلث اذا سمي به مذكر لم يصرف فحقق العلين مع تحقق شرط
منه حرفها وهذا ان كان غير غير من كون اسم اللغوي لا يقبل بغيره مما
ذكرتم منع حرفه على ثلاثه اذا سمي به رجل لكونه ثلثه معنويا مثل عناني
قلنا لا نسلم ان الالف في الجميع حقيقة بل كونه بمعنى الجماعة **قوله** الحرف
شرطها ان يكون عليه الى شرط المعرفة في منع الصريف ان يكون علما لان المعاني
حسنة وهي العلم والمصنوع والبهيم والمعرف بلام التعريف والمضاف اليه
احدها ما سوى العلين غير ما من الصريف اما تعريف المصنوع والبهيم
قلنا ان المصنوع والبهيم مبنيان واي غير المصنوع من المعربات واما تعريف
المعرف بلام التعريف والمضاف الى حرفها فلا نفي لانه غير للمعرف معرفا

وهذا حرف الرابع واثنا عشر
ان الحرف الرابع قائم مقام
حرف ثلث

اوسع حكم المنصرف على المذهبين فما لا بد ان لا يجعل المنصرف غير منصرف واذا
 بطل هذه الاقسام فحين ان التعريف المانع من انصرف هو اعلية هذا العلم
 بغير تعريفه لتوكيد اها اذا اعتبر وشهدا التعريف احد الامرين وهو اما تعريف
 العلوية واما تعريف التوكيد وهو يتقدم للام والاضافة فيلزم فانه غير متعريف
 لحذف المفعول والتعريف فاحتيازه او في الاحتياج اليه في منع صرفه عن التوكيد
 وقيل تعريف التوكيد تعريف اعلية لان الضافة التوكيدية علمتها واليه ذهب
 ابو علي لقان ووضي هذا لا يحتاج سلا سطر احد الامرين **قوله** العجدة غير بيان
 يكون علمها سلا سطر آخر العجدة في منع الصرف لسان احد ان يكون علمها
 العجم لا انها علم كبر علمة العجم تصرفت التعريف به في حال الام المنصرف او الاضافة
 او التنوين والتعريف وغير ذلك مضى ومن جنس كلامهم فلم يتبق العجدة فييد
 فلم يمنع الصرف وهذا الوسمي بجام لم يمنع الصرف لانقاء الشرط وهو كونه مثلاً
 سة العجم وشرط الشافى احد الامرين وهو اما تحريك الاوسط او زيادة سلا
 ثلثة احرف لا لولا ذلك كان الاسم على ثلاثة احرف ساكن الاوسط فيكون
 سة غاية الخفة وقاية خفته تقاوم احد السببين فتم تعريفه الا سبب الوعد
 فلم يمنع الصرف واذا تنبذ ذلك خرج اذا سمى به متصرف لانقاء الشرط الشافى
 وهو تحريك الاوسط وزيادة على ثلاثة احرف **قوله** وايراهيم اذا سمى بها المتكلم
 من الصرف العلوية والعجدة وحصوله الشرطين معا **قوله** المجموع شرط صيغة

منتهى المجموع في كل واحد من المجموع المانع من الصرف ان يكون صيغة على صيغة
 منتهى المجموع غير هاء المراء منتهى المجموع ان يكون على صيغة غير صيغة جمع اسم لم ينتج
 جميعاً جميع التفسير واما قات جميع التفسير لانه لا يجوز جمع جميع التامات غير الصيغة
 وهذا المجموع ثلاثة امثلة جيدها ان يكون بعد الحذف التامات جميعاً غير الصيغة
 والثالثة ان يكون بعد حرفان ولهذا موعظ في الثالث في جواب **والثالثة**
 ان يكون بعده ثلاثة احرف او سطرها ساكن غير صانع واما قال بغير هاء
 لا فلو كان عاء خصوصاً فله شبه المفرد لفظاً ومعنى فهو كناية هبة وطواعية
 وكان حكم المفرد واما ما شابهته كناية هبة وطواعية لفظاً وواقعياً واما
 مشابهته في وقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع وظاهره واما نحو كناية
 فلو كان مصدراً ووقع المصدر على كثيرين واما علمان المراد بالهاء هاء التانيث
 لاسبقه في مثل هو ان جمع فان وتوقال بغير هاء واء النسبة لكان اصوب
 لاسبقه في مثل هو ان يثنى فانه صيغة منتهى المجموع بغير هاء مع ان منصرف
 وتبين ان جوابه عن المراد بصيغة منتهى المجموع في قوله هو صيغة منتهى المجموع
 بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل ما نرى كذا لان على صيغة منتهى المجموع
 بغير اية النسبة الا ان هذا الجواب يعني عن قوله بغير هاء لان الاخترازه
 صرح مثل ما قلناه ولين شمل على صيغة منتهى المجموع بجميع حروفهم فيقدم احد الامرين
 وهو اما الاخترازه مثل ما نرى او ترك الامرين مثل ما قلناه واذا كان كذلك

فمن اذنه منصرف لا نقاء الشرط المانع من التصرف كونه مع الهاء **قوله**
وحضاجي لم يصنع هذا جواب عن سؤال مقدم وهو ان يقال ان هذا الوزن انما
يصنع الصيغة مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعة مستفيدة من حضاجي
لان علم التصنيع وجوابه ان يقال لا نسلم ان الجموع مستفيدة فيه لان الجمع المعتبر
عند المحققين هو الجموع الاسمية وهي متحققة هنا لانه منقول عن الجمع الى العلم
لانهم مع جحصر ويحضر هو العلم البحت فالجواب ان هذا السؤال غير مستحسن
حضاجي وان لم يصنع فيه الجموع لان هذا الوزن لم يصنع الصيغة لا لجمعيته اذ لم
يكن عليه علتان اما اذا كانتا فيدفع الصرف وان لم يصنع الجموع علان بالعلمين
كحضاجي فان فيه علة والتاثير لان علم التصنيع والاضاع مؤثرت قلنا لا نسلم
انستفيدة حصا جنة لان حضاجي لم يصنع فهو علم الحقيقة المشتركة بين المذكور
والمتوهم كاساسه للاسد واذ كان كذلك لم يكن فيه تاثير بالعلمين ان يكون فيه
تاثيرا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتاثير لا لالعلمية فيه
غير متوقفة وهذا لو كان كما في غير منصرف ولقد بان ان يقول غير منصرف
اعطى ان يكون جمعا في الاصل كما في استم الوصف **قوله** وسر اول الخ لم يصنع
وهو الاكثر الى آخره هذا جواب عن سؤال مقدم ايضا وهو ان يقال هذا الوزن انما لم
يصنع اذا كان جمعا او منقول عن الجمع وهو ليس كذلك وجواب الله اذ لم يصنع
وجواب احد هذا انه لفظ آخر لم يستعمله العرب وحلته على اللفظ لا على غيره

في العربي وكان متسا لا لفظا بل على زنته في العربية غير منصرف فصح حرفه ايضا
والوجه الثاني انما وجد في غير منصرف وعلم من قاعه كلام العرب ان هذا الوزن
لم يصنع الصرف الا اذا كان جمعا فقبل ان يجمع سؤالا للتدبر في حفظ قاعدة العرب
واعلم ان المناسب لما هنا من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب
الاول وان يكون الجمع المانع من الصرف تعديريا وتقديرا بناء على الجواب
الثاني ولم يصنع المصنف بمسألة ما وضعها وانما اذا صرف سر وبل وهو قليل
قد اشكال لان هذا الوزن انما يصنع الصيغة لاجل الجموع مع صيغة منتهى الجموع
بغير هاء والجموع مستفيدة منتهى جمعا فيجب حرفه **قوله** ويوجد داء وجوا
لكن ان علم الله اصل جوا ومثل قاض ومثلا وجوا من حيث لا غرض للاختلاف بين اخوة
المحققين كما يقول جاء في زبد القاص ومررت بقايس بالشواين وشاذل بالياء وجايسة
جوا ومررت بجوا بالشواين وحذف الياء وانما من حيث التقدير فغير مختلف
فقال بعضهم منصرف لان هذا الجمع ان ما لم يصنع اذا كان جدا انما لتفسير
حرفان نحو ساجدا وثلاث احرف وسطها ساكن نحو مصابيح وليس هنا بعد
الثا تفسير حرفان او ثلثة حروف كما يكون جوا مثل كاتم وسلام فيكون وسطها
منصرف وقال بيبيوس ومن تأ بعد لا نسلم انه ليس جدا لكسر حرفا فان الياء
مقدمة جدا لزاو الذي يدل على ذلك انه انقول جاء حتى جوا كسرا لزاو فاولا ان الياء
مقدمة بعد لزاو لان الارب جوا في كل اربعة فتقول جاء حتى جوا وما ارفع وذا كانت

البناء مقلدة للاصواب كانت مقدرة لمع الصرف والجماع كون كل واحد منهما حكما
للطبعا فان قيل ما هذا المقتضى عند سيبويه فانه غير متصرف غيره قلنا انه مقتضى
البناء او من حكم البناء لان اصل هؤلاء حوازي استقلت الضمة على البناء فتمت
فتاوه هؤلاء حوازي قلنا هذا البناء المتعطف بالكمزة في المصنف نحو قولنا
والسبل اذا ليس والكتب من المتعطف كان حذف البناء من اللفظ هو اقل من المصنف
اولي قلنا حذف البناء والحذف هو الضمير من البناء او من الحذف في هذا النوع فيه
عند سيبويه ليس توقيف التام بل توقيف العرض وعندنا لاولين توقيف التام واما حاله
النصب فبالا تحاق غير متصرف فقولنا من حوازي لفظ الفتحة ولو قيل من حوازي
بالفتحة لكان له وجه كونه غير متصرف وخلاف الفتحة على البناء **قوله** ولو كان عليه
موقف هو قوله ولكن عباد الله على ما **قوله** التركيب شرطه الحديث الى اخره في شرط
التركيب لما منع من الصرف وجوز في بعضه اما الوجوه فيكون يكون على انه لو لم
يكن على ان يستعمل في معرض الزوال ولم يكن لان ما والتركيب لم يمتزج هو اللازم والفتحة
حيث لا يكون باضا قد وان لا يكون باسناد وانما وجب ان يكون باضا فلا ت
الا صانه يجعل غير المتصرف في معرضه او من حكم المتصرف على المفاهيم فما عرفت
ان لا يجعل المتصرف في غير متصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لان لو كان باسناد
لكان مبنيا ويجعل على حاله غير تام بشرطه وشاب قضاها وفتحة حيا واذا كانت
مبنيا ويجعل على حاله لم يكن له حذف في منع الصرف لان منع الصرف انما هو مخصوص بالمعرب

وعلم الله تعالى وانما يكون الثاني هو الاول بان يكون متضمن للتحريف في الاصل كما
اصوب حتى لا يتوجه النقص عليه مثل سيبويه وخسنة عشر اوجه على ما في المذهب
في ان قيل لا يتوجه النقص على ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع المتصرف بالبناء
قلنا لا حاجة اذن الى الاحتراز عن التركيب لان ما في اللفظ يكون مخصوصا بالمبنيا لا يتغير
احدا لا من وجه ولا في الاحتراز عن التركيب لا اسنادا في وجوب الاحتراز
عن حوازي سيبويه وخسنة عشر على وانما علم ان المراد بالتركيب التركيب من اصحاب
لما لا يتغير مثل ان يدعى لان زيدا مركبا من الاسم والتعريف **قوله** الالف الموحدة
اذ كانا في اسم الى اخره اعلم ان الالف والنون اما منع المتصرف عنهما البصة
بسبب مشا بته لاني التاثير في اشتغال دخول تاء التاثير عليهما وادعوت
ذلك فيقول ان كان الالف والنون في اسم فشرط في منع المتصرف ان يكون
عليهما الجمع مشا بته لاني التاثير لان لو لم يكن على لم يمنع دخول تاء التاثير
عليه نحو سعدان لا ثبت وسعدانه ومجان ومجانا ومجانا نحو عمران وفلان في
وان كان في صفة فشرط في منع المتصرف اشتغال فعله بالتحقق مشا بته لاني
التاثير في اشتغال دخول تاء التاثير في شرط في منع المتصرف وجوز
فعل لكن مستلزما لان اشتغال فعله لان لما وضع المؤنث صيغة غير صيغة
المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بناء التاثير وعنده نحو عمران وسعدان
والاول هو الحق لان وجود فعل ليس غيا بالذات بل لكونه مستلزما لان اشتغال فعله

وهذا قال في مثل **قوله** ولا يلزم ما يستلزم سيويديا بجماع اذا
 سمي بهذا جوارحه سوال مقدور هو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة
 بعد اصلية في اجسام كانت معتبرة في مثل جاع انما سمي به لكونه وصف في الاجل
 وقوة متعبرة فيه لكان جاع غير معتبر للعلية والصفة الاصلية لكنه ليس
 كذلك فيمكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول لا هنالك الصفة
 الاصلية لو كانت معتبرة في اجسام كانت معتبرة في مثل جاع انما سمي
 بكونه وصف في الاصل لان الوصفية لو اعتبرت في جاع على ازم اعتبار المتضاد
 في حكم واحد وهو منع الصوت لان العلم لا يقع على كثرين والصفة تقع على كثرين
 واعتبار المتضاد في حكم واحد غير جائز وليس كذلك لعدم اعماد اعتبار
 العلية في منع الصفة في مثل جاع من اعتبار الصفة في منع الصوت في مثل جاع
 اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد ليعلم ان اعتبار المتضادين في حكم
 مختلفين كقولهم انما في فعل الجوع من الميعفر وباعيد غير مبنية لاحكام
 فاعتبر العلية في اجسام من جهة منع الصوت في جوع على اجسام واعتبر الصفة
 من جهة جمعه على الجوع واعتبر ان قوله وجعها فيه علمته موشة فانهم اذا كرهوه
 انما يكون كذا راي الاختلاف لا على راي سيويدي **قوله** جميع الجوارح للام
 او الاضافه بجوارح كسر علم ان الصفة انتقوا على جميع ما لا يصح في اضيف
 او دخله الالف واللام وانما كسر لفظ ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلغا في ان

دخل كسر عليه من حيثية انه منصرف وان من هذه الجارية لفظان قديم منصرف
 لا يرفا دخل عليه ما هو من خواص الاسم على اللام والاضافة خرجت من حيثية
 الفعل فصار منصرفا فبطل كسر وقال قديم انه غير منصرف ليجوز العلية لضافته
 لان الكسر انما يضاف بغير اللام واما الاضافة فمما لا يبعد المشي في جوفه
 فيبطل كسر وقال قديم ان بقى العلية حال الكسر كان غير منصرف كسرا جدي
 وحسبه ونحوه وسكان صفة فلا بالعلية وان لم يثبتها ولم يثبت احد اما كان منصرفا
 كعلمه وابراهيم واحد وعمر وهذا اقرب الى الحق من الذهبين **قوله**
المرقوع هو ما اشتغل في علم الفاعلية على المرفوع ما اشتغل على علم الفاعلية
 وهو المرفوع وانما لم يثبت ما اشتغل على الفاعلية لئلا يتوهم تعريفه في جاع وهو متعلق بالمرفوع
 وانما لم يثبت لانه لا يثبت ان كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف المرفوع كما لم يعرف من غير مبتدأ
 اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لانه لا يتصور انما هو
 لما هو لا لا فزادها كثر على الاسم والفعل وغيرهما ليرجع الى المرفوع **قوله**
 فاعلم ان على اي فن المرفوع الفاعل ولما ابتداء الفاعل من المرفوعات لان المرفوع
 للفاعل على الاصل وما سواها يؤول على الفاعل في المرفوع **قوله** وما استدل به
 الفعل في اخره وانما قال ما استدل به بغير الفعل في اخره فاعلم ان لا يثبت في
 استناد الفعل والفعل ولم يقل اسم استناد الفعل في اخره فاعلم ان لا يثبت في
 على محبة ان صريحا فان من الفعل في المرفوع بان فاعل محبة في غير اسم

وقوم عينا نحو ضربت ذبلا واكرمته في لزوم الامر الاول لا متناع تقدم الفعل على
 الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت
 ذبلا واكرمته او اقتضى المفعولية يجوز بل اصبحت واكرمته ونحو ضربت ذبلا واكرمته
 لزوم الامر الثاني وهو عدم ترتيب الحكم المذكور عليه لتبين ذبيلة المثال الاول
 لان يكون فاعلا لصريحي لاسان الفعل المبدية ومجته بعد من غير وجود عامل آخر
 عليه ولنعم ذبيلة المثالين الآخرين لان يكون مفعولا لاصحيت لما ذكرنا
 فان عملت لثانيه اضمرت الفاعل الاخر اى ان عملت الفعل الثاني كما هو
 راي المصريين فالفعل الاول اما ان يقتضى الفاعل او يقتضى المفعول فان كان مقتضيا
 للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في الثاني كقولنا
 والافراد والثنائية والجمع تقول ضربت ذبلا واكرمته والى واكرمته الذين
 وضرب يوسه واكرمته الذين وضربتني واكرمته هذا وضربتني واكرمته
 لغيرهم وضربتني واكرمته لغيرهم ولا يجوز فاعل الفعل الاول خلافا للكتابي
 فانه يقتضى حذف الفاعل هو با من الاضمار قبل الذكر في عالم مصر حذف الفاعل
 لتوقف الحكم عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما
 يظهر في التثنية والجمع والثابت تقول على تقدير الحذف واكرمته هند وضربتني
 واكرمته لغيرهم وضربتني واكرمته لغيرهم والمرد من الفاعلية قوله اضمرت الفاعل
 هو الفاعل وما يقوم مقام الفاعل لغيره في مثل ضربت وضربت ذبلا ويومع المراد

ضربت واكرمته
 ضربتني واكرمته
 ضربتني واكرمته

ذبله من قوله قبل في الفاعلية **قوله** وجاز خلافا للمراءى اى وجاز على هذين
 المستويين ان الفعل الاول يقتضى الرفع والثاني يقتضى التثنية فيعمل الفعل الثاني
 دون الاول نحو ضربتني واكرمته ذبلا خلافا للمراءى ويعلم منه ان قولنا قتلتني
 الرفع وال نصب نحو ضربتني واكرمته ذبلا واكرمته وضربت ذبلا فان ذبيلة
 الاول فاعلا وذكى الثاني مفعولا والاو لا نصب والثاني الرفع وعمل الضمة
 نحو ضربتني واكرمته ذبلا في الرفع والثانية في نحو ضربتني واكرمته ذبلا بحان
 عن المراءى والذي احتج به المراءى انه لو جاز مثله لم اجد لامرين وهو متا
 حذف الفاعل عن الاول وما اضرار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جاز والى
 سطر قول المراءى قول شاعر **قوله** وكذا كرامة كان توحيها جرو فتولد واستعمرت
 لون مذهب فان جري واستعمرت تنازعا لكون مذهب ويجري اقتضى الرفع واستعمرت
 اقتضى النصب واهل الشعيرة وهو **قوله** وحذفت للمفعول في الاول
 ايمان عملت الفعل المثلثة كما هو راي المصريين فالفعل الاول يقتضى المفعول
 حذفت للمفعول من الفعل الاول ان استغنى عن ذلك للمفعول نحو ضربتني واكرمته
 ذبلا في عالم مصر اضماره هو با من الاضمار وقيل الذكر في عالم مصر جاز
 في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فان لم يولد في الفاعل اضمار قبل الذكر
 مع تفسيره للضرورة ولم يرتأى في المفعول لعدم الضرورة وان لم تستغن عن
 ذلك للمفعول اظهرت ذلك للمفعول نحو حسبي منطلقا وحسب ذبلا منطلقا فان

حسبى وحسب تارة متعلقا بالخير والافضل حسبت فوجب لها مفعول
حسبى وهو متعلق الاول لان حرقه مستقيم لانه لا يجوز حذف احد مفعول
باب حسبت كما يجوز ولا يجوز اضاؤه ليله يترك منه اضاؤه قبل الذكر في المفعول الثاني
هو فضله وجهه فخره اذا ضار مفعول الثاني بحسبى بعد ذكره متعلقا بحسبى
وحسبت زيدا متعلقا بآية **قوله** وان اعلمت الاولى وان اعلمت الفعل الاول
كاهو لو كان في بين الفعل الثاني اما ان يقتضى الفاعل والمفعول فانما يقتضى
الفاعل ضميرت الفاعل في الفعل الثاني من فعل الظاهر بقول حسبت واكرهت
زيدا وضميرت واكرهت الى الزيدتين وضميرت واكرهت الى الزيدتين والمعاد بالفاعل في
قوله اضميرت الفاعل هو الفاعل واما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضميرت واكرهت
زيدا وان اقصى فعل الثاني المفعول اضميرت ذلك المفعول على هذا وانما يقتضى
المفعول من الاول في الاقباس للمفعول بما هو غيره وعاد الحذف ايضا ان لم يمنع
ما منع لوجه التعريف الدالة عليه مثلا مفعول سنة الاضار ضميرى واكرهت زيد
وضميرى واكرهت الزيدان وضميرى واكرهت الزيدون وتقور في الحذف ضميرى
واكرهت زيد وضميرى واكرهت الزيدان وضميرى واكرهت الزيدون واما اذا شاع
ما منع من الحذف والاضار فوجب لاهوار نحو حسبى وحسبى متعلقين الزيدان
متعلقا فان حسبى وحسبى تارة متعلقا بالخير والافضل حسبت فوجب لها مفعول
الثاني بحسبى وهو متعلقين لانه لا يترك الاضار لعدم اما الحذف واما الاضار والاول

فخره جاز لانه لا يجوز الاضار على احد مفعولى باب حسبت والثاني غير جاز لان
الاضار لا ضمير مفعول او متعلق لا سبيل له الاول لانه يتبع ان يقال حسبى وحسبى
اما ان يكون متعلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت متعلقا وحسبى يكون
المفعول الثاني كذلك يكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل له الثاني
لانه يتبع ان يقال حسبى وحسبى اما جاز ان يكون متعلقا لان الضمير مفعول في الحذف
وهو متعلق والضمير الذى هو مفعول المضمر يجب ان يكون مفعولا وجهه نظر لانه
ليس من هذا الباب واما يكون منه ان لو تارة زعم الفعلان مفعولا واحدا لكنه
ليس كذلك لان الاول يقتضى الحذف والثاني لا يقتضى وجوابه ان الاول والثاني تارة
اسم فاعل لا مفعول ومن غير نظر لانه يكون مفعولا او متعلقا والافراد اما ان من
حيث انه يعمل فيه الاول فاعل عارضه الفاعل من التثنية **قوله** وقول امر القيس
كذلك ولم اطلب قيل من المبالغة استعملوا كل واحد على ان اعمال الفعل الاولى والى من اعان
الفعل الثانية بقول امر القيس وهو لو انما اسعى لادى معونه كقوله ولم اطلب
قيل من المبالغة وجهه استدلال بان كفاي ولم اطلب تارة فاعل وكفاي يقتضى
رفع قاييل ولم اطلب يقتضى نصب وهو حتم اعمال الفعل الاول مع انه يترك فيه حذف
المفعول من الثاني ولم يترك فيه حذف على تقدير اعمال الفعل الثانية فلو ان اعمال الفعل
الاول والى من اعمال الفعل الثانية لم يترك امر القيس مع لزم الحذف لانه يقتضى
لاضارا واما هو لا فاعل واجاب عنه المصنف رحمه الله ليس من نفسا والمعنى

فليس هذا البيت مما تنافع فيه الفعلان ظاهره انه لو تنافعا لفسد المعنى لانهم منه
 اجتماع التقيضين وذلك بسبب على معقده مستدتين احدهما ان لو تنافعا لفسد
 لانفعا الاول فلو قلنا على الميت اصاب ذلك الميت متغيبا ويحصل على الميت اصاب
 ذلك الميت مستتبنا ونفاسية ان حكم الموتى على جواب لو حكم جواب لو واذا تقرر
 هاتان المقدمات فنقول لو تنافعا كلفا ولم اطلب قيل من المال من حيث المعنى
 من مضمونه اجتماع التقيضين لان قوله انما اسمى لا في عيشه ميتة فيكون
 متغيبا بعد دخول الوجود عليه فلم يكن صحيحا لادنى عيشته لم يكن طالبا لقيل من المال
 وذا كان لم اطلب قيل من المال في حكم جواب لو يكون مستتب اقول طالبا لتفسير
 من المال فاذا لم يتم ان يكون طالبا لقيل من المال وان لا يكون طالبا لقيل من
 المال وهو اجتماع التقيضين وانه محال واذ لم يكن من هذا اليه بلفظ اطلب
 محذوف وتلقوه لم اطلب للملك والمجود يدل عليه البيت الثاني هذا البيت
 وهو قوله **ولم اطلب اسم مجرور مؤنث** وقد مدرك الجواز في المثال **قوله**
 مفعول ما لم يسم فاعله لا آخر اعلم انه لما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله
 لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب ان
 بالذات لان من المرفوعات ومفعول ما لم يسم فاعله ان هو مفعول محذوف فاعله
 وانتم هو مقام الفاعل متحضر بزيد **قوله** ومشرطه الى آخره اي ومشرطه مفعول
 ما لم يسم فاعله ان تعير صيغة الفعل الى قول ان كان ما ضيا والى الفعل ان كان

مبهمة الامة ميتة
 لا رجوع

مستطاعا اي يصنع ولم ويسكن ما قبله اخر ان كان ما ضيا ويضم واذا وقع ما قبل اخر
 ان كان معناه انما ويضم من قوله وشبهه ان تعير صيغة الفعل ان التفسير المذكور
 مشروط بغيره اذ كان عامله فعلا اما اذا كان اسما فهو من باب مضره بعلامه تقييد
 بشرطه ان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويبدأ بالاول نحو المذكور التفسيرين **قوله**
 ولا يقع المفعول الثاني الى آخره اي ولا يقع المفعول الثاني من باب محذوف زيدا
 فاما مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب محذوف مستد الى المفعول الاول دائما
 لكنهما مستداه وخبر في الاصل فلو وقع مقام الفاعل على ان كان مستداه ومستداه
 اليه في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك لا يقع المفعول الثاني من باب محذوف
 غير محذوف زيد عمر واخيرا لما مر من حيث الفاعل لان المفعول الثاني مستداه
 للمفعول الثاني فلو وقع موضع الفاعل كان مستداه ومستداه اليه في حالة واحدة
 وهو غير جائز وكذلك المفعول له تخوضت زيدا تاديبه لا يقع موضع الفاعل
 لان النصب هو المستعمل بالعلية فلو وقع مقام الفاعل كان مرفوعا فلم يشعر
 بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوفى الماء والخشب لا يقع مقام الفاعل
 لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو وتوحي استوفى والخشب والواو توحى
 استوفى خبيرة لا سبيل الى الاول لانه بين المفعول وبين المفعول عليه لا
 للمفعول معه مفعول على ما قبله بالحقبة ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه
 هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمس بها لا يقعان موقع الفاعل لما يعلم

مبتدأ وليس كذلك لا خبره مبتدأ وفيه نظير والصواب ان يقال رافعه خبر
 خبره مبتدأ ليصح عنه مثل قام ان الزيدان ويحل فيه اقام الزيدان واما
 اسم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالرافعه قوله رافعه لها من الضمير لا بالاصطلاح
 وج لم يتوجه المنع مثل اقام ام لا رافعه لها من الضمير لفظا وان لم يكن كذلك
 اقام بموه زيدا جعلت زيدا مبتدأ واما ما جره وبوه فاعلان اقام اسم ان هذا
 الخبر عين شامل اسم للفعل مع انه مبتدأ على ما اخبره ووجه باب الاسم في الخبر
قوله مثل زيد قام وما قام ان الزيدان واما في المثال الاول
 المبتدأ الذي اسم مجرد عن عنوان القطعية مستد بالية والمثال الثاني
 المبتدأ الذي هو صفة واقعة بعد حرف التثنية رافعه لها والمثال الثالث المبتدأ
 الذي هو صفة واقعة بعد الفاعل استغناء **قوله** فان طاعتت مفردا حارا لا من
 ان طاعتت الصفة الواقعة بعد حرف التثنية والاعلان استغناء ام الواقعة لفظا
 مفردا او لفظا خبرا قائما بغيره في اقام انت حارا لا سارا في حان يكون الصفة
 مبتدأ وما بعدها فاعلها ويجوز ان يكون في تعريف المبتدأ كونه رافعه لفظا
 ويجاز ان يكون ما بعدها مبتدأ ويخبره وج لم يكن داخل في المبتدأ لكونها
 رافعه لصحة انما لا يخرد الا انها لو اباقت معني او هو علم بحار الامان **قوله**
 والخبر خبر المبتدأ به المقاس للصفة المذكورة فتقول الخبر اختار زيد عن خبر كان
 وان وغيرهما وانما قال الخبر ولم يقل الاسم المجرى لان خبر المبتدأ قد يكون غير اسم

قوله المستد بالية عن المبتدأ الذي هو استغناء بقوله المقاس للصفة المذكورة اختار زيد
 عن الصفة الواقعة بعد حرف التثنية والاعلان استغناء ام رافعه لفظا وفيه نظير ان الفعل
 اصحار مع نحو ضرب زيد لصدق عليه انه المجرى المستد بالخبر للصفة المذكورة مع
 انه ليس بخبر مبتدأ ومتفق ايضا بمثل قام شبه اقام انم كونه خبرا مستد بالخبر
 للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمستد المستد
 الى المبتدأ وعن الثاني بان المراد بالرافعه اسم بالخطا هو اسم بالخطا سواء كان مظهرا او مقصرا
قوله واصل المبتدأ المتقدم الى هو اصل المبتدأ ان يكون مقدما لفظا لكونه
 محكوما عليه وحق الحكم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به **قوله** ومن ثم جازى
 دارة زيدا الى اخره **قوله** ومن اجل ان اصل المبتدأ المتقدم جاز ان يقال في داره زيد
 لان زيدا وان كان متاخرا عن داره لفظا فهو مقدم تقريظا واحل هذا المتيقن
 صاحب السلك الدار لا يلزم منه اختار قيل للكون لفظا ومعنى ان الضمير في صاحبها
 يعود الى دار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدم لفظا فظاهر واما تقدمه
 معني فلان صاحبها مبتدأ وحمد ان يكون مقدما لفظا **قوله** وقد بين المبتدأ
 كونه **قوله** ان حق المبتدأ ان يكون معرفته لانه محكوم عليه وحق الخاتم عليه ان يكون
 معرفته ليمكن ان يخبر عنه خبر والام يند ولكن جاز ان يقع كونه اذا انحصرت
 تلك الذكرة بوحدها لانه حينئذ يعرف من المعرفة والمقصود ان يكون في الكتاب
 مستمدا حدها تخصصه بالوصف نحو قوله تعالى والعباد من غير خبرين مثلك فتقوله وبعد

والقسم الثاني والام ابتداء نحو من اجله فمن مبتداء واو الخبر ومن كبر مني وما
ولذين قام احسن زيدا وعمره لا تعلق كذا فعانيدا لا قائم وانما وجب هذه الاشياء صدرا
ليس من اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام كذا من غير والمخير قبل المخير
اما قوله على ان لا انت ومن عوبيته حاله نال لاسماء واكرم الاخر لا فتاد وقيل حاله
مبتداء وانت خبره الا انت نه اخر الكلام الى الخبر ضرورة وفيه نظرا ايضا وهذه
ان يكون المبتداء والخبر مع اثنين نحو زيدا بولس وانما قلنا انه يجب تقديم
المبتداء ههنا لانه الخبر لا تاخر في التثنية المبتداء والمقسم هو الخبر كذا عرفت
عن الظاهر والاصل بالاختيار والاول لا لانه لو اخبر لا ليس الخبر ومما ان يكون
المبتداء والخبر متساويين في التخصيص نحو فضل منك افضل مني فان المبتداء والخبر
افضل التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتداء على الخبر ههنا مع ما ذكرنا وهذا
ان يكون الخبر فضلا للمبتداء نحو زيد قام وانما قلنا وجب تقديم المبتداء على الخبر لانه
لو اخبر لا ليس بالفاعل لانه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل او مبتداء وانما
قال فاعله لانه لو كان الخبر فضلا لغير المبتداء لم يجب تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد
قام ايوانه لا يلتبس بالفاعل فيكون ان يقال قام ايوانه زيد وانما انزل قوله
فعله معنويان اصوب لانه لا يشك في ان المبتداء فاعل وان يكون فاعلا
واذا بقى الخبر في الخبر الى المجرى اعلم ان هذا الكلام ما يشك في ان الانية تعرض له من وجب
تقديم الخبر على المبتداء مع ان اصلها ان الخبر ههنا ان يتبين الخبر للمفرد ماله صدق

الكلام والاستفهام مثلا نحو من زيد فزيد مبتداء واو خبره يجب تقديم الخبر كذا عرفت
واختصاص الاستفهام صدرا الكلام وانما اقتيد خبر المبتداء لان الخبر لا يمكن ان يكون مشكلا
على المصداق الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتداء على خبره من اي نوع فان زيدا مبتداء ومن
مبتداء فان واو خبره مبتداء فان والخبر لا يشك في ان يكون ما خبر المبتداء الاول وهذه
الجملة مشكلة على ماله صدرا الكلام لان من في من اي نوع من الاستفهام والاستفهام
له صدرا الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لان الاستفهام يقتضي صدق
الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدق كل كلام ولما قيل ان يقول خبره في قولنا است
ن زيد لم لا ان من طريق مقدمه وجابه انما لا نسلم ان الطريق مقدمه فمقدمه فان
بعضهم ذهب الى انه مقدمه فمقدمه وسلمنا الله مقدمه لانه المبدأ بالخبر في قولنا الخبير
المبدأ في انفس ماله صدرا الكلام لم يجب تقديم المبتداء على الخبر الصريح والخبر
ههنا خبر صريح بل بئر المبتداء ومما ان يكون تقديم الخبر على المبتداء معنويان
الفرق مبتداء وخبره في الدارجة قد مر ومما ان يكون متعلقا بالخبر خبره في المبتداء
لم يكن خبره في المبتداء وخبره في الدارجة قد مر ومما ان يكون متعلقا بالخبر خبره في المبتداء
مبتداء والخبر في الدارجة قد مر ومما ان يكون متعلقا بالخبر خبره في المبتداء
ساحل وجعل كما ذكرنا غير مرة وعلى الخبر متعلقين يحصل وجعل وانما وجب
تقديم الخبر ههنا على المبتداء لانه لا يلزم اخبار المبتداء لفظا ومعنى وانما خبره جازم
وفي خبره نحو ان يقال على الله خبره متعلق فانصوب ان يقول انما خبره خبره

الواقع هو الموصوف له تعالى قل ان الموت الذي تصورون منه فاعلموا انكم قد
كفتموه تعالى ان الذي فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا عنهم عذابهم
لا يقال ان المثال الاول لا يدل على المطلوب لان ليس بموصوف ولا موصوف متكوف
لانه لا تقول الماد لا ليس على حوز دخول الفاء على خبر المبتداء الذي هو اسم الموصوف
بالموصول المذكور بعد دخول فاعله على حوز دخول خبره على الموصول اول
الان لم يكن ان يكون المبتداء الذي يدخل الفاء على خبره فلا ثم موصول صلته
فعلى وطرفه ونحو صفتها فعل وطرف او اسم موصوف بالموصول الذي
صلته فعل وطرف وانما ان ههنا من الحوز ان المستوفى والخبرين والاضافه
من بعضهم حوز دخول الفاء على خبرها **قوله** وقد يجوز المبتداء لتبنيام
قريبه اي وقد يجوز المبتداء على سبيل الحوز اذا وجدت قريبه يدل عليه كقول
المستعمل لعل وان الله هو اللان وكقوله تعالى فصب رجلا في قصري صبر
جبل ويحتمل ان يكون تقديمه فصب رجلا على قول يكون الخبر محذوف **قوله**
والخبر هو الذي وقد يجوز خبر المبتداء حوزا وهو ما يجوز ان يفتقر اليه مثل
قوله خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقفا ومعانيه ونحوه يدل عليه
اذ انما الفاء جاءه نحو رجلا فمحوها لانه ما حوز الخبر وهو في غير طريق
احدهما وجوز قريبه يدل على خصوص الخبر في اللفظ فغير خبره في موضع الفاء
حق التعلق والمعنى وانما لم يكن نشرها الاول ههنا استغناء بذكره في حوز حوز

المبتداء والخبر وموجب الحذف في مواضع اخرى بعد قولنا انما خبره مثل
لولا زيد لم يكن هذا اي لولا ان زيد موجود في زيد مبتداء وخبره محذوف وهو موجود
وانما وجب حذفه ههنا لمصطلح شرطه في المبتداء لان اوله يدل على خصوصه
الخبر لان لولا لا تمنع النفي لوجوده الاول وان جواب لولا انتم في موضع
الخبر وفيه نظر لان خبر المبتداء بعد قوله قد يكون خاصا فيجوز تمديد لولا
عليه كقول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء بيننا كنت ايوما شعرا
وانما خبره انهم عندي جصتنا انهم عندي وهو خبره في شرطه
والثاني بعد قوله هو مصدر منسوب الى الفاعل على انما المفعول واليهما
مكونا بعد الحال والفعل التفضيل ايضا فالله المصدر المذكور ههنا حاله
مقال الاول اذا كان منسوب الى الفاعل ههنا حاله اذا كان منسوب
الى المفعول نحو ضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان
منسوب الى الماخر في زيد قائما وضربه زيد قائم وانما في قوله صفت
يد منسوب الى خبره في زيد قائما فانما خبره في زيد قائم فانما خبره في زيد قائم
بل منسوب اليها وضربه في زيد قائم فانما خبره في زيد قائم وانما خبره في زيد قائم
منصوب بانه مفعول ضربه في خبر المبتداء محذوف تقديمه ضربه زيد حال
اذا كان قائما منسوب بانه حال والفاعل فيه كان وهو حاله من الضمير الذي
كان في الساتر وهي عامله فيه لان العامل في الحال يجب ان يكون فعلا

اشبهنا ومعناه وكذا وسيمى ذلك في بابيه وهما هو كان الثامنة ولم تخلط
يكون قائما خيرا كان ولا عاجز فقيدته ولم يكن فيه دلال على الطرف بخلاف
الحال فان هذا لد على الطرف ودلال على الضمير الذي كان وهو عايد على
زيد وحذف خبر المبتداء وهو جازم كما يحذف معلمات الطرف على التمام
اذ كان للدلالة المحال عليه وهو قائما لان الحال تدل على الوقت والزمان
وانما وجب حذف الخبر من المحل الشطرنج لان قائما يدل على اذ كان للدلالة
الحال على الطرف واذا كان تدل على الخبر للدلالة الطرف على تعلقها بالعامة
فقاما يدل على الخبر لان الحال على الدال على الشيء والى ذلك الشيء وان غير
الخبر المسمى موضعه وهو قائما ومقالا فانما اكثر شدة السوق ملتقا وخشب
ما يكون الامر بما لا خطب يكون الامر بمعنى وجوده اذ كان قائما
جعل وجوده حقيقيا مبالغا واخطبا وقاد كونه الاجبار اذ كان قائما فكيف
اخطب بمعنى ان كان فعل انتقيرا الاصل لا يكون افعل التخصيص مصا فاسم
المصدر ومن حيث المعنى بل الى الوقت المختص ان المصدر والى ذلك بعد كل
مبتداء عطفت عليه بالواو التي بمعنى و فحصل الخبر منه مشا كل رجل و
صيغة وكل مبتداء ورجل صناد اليه وصيغته عطفت على كل رجل والواو عطفت مع
وخبره محذوف فتنين كل رجل وصيغته مقرونان او مقرون مع صيغته
وانما وجب حذف الخبر من المحل الشطرنج لان والواو عطفت بمعنى مع تدل على

خصوصه الخبز وهي مقدارته وان غير الخبز وهو صيفته المسمى موضع الخبز
لان خلق الخبز ان يكون بعد المبتداء ومنها قد بعد غيره وهو العطوف والآباع
بعد كل مبتداء منقسم بله من كل عرك لافعل كذا وقلمعرك سرفق بالله مبتداء
وتخبره تحذف تقديره لعركه هتعا ومسا وما وجب حذف الخبر **موصولة**
الشروط لان لما قيل لعركه علم ان ثم هتعا وان غير الخبر وهو جواب القسم
الشروط مقامه **اعلم** ان قد يحذف المبتداء والخبر اجمالا كقولك نعم جواب
من يقول اني اقام **قوله** خبرن واخبراتها هو المستدلى الخ **اعلم** انما
ذكر خبرنا مع الله خبر المبتداء بالاحتية وتذكر تعريفه من قبل لان مخالفة
الخبر للمبتداء من بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتداء عليه وعدمه
وجواز نفيه وقال انه هو المستدلى بعد دخول هذه الحروف في واحدة من هذه
الخبر هفت فتلك المستدلى شامل لخبرنا كان وخبر المبتداء وخبرنا الذي انفي الجنس
وخبرنا ولا يعنى ليس وخبرها فتقوله بعد دخول هذه الحروف في جميع هذه
الاشياء عنه وان طبق التعريف عليه مثال ان ذيبا قائم فقام هو المستدلى
دخول ان وفيد تطلعا لا يشك انما يلحقه في مثل قولنا ان زيدا يوما جوعا ان
يقوم مستدلى دخولنا مع التفسير بخبرنا لان الخبر هو الجمل اعمى يقوم مع
قاعله وهذا الاشكال وارد على خبرنا كان وخبرنا ولا يمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالمراد المستدلى اسم ان واضعيه واشره **قوله** واسر كل خبر الموصولة

مستوفى

له وأمر عزرا أن يقرأ خبر المبتداء من حيث أنه يجوز أن يكون مفردا أو جملة والمجلة
يكون اسمية وتعليمية وشرطية وطبقية ولا بد في الجملتين الصليبية والحد
المبتداء ولكن ذلك خبران والحاصل أن حكم خبر المبتداء اللاحق شيء واحد
وهو أن خبر المبتداء إما أن يكون مقدما على المبتداء وخبران لم يحذف به على أن
أن تضعه قبلها إلا إذا كان الخبر طرعا ومحو لا تقدم على الخبر إلا الاسم كقول تعالى
إن لدينا لنكالاً وكقوله تعالى ثم إن علينا صابراً وغير ذلك وإذا كان تقديم
الخبر على الاسم إذا كان طرعا فلا تتعاضد الظروف بالمتمتع في غيرها لأنما من
اسم وفعل إلا هو في زمان وإمكان لا ناصراً وإذا كان كذلك حوزة في الظروف
مالم يحوز واحدة غيرها **الاسم** خبرا التثنية الجنس علم أن المثنى في الجنس
عزرا من المشايخ بها إما ما يصل إلى ثلث لا ثبات ولا لعل في محل على أن من حيث
أصلها تغيران من حيث التحقيق وتعيينه أنه هو المسمى بعد دخول المثنى في الجنس
فقد المسمى من الخبر المبتداء وتكون خبرا ولا المشبهين بليس وغيرها
مقوله بعد دخول خبر عند جميع هذه الأشياء وإن طبق التعريف عليه مثالا لا
غلام رجل طيب فطريق هو المسمى بعد دخول المثنى في الجنس وإنما أورد هذا
المثال ولم يورد المثال المشهور وهو رجل طيب لئلا يتوهم أن التعريف صفة
للرجل **قوله** ويجوز خبر لاهة كثيرة إذا كان الخبر ما لا يوجد
والحاصل عن طريق ذلك لئلا يظن أن خبر لاهة لا والله ولا فتى لا على ولا سبيغ

الأذوالفقار أقال الله سبحانه **قوله** وتوحيماً لا يشعشع خبر لكانه أي لا
 يظهر فيه أصالة إذا كان عالماً حصول العلم به فإذا قالوا لا فصل منك فصوا أفضل
 عند الصلوة فيكون خبر عندهم وهو انهم لا يجوزون فقيرة وعلم من قولنا إذا كان عالماً
 أنه إذا كان خبرها هو العلم بمن حقه لكون الخبر مخصوصاً بالخطيب ويكون أن نقالات
 مراد بتوحيماً أملاً يجوز إثبات الخبر بأصالة وتوحيماً إن قيل ما يصلح أن يقال
 علم الحصول على علم عدم الحصول لكنه الدلالة استعمال في العام نفى الخاص **قوله**
 أسوأ ولا المشيبي ليس علم أن ما ولا لا فقالان عند نفى تميم لتماماً لتجذبات
 الاسم والفعل وكل ما يدخل على قبيلتين لا يعمل وعمل أهل النجاشية وعمل
 القرآن كقول تعالى ما هذا بشراً وما هم آمناء من أن يعلن أملاً لعلهم يشكوا
 من حيث أن ما للنفى ونفي الحال والدخول على المعارف والمشركات وعلى المبتدأ في الخبر
 ودخول بناء على خبره كان ليس كذلك وأذا ما ليس لغيره أن يكون على عمل ليس
 حقه في الاسم ونصب الخبر فقولنا أسوأ إليه مثلاً على المبتدأ وسبب أن وإن و
 اسمها التي التي الخبر بقية بعد دخولها خرج ما عداه مثلاً ما زيد قائماً في بيده سنة
 إليه بعد دخولها ولما كان مشابهاً للليس في قول من مشابهاً ما للليس أن مشابهاً
 للليس لأنه للنفى والدخول على المبتدأ والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف
 ودخول المبتدأ خبرها كان عاد لا قليلاً لا جمل هذا قال وهو مثلاً لاشاد أهل لا
 يعني ليس شاد وقفاً عن شاد المشعر من جملتها فإنا ابن قيس

ليس في مخرج **المفعول** هو ما اشتق على علم المفعول ما في المثال
على الضرب وانما على عندئذ لا يتوهم نفس الشيء بما هو مثله وانما على هو لفظ
التذكير لا يعود الى المفعول لا يعود الى المفعول بل ان التعريف انما هو لفظ
الافعال او لا في المعنى بيان من هو المفعول كلفظ **قول** عند المفعول المطلق انما ابتداء
بالمفعول المطلق دون ما بعده لا في الفعل المعاني بالتحقيق دون ما بعده الامر انك اذا
قلت ضربت زيد اليوم جمعة امام الامير ضربت باللفظ واوه ما وسيله فان فعلك
هو الضرب فقط وانما هي مفعول لا مطلقا المفعول المعنى والامر غير يتقدمه في المفعول
كما في المفعول بوجه واحد وفيه **قوله** وهو اسم ما فعله فاعل فعله يكون مفعوله
اي المفعول المطلق اسم فاعله فاعل فعله يكون مفعوله فقولك اسم احتراق مفعول
فعله فاعل فعله يكون مفعوله وليس باسم له فوضرب الضرب في قولنا ضربت
زيد فان ضرب الضرب لصدقه عليه انه ما فعله فاعل فعله يكون مفعوله وكذلك
مفعول المطلق لا يندرج باسم ولما قيل ان يقول المراد ضرب الثاني لفظه او مدلوله
الذي يحس الضرب وانما ما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم انما اذا كان المراد لفظه
لم يفعله فاعل الفعل المذكور ان فعل الفاعل هو الضرب لا الضرب وانما اذا كان المراد مدلوله
الذي هو الضرب فاعله مفعول المطلق فلا ينفرد عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
لفظه وهو الفاعل باصطلاح القدم وان لم يكن صادرا عنه وحده بل في نظر من
احد اركان في المثال المذكور ليس الفاعل الضرب الثاني للضرب الاول والثالث

والفعل في تسمية الشيء باسم شبهه وانما هو في علمه في المثال وهو ذكر ما به
لم يتقدمه على سبيل الاحتجاج كذا في **قوله** وقد يكون لفظا كيد والفتح والعدد احب
للمفعول المطلق على الاثر اذ لا بد له ان لا يكون في مدلوله لفظا كيد والفتح والعدد احب
توحيلا على ما كان في مدلوله لفظا كيد وان كان في الاصلية صدور الفعل
هو المفعول والفتح والعدد احب لفظا كيد والفتح والعدد احب لفظا كيد
رجع الفقه الى ان الفقه في ذلك على نوع خاص من الالفاظ والفعل وهو الجمع للوا
واما ان يدل عليه بالصفة فهو ضربت ضربا شديدا ولي ضرب وضربت الضرب
الذي تعذر وما بالصفة فالسيد فهو ضربت ضربا لا ميل وبالله العبد فهو ضربت
الضرب اذا كان معنويا ببيتك وبين مخاطبك ضرب وهو ان كان في الاعلى مرات
صدور الفعل فهو لعدد والمرتات فهو ضربت جليته بفتح الجيم **قوله** فلا اول
لا يشي ولا يجمع بخلافه في المفعول المطلق الذي للمتكلم لا يشي ولا يجمع
لاقتضاء التنشئة والجمع الكثرة وانفاذ الكثرة لان الحقيقة المشتركة ولا كثره
لها لا اقربها ويحوز تنشئة المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والجمع لا يجمع
فيها لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المراتم اسكن تنشئة واذا اجتمع المراتم
اسكن جمعه واذا كان للجمع فاذا اجتمع المراتم اسكن تنشئة واذا اجتمع
الافعال حصل المجمع فيقال ضربت ضربتين وضربا **قوله** وقد يكون
بغير لفظه اي يجوز ان يكون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون

تأكيده الاول والثالث ان لا يطلق بالاصطلاح على لفظ ضرب انه فعله زيد في المثال
المذكور وان أطلق بالاصطلاح انه فعله فاعله المفعول المطلق على سبيل الجواب الصحيح
ان المراد ضرب الضرب مدلوله الذي هو الضرب عندئذ لا يكون له مفعول
مطلق قلنا لا فاعله مفعول المطلق وانما يكون كذلك ان كان مفعول المفعول الاسم
انما اذا جرحه بالاضرب فلا فاعله ما فعله فاعل فعله يكون مفعوله فاعل فعله
ضربت زيد فان لم يدلم بفعله فاعله فاعل فعله يكون مفعوله فاعل فعله يكون
احتراق في عينه على معنى التسمية اسم ما فعله فاعل فعله يكون مفعوله فاعل فعله
فاعل فعله يكون مفعوله لان فاعل الفعل المذكور هو التسمية والتسمية ان يكون فاعله
نفسه **قوله** وعنه احتراق عن اسم ما فعله فاعل فعله يكون مفعوله وليس بعنه غير كونه
قياي فان قياي وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعله يكون مفعوله لان كل واحد
منها فعل للمتكلم فكذلك لا يصدق عليه التسمية لان معنى التسمية غير معنى التسمية
الفعلية في قولنا خلق الله العالم بمفعول المطلق والتفسير المذكور لان العالم المطلق معنى
الخلق الذي هو مصدر خلق لان العالم ليس بمصدر والمراد بالفعل اعلم ان يكون
مشتقا منه او غير مشتق منه ليرى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
احد اركان فانما مصدر وانما لفظا كيد والفتح والعدد احب لفظا كيد والفتح والعدد احب
لفظا كيد والفتح والعدد احب لفظا كيد والفتح والعدد احب لفظا كيد والفتح والعدد احب
سواء وضربته ضربا لا يبين ان قرينه ما به مفعول مطلق محاذي تسمية لان الشيء في

معنى الفعل لا من لفظه كما ذكرناه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
الفعل لقيام قرينه الاجرة اي وقد يجوز ان يكون المفعول انما هو المفعول المطلق على سبيل الجواب
وعلى سبيل الجواب اما الاول وهو الخلف على سبيل الجواب كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
خير مقدم اي قد تخرجه مقدم ان شئت حذفته وان شئت اظهرته واما الثاني
وهو الخلف على سبيل الجواب فهو على ضربين احدهما اسم اي مقصود على المنع
والثاني قيل به وانما هي في اسيا لا يمكن ان يكون كذا بطة عن وجوده في
المنارطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يكون كذا بطة عن وجوده في
يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين معلل بالثمة الاستعمال
ووجود التسمية الدالة عليه مثال الاول انما هو الخلف المعاني في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
ووجدوا مشكرا في الاجرة اي سقا الله سقيا ووجدت حذفا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
هذا القسم واجبا تحريف وقديس فعله عوجد حذفا وبقا الله سقيا في
فالجواب يقول ان المراد انه واجبا حذف عند استعماله مع اللفظ عوجده
ومشكرا في التسمية ببيت التسمية اي وقول الله واجبا تحريف عند الجواب
لخلفه عند صاحب الكتاب دون بعض **قوله** وقياي في موضع اي يجب
حذف الفعل انما هو المفعول المطلق قياسا على موضع منها موضع وتبع فيه
المفعول المطلق ببيت المعنى في معنى في داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
غير ان ذلك الاسم فاعله ما وقع مشبه احتراق عن ان وقع مفعولا فانه ليس مرت

هذا هو المفعول المطلق
والمراد به المفعول المطلق

تأكله المضحون الجمل وجبته لا يكون الجواب على ما عمن الاستعمال المذكور لا نقول لا شيء
انه لا يكون على السمع كقوله لا يبيد قوتنا من حيث الضرب الامية فان قيل هلا قالوا
ما وقع تأكله المضحون جمل لا يبيد قوتنا من حيث الضرب الامية فان قيل هلا قالوا
كل واحد منهما محصور على غيره فمضون اجملة وبعده وباسم هو تأكله نفسه
وتوكيده غيره **قوله** وما وقع شئ على يديك وسعد بك اي من لوازمه شئ
عيب حذف الفعل الناصب للفعل المطلق قياسا ان يقع الفعل المطلق مشئ
للتشبيه والمساواة وتوكيده وسعد بك فان تمنية المصدر اجمعت عن ذكر الفعل
تقديره اجمعت اقامته ههنا قامة او اجمعت اطاعته ههنا اطاعة وانما قلنا للتشبيه
احتراز به عن ان يقع الفعل المطلق مشئ لا للتشبيه اي من غير النظر الى التشبيه
بل بالنظر الى المشئ فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين **قوله** المطلق
وهو ما وقع عليه فعل الفاعل والمصدر يقع الفعل فلهذا لا يجوز لا بعد
فعل في المثنى ولا يرد عليه الفعل لانه لا يقع الفعل ليس بعد فعله
بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالانتماء ولما كان يقول
لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالانتماء لان الفعل يثبت به لفظ الزمان
فيستوفى الفعل الفعل على الزمان ويكون ان جواب عنه بان المراد في الفعل
شئ قوله يستوفى الفعل هو المصدر فلا شك ان المصدر لا يدل على الزمان
والمكان الا بالانتماء ولما كان يقول ان متفقوا بالفاعل فان الفعل متعلق به

ومثل

وتعقل الفعل متعلق على فعله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل متعلق على
تعقل شئ الذي هو غير المتعلق وهذا معلوم من سياق الكلام **قوله**
وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم الفعل على الفعل الحاصل فيه لا بفعل
قوة في العمل بخلاف ما ضربت والمبالغة وقد يتقدم بلنفا الحقيقة كجمله
الحكم لان المتعقل به قد يتقدم تقدمه عليه في بعض الصور نحو ما اجسنت
ولانه لا يتقدم عليه في اللفظ الموضع الذي يتقدم عليه اعلم الله قد يتقدم
المتعقل به على ما مله الاسم عن هذا ليدلنا وب **قوله** وقد يتقدم
الفعل على وقد يتقدم الفعل الناصب للفعل لا بفعل بل بضمير قد يتقدم على
سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الجواز على سبيل الجواز فلهذا لا يكون
قال من الضرب اي اضرب زيد ان شئت اطهرت وان شئت حذفته
واما الحذف على سبيل الوجوب ففي بعض ابواب الباب الاول ما على مقتضى
على السماع ولا يخاف من السماع وهو مثل توهم اسماء ونفسه وقوله تعاقب
انهم خير لكم اي اشبهوا من السبب وقوله خير لكم ولا يكون اي غير على تنوع
عن خيركم لان الامس بالانتماء عن المفسر كالاسم والنش وقولهم املوا خلا
اي تبت مكانا ماء هو لا يجوز وان تبت مكانا ساهل فدون حذف **قوله**
الاشياء المنادى وهو المطلوب بالقد يحرف ناسب ما بالاجرة اي ابواب
الثانية من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للفعل لانه

المنادى هو المطلوب في قوله يحرف ناسب ما ادعى لفظا او قد يراى فقول
المطوب اتيه مثل غير المنادى نحو طيب قلبك فلما قال يحرف ناسب
مناب ادعى تحريك مثل طيب قلبك وقوله طيب قلبك فان يا قوم مقامه
لقد كان اصل يا زيد ادعوتك يا منادى لا نشاء ولم يتصل بالاجابة
ههنا واقم مقامه للتخفيف وقوله او قد يراى مثل يراى اي يا يوسف اعرض
فنا ب مناب ادعوتك يا منادى واذا وجب حذف الفعل لا يحرف النداء فاقم مقام
الفعل وناسب مشابه فمما يجمع بين المناب والمطوب ولم يحذف الفعل عن حرف
حرف النداء لانه لا يثبت بالاجابة **قوله** ويثبت على ما يقع به اي ويثبت المنادى
اذ كان مقبولا معتمدا على ما يقع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعربه
اللفظ او قد يثبت على الفعل لفظا او قد يثبت على يد وبه فلهذا وافق
اللفظ اذ كان فعلا بالالف نحو يا زيدان وعلى او وان كان فعلا بالواو ونحو يا زيد
والمراد بالمراد ما لم يكن مصدرا ولا مشابها له ولا جملة لا يقال لو قال يثبت على ما يقع به
او يثبت على ما كان عليه من حركة او سكن لكان اصوب ليدل عليه مثل هذا
ويجوز لان المراد من قوله يثبت يثبت المنادى بسبب حرف النداء ويدل عليه
قوله يثبت على ما يقع به ويثبت باهزا وبها هو كذلك وانما الاول يا زيد وايضا
لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما
سببه هذا التسميع مع ان اصله ان يكون معربا متصليا لانه متعقل به كما قد مشابها

ومثل

المنادى هو المطلوب في قوله يحرف ناسب ما ادعى لفظا او قد يراى فقول

المطوب اتيه مثل غير المنادى نحو طيب قلبك فلما قال يحرف ناسب

مناب ادعى تحريك مثل طيب قلبك وقوله طيب قلبك فان يا قوم مقامه

لقد كان اصل يا زيد ادعوتك يا منادى لا نشاء ولم يتصل بالاجابة

ههنا واقم مقامه للتخفيف وقوله او قد يراى مثل يراى اي يا يوسف اعرض

فنا ب مناب ادعوتك يا منادى واذا وجب حذف الفعل لا يحرف النداء فاقم مقام

الفعل وناسب مشابه فمما يجمع بين المناب والمطوب ولم يحذف الفعل عن حرف

المنادى والمنادى والمعرب وسواء كان هو مفردا او مضافا فان حكمهما مشترك في المنادى
المستحق فان المضاف والمنداد كانا مفردين معربين لم يجر فيهما الا انشاء على
النظم وان كانا مضافين لم يجر فيهما الا انصب فتولى البيت والمندادى مفردا في
بشرى ان بنى الخايعين ويقول في البيت والمنادى مضافان نحو يا عبد الله يشترى يا عبد
اخاك ويقول في العطف والمنادى مفرد معرب نحو يا عبد الله يا عبد الله واخاهم
وتقول في العطف والمنادى مضافان يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاهم واما
كان حكمهما في الارباع والبناء حكم المنادى المستحق لما في البيت فلا تفسد فيكم تكبير
العامل كما في محبة بابه فيكون حرف النداء متبذرا فيه واما في التعريف فظاهر ان
حرف العطف قائم مقام حرف النداء **قوله** والعلم الموصوف بان هو اضافة الى العلم
يختار فخصر العلم ان المنادى في المبني العلم اذا وصف بانه والاين مضاف الى العلم آخر
نحو يا زيد بن عمرو بن نوفل في المنادى والضم والفتح كذا في التثنية والاختار اما في الارباع
فظاهر ان من مفرد معرب فيكون مضافا الى الضم والارباع مضافا فيكون مضافا
ويجوز ان يكون قوله ويختار واما اختيار النافذ فلا تفسد فيكم التثنية والاختار اما في الارباع
والضمة مع كسر الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو جعفر بن عبد
جعليلك واذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما انفتح اخر اسم المركب مع غيره وعلم ان
الانعام المات اربعة من المنادى والمضافا فيه الاين اما ان يكون عليا او يكونا عليا
عليه يا والاول علم والآخر الثاني غير علم والمعكس فان كان الاول يختار الثاني على التثنية

مع حوان ضمه كما ذكرنا وان كان احد الباقين لم يجر فيهما الا انصب على الاصل والحق
بانه الاول ولا قيام بالقيده ما ذكرنا من شدة الامتناع وكثرة الاستعمال في
الاولى وفيها وانما نصب مضافا الى المنداد لان الاين المعرفة لان المنداد
اللفظ **قوله** واذا نودي بالمعرب باللام في آخره اي اذا نودي بالاسم المعرب
باللام التعريف شيئا مثل فوجس في ذلك الى الاسم المجمع فيقال في ذلك
يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل ثم علم ان حلة يا ايها الرجل هو هاء
في يا ايها الرجل في هذا زيد بدليل ان لم يسم بيمين يا ايها الرجل ثم يقال ان يقول لا
فاية في اتيان اسم الاشارة بعدى لاحتياج الى اسم جنس فيه اللام لا الى ميم
واذا استيعى الى التوصل بالمهمات في ذلك كذا فيهم اجتماع اللام التعريف وحرف
النداء مع ان قصد التعريف في الجملة جتمعا لزم اجتماع حرف التعريف وهو جاز في قول
بليهم وادخل حرف النداء عليه وجعل ذلك الاسم المعرب تابعا لاصلاح اللفظ
قوله والمندادى وقع الرجل في آخره اي التمر في الرجل حال كونه مضافا للمنداد
المهم مع ان مفعلة مفردة لنداء في المبني وانما ان يكون مفعلة مفردة تامة
لفظا لمبني ومحمد واما التثنية فمفعلة لمبني يكون مفعلة تامة وهي مفعلة مفردة
والتثنية ايضا وقع في الرجل مفردة كانت او مضافة لانها اقرب الى العرب لوجوب
قواعب العرب بارجع اللفظ المعرب يقول يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل
التعريف وهي تظن على ان يكون قواعب المعرب تامة لمفعلة لافعال العرب محله العرب

ان يكون مضافا الى العدة فتعريف فيهم ياتي عن عدي ثم عدي حذفت لنداء الثاني
عليه واما في الضم والنصب لم يقل الضم والفتح لانه معرب فيكون مضافا على ما
في **قوله** والمضاف الى يا المنداد في آخره اي المنادى المضاف الى يا المنداد
نحو يا هذا الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل
في غلامك ويا غلامك ويا غلامك ويا غلامك ويا غلامك ويا غلامك ويا غلامك
كثيرة الكثرة ويا غلامك ويا غلامك ويا غلامك ويا غلامك ويا غلامك ويا غلامك
ويجوز للحاق لاء بالكل للوقوف فنقول يا غلامك ويا غلامك ويا غلامك ويا غلامك
للتعريف بين الرجل والوقف **قوله** وقالوا يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل
المنادى المضاف الى يا المنداد في آخره اي المنادى المضاف الى يا المنداد
سلك يا المنداد ويحذف المنداد ويا ايها الرجل ويا ايها الرجل ويا ايها الرجل
تاء ومما سببه الكثرة لنداء ويا ايها الرجل ويا ايها الرجل ويا ايها الرجل
حرف متحرك بالفتحة ويا ايها الرجل ويا ايها الرجل ويا ايها الرجل ويا ايها الرجل
لان النداء بدل من النداء في الجملة كذا في المنداد والمنداد منه وهو غير متاين
قوله ويا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل
سلك الاعم او لام المضاف في يا المنداد في آخره اي المنادى المضاف الى يا المنداد
الى يا المنداد في آخره اي المنادى المضاف الى يا المنداد ويا ايها الرجل ويا هذا الرجل
ام ويا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل

الذكر فيهم مضافا الى المنداد
والعلم الموصوف بان هو اضافة الى العلم

نظم نحو ما زيد مقام مفعلة لنداء في المبني فالألف في ان يقال موجب ومع شبهة فيهم
يجوز نصبه الى المنداد كما ان يحذف بدل لا منى كان ذلك قلت يا ايها الرجل يا هذا الرجل
وكذا الكلام في هذا العلم في المنداد فان جعلت في المنداد تابعا للمنداد لم يجر
الانعام فان جعلت تابعا للمنداد بدل لا مفعلة تعين النصب واما ان قيل ان قصد
نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة لاء وان قصد نداء هذا كان هذا
بمنزلة زيد فعلى هذا هو في الرجل انصب **قوله** وقالوا يا ايها الرجل ويا هذا الرجل
اشارة الى جواب سؤال مقدم وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي بالمعرب باللام قبل
يا ايها الرجل ولم يعرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله كذا لا يقال كذا ذلك
يقال يا الله وجوز ان تقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام
التي في الله ليس للمتمم بل هو عوض عن المفعلة الاصلية المفعلة لنداء
اصلة الله فتقبلت حركة المفعلة على اللام فحذفت فصارت اللام ثم ادخل اللام في اللام
فقال الله ثم قول اللام للتعظيم واما عدم اذن المنداد في اطلاق الاسماء للمهمته
على الله تعالى **قوله** ذلك في مثل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل
اذا كره بلفظه مضافا الى اسم آخر فهو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل
في سعة قعر الضم والمنداد في الاول مع النصب في اللفظ واما في قول لفاء
لا مندادى مفرد معرب مضاف الى الضم وكذلك مضافا لنداء لنداء
مندادى هو مضاف حرف تامة مفعلة مفعلة واما تاليه فيقول ولما نصب الاول في قوله

الاجزاء في نفس الكلمة لجوهر الخفيف وما اذا كان ثناء التانيث فلا يثني
فيه ان يكون صلها وان يكون ثناء على ثناء اخر لا يثني لم يحذف منه
ثناء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذ لم يثني من حذف ثناء التانيث
الحذف من كلمة فلو يثني الاجزاء في نفس الكلمة بسبب حذفها احكم
ان سيبدو مشط في تخفيفه على اخر من يجعل الباء اسماء سدا يكون
علما لثنا يثني على الباء في ثناء فلا يثني في تخفيف حبيبة اذا كانت صفه
يا حبيبا فيلحق بالثنا لانه ليس بثناء التانيث المذكور في العلم اذا كان فيه
النفس وما اذا كان علما فلا يحصل لانه ليس بثناء التانيث المذكور في العلم
فلا يحصل على المعنى **قوله** فان كان في آخر ثناء فان كان ثناء ما لم يثني
احكم ان هذا الشارة على ما يحذف من المندى للتخفيف لانه قد يحذف
له حرفان وقد يحذف له اسم براسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول
وهو انه يحذف له حرفان فاذا كان في آخر الاسم حرفان فاذ كان يثني
معه حكم الزيادة الواحدة وذلك لا يجزم الالف المجددة في اسماء
وجمل والالاف والاسماء الحرفية في حركات ومروان واياها النسبة
عقروا في واصف او علامته النشبة والجمع نحو يديين وذي يديين فانه يحذف
حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعده حرفا فلا
احرف احتراز عن مثل يديين وذي يديين وكذلك يحذف له حرفان اذا كانت

لأنه لا يثني على ثناء التانيث

في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدح وذلك الاسم الثمن من اربع احرف نحو مصوب
وسكين فانه يحذف له حرفان اما الباء فلا تذف في الاسم ويجوز ان يثني
آخر الاسم وما لا يذف له حرف على ذائقة وحرفا لعل المندى اول الحرف
وانما قال وهو الثمن من اربع احرف احتراز عن ان يكون على اربعة احرف نحو صعيد
فانه لا يحذف له حرفان لانه لا يثني الاحكام في الكلمة للتخفيف الذي هو المطابق
للتخفيف وعليه بيت الخطاب تنكرت منها بعد معرفتي ابي باليسر تحذف
السين وبتى في فعل والراء بالمدح حرف زائد من حروف المد واللين ساكن
في الاصل لهذا حذف حرفان للتخفيف من متصود وعمار وسكين ولم يثني
من عمار بل لثنا في تخفيفه يا عمار يا ثبات الالف لانها ليست بباء بالفتحة
المدح كقول الالف غير بقاء بل بلاء من باء متحركة في الاصل اذا صله
تختار ويختار بكونه كذلك مستعمل ومستعمل في علم انه لو قال او قبل آخر مدح
وهو كثر من اربعة احرف كان اولى ليضطر فيه مثل مرثى فانه يحذف منه
حرفان ايضا لعل المندى احكم ان على ذلك فعلا على بعض من الهمزة فغلب
الواو وهنر على افعال عيسى بجمع اسم اصله نحو فقتلوا وهمزة فعلى
الاولى وهو اختيار المصنف مما في اثنان وعلى الثاني من في آخر حرف
صحيح قبله مدح **قوله** وان كان اسم كذا حذف الاسم الاجزاء اي وان كان
المندى كذا فيجب جعله وحذفه فان حذف الاسم الاجزاء للتخفيف لان الاسم

الاخيرة من ثناء التانيث في نحو فقتلوا فانه لا يثني في ذلك
يحذف الاسم الاخير منه **قوله** وان كان غير ذلك تحذف له حرف واحد
اي وان كان المندى غير ما ذكر في حق ما حذف له حرفان او اسم صحيح
تحذف له حرف واحد على الاصل اذا اصل هو ان يحذف منه حرف واحد والزيادة
بسبب عارض والعارض مستوف **قوله** وهو حكم التانيث على الاكثر في آخر
اي الحذف من المندى المخرج يكون في حكم التانيث على مذهب الاكثرين وهو
الاصح لان المراد بقول القائل يا حارث اجاريت لفظا وحسنى اما معنى فلان المراد
هو ذلك المستحق واما لفظا فلان المراد هو ذلك الاسم واذا كان في آخره
تلك الباء فيمن المحذوف على ما كان عليه من الحركة والساكن في الالف والياء
وكذلك **قوله** وقد يجعل اسماء براسه الى آخره اي وقد يجعل الباء في المندى
المخرج اسماء براسه فيقال يا حارث بالضم لا تخرج مائة من مائة وعشرين
المنادى المندى بالضم والياء في الاصل في آخره ما حذف منه الالف
وجعل الاسم الباء اسماء براسه بالياء في آخره واوله في آخره فقلت اولى بقاء
والضمة كسرة كسرة في اجمع ولي فان اصله او قلت اولى بقاء والضمة كسرة
ويقال في تخفيفه كسرة في اجمع ولي فان اصله او قلت اولى بقاء والضمة كسرة
الالف والنون في كسرة في اجمع ولي فان اصله او قلت اولى بقاء والضمة كسرة
الفاصلة في كلامهم هذه الفاعلة **قوله** وقد استعملوا صيغة التثنية

في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدح وذلك الاسم الثمن من اربع احرف نحو مصوب
وسكين فانه يحذف له حرفان اما الباء فلا تذف في الاسم ويجوز ان يثني
آخر الاسم وما لا يذف له حرف على ذائقة وحرفا لعل المندى اول الحرف
وانما قال وهو الثمن من اربع احرف احتراز عن ان يكون على اربعة احرف نحو صعيد
فانه لا يحذف له حرفان لانه لا يثني الاحكام في الكلمة للتخفيف الذي هو المطابق
للتخفيف وعليه بيت الخطاب تنكرت منها بعد معرفتي ابي باليسر تحذف
السين وبتى في فعل والراء بالمدح حرف زائد من حروف المد واللين ساكن
في الاصل لهذا حذف حرفان للتخفيف من متصود وعمار وسكين ولم يثني
من عمار بل لثنا في تخفيفه يا عمار يا ثبات الالف لانها ليست بباء بالفتحة
المدح كقول الالف غير بقاء بل بلاء من باء متحركة في الاصل اذا صله
تختار ويختار بكونه كذلك مستعمل ومستعمل في علم انه لو قال او قبل آخر مدح
وهو كثر من اربعة احرف كان اولى ليضطر فيه مثل مرثى فانه يحذف منه
حرفان ايضا لعل المندى احكم ان على ذلك فعلا على بعض من الهمزة فغلب
الواو وهنر على افعال عيسى بجمع اسم اصله نحو فقتلوا وهمزة فعلى
الاولى وهو اختيار المصنف مما في اثنان وعلى الثاني من في آخر حرف
صحيح قبله مدح **قوله** وان كان اسم كذا حذف الاسم الاجزاء اي وان كان
المندى كذا فيجب جعله وحذفه فان حذف الاسم الاجزاء للتخفيف لان الاسم

حقه المتدوب اعلم ان العرب يستعملون صيغة النداء اعني حرف النداء وهو فقط
 في المتدوب مع يتفق الفرق بين المنادى والمتدوب لان المنادى هو الظاهر والى قوله
 بحرف نايب متابا دعوا لفظا وتوقفا والمتدوب هو المسموع عليه بيا او فيا صيغة
 النداء مستعمل في المتدوب ايضا لما شابهته المتدوب المنادى من حيث التخصيص
 لا لكل واحد منهما خصوصا من هو مسمى بين قومه ومن حيث انك اذا قلت يا رجل
 تريد رجلا معينا وكذلك في المتدوب تريد عينا معينة ولكن المتدوب اختص بال
 لتثنية تصاعلي نذر **قوله** وحكم في الاعراب والبناء حكم المنادى اي وحكم الندبة
 في الاعراب والبناء حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفا يسمى على
 الضم وكذلك المتدوب واذا كان مصافا فكل ذلك المتدوب لان المتدوب
 لا يرفع كرفع ولا يشبهه في الحذف وكذلك حكم ترفع المتدوب مفردا وكان مصافا
 حكم المنادى في الاعراب والبناء لانها اجري مجراها في صيغتها جري مجراها
 الجملة من الاعراب والبناء **قوله** وكذلك زيادة الالف في آخر
 اي وانك في زيادة الالف او ما تقوم مقام حرف اخر المتدوب لان المطلوب فيه ماض
 والتطوير اذا كان المتدوب مصافا او موصولا نحو اخر المضافات اليه والصله
قوله فان خفت اللبس قلت واغلا مكبرا او بفتح اي فان خفتا للتباس بزيادة
 الالف لم تنم والالف بل تدرج في احكامها كغيرها من حروفها مما لا يرفع في
 حذو غلام خاطبه واغلا مكبرا بزيادة الياء لا لرفع في آخر الالف قبل واغلا مكبرا

الفرق لا م يجعل تعامله بالحق به الياء المناسبة بحركة الحركات وهي التثنية وتغنى خلاص
جاءت المكتوبين وتلك الوقت باء الفاء وقلت واعلا سكا ولا تفسر يقلدنا الحاخاين
فالتحت باء الفاء والحق ههنا سبب الجمع وقلت واعلا سكون **قوله** ذلك الهاء
آخ وذلك زيادة الهاء مع زيادة النون والمشاو فواو مقول وزيداه واعلا سكون
واعلا سكون لان المطلوب فيه ملاصقة والنظير لان الهاء في الوقت قد
بيان هذه الحروف **قوله** ولا يتبدل المعروف فلا يتقال ورجلا وانما يتدرب
النسخة لان المراد بالمتدرب غير المتدرب والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة
وهذان المطلوبان لا يحصلان الا بمحصلة الاعداد يلقن المتدرب معرفة فاعلا يتقال
وارجلاه وانما قسمه وانما قسم بشر زياه فاعلا ناسخه فقه قولنا واعلا
المطلوب لان المطلوب ان من حذر بشر زيم هو عبد المطلب وكونه معروفا
كما في قوله كونه متدربا وكونه عالما ليس بشر حقا بل من عالما غير معروف
لم يجب تدبته وكان معرفة غير عالما تدبته وهذا قال ولا يتبدل بالالف
ولا يتبدل ولا يتبدل بالاعلم ومنتع مثل وزيد الطويلة خلافا ليويس اعلم
ان الخليل في المتن الحان خلاص المتدرب فصحة المتدرب وذهب يونس
للجوان واستدل الخليل على ذلك بانه ليجاز وزيد الطويلة بحاجته جاني زيد
الطويلة لا بكل واحد منهما غير المتدرب ومنتع يونس ذلك لان الاول وان لم يكن
هو المتدرب يمكن وصفه المتدرب والثاني ليس المتدرب ولا متعلقا بالمتدرب

فلم يبق من اشتقاق الثلاثة اشتقاق الالف ويمكن ان ليستند الى هذا الجليل بان التثنية
قديم والصيغة ليس من جملته وانما هي اسم تجوز به للتخصيص والفتح خرج من تحتها
علاما انى وثبت هذا التقاء جوازا على انى المذكور بالمتضاف اليه والصلابة للمتضاف
مع المتضاف الميزية تنزله كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم تحتسب التثنية
عن المتضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة والموصوف **قوله** ويجوز حذف
حرف النداء الى اخره اعلم انه يجوز حذف حرف النداء عن ثلاثة اشياء على ما يعلم
تجويها بغير حرفى ياء او فاء عرض والمتضاف نحو جده فعل كذا ياء بعدائه
افعل كذا واتى بها الياء الدجلى فعل كذا ياء اياها افعل واما جود حذف حرف النداء
عن العلم فلا ان العلم مشهور وكثير استعمال الله فلو حذف منه حرف النداء لم يلبس
بغيره لنداء واما حذف حرف النداء عن المتضاف الى نحوك واتى بها متشابه العلم
شدة عدم وقوعها صفة لى فان كل واحد من العلم والمتضاف الى لا يقع صفة
لاى **قوله** يجوز حذف النداء من الجنس والمراد من الجنس اسم يجمع اوصال الثلاثة
عليه ويجعله صفة لى نحو ايا رجل جواز وقوعه صفة لى يجوز اياها الرجل
وكذا لعمري الاسماء نحو ايا هذا الجواز وقوعه صفة لى نحو ايا هذا ولم يحتسب
حرف النداء عن الخمسة ثمانية والثدوب لان المطلوب فيه التثنية والنداء
حرف النداء لنداء من اولها **قوله** ويشترط ليدل الطريقة الى ان هذا جواب
عن سوال مقدمه هو ان يقال ليدل عليه ليل علم عن اسمهم حرفون عن حرف

[illegible]

فعل لم يتحرك ومتعاقبه يخرج عنه زيد ضربت فعلا ملة وهو منه وقوله لوسط عليه
اخترت عن شغل الاسم للشيء لا يقع تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث
اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو خرجت
الاستغناء وما اذا قيلت مثل قولنا زيد ضربته وزيد حاضر مبتدأ فان في الاسم
جود فعل مشتغل عنه بضمير لا يسم تسليط عليه لفظا لان ما لم يأت فقام
لم يعبر عما قبله واختارنا ايضا عن الاسم الذي لا يقع تسليط الفعل ولا مناسبة
عليه من حيث اللفظ كقولنا لعل وكل شيء فاعلم في الزيد اعلم ان عبارة عن
الاخترازين قاصرة وهو ظاهر لكن لا بد من قيد اخص يدل على هذين الاخترازين
فيعين منه انه لا يجوز نصب زيد عن زيد ضا وبه انه لان اسم الفاعل
لا يعمل على الفعل الا بعد الاعتناء على صاحبه او المفعول او حرف السمي به لم يعتمد
فيما قبله انتهى وقوله او مناسبة اي حقه معناه الا ان معناه ليدخل على زيد
مريت برا وجعلت عليه فان زيد اسم جود فعل مشتغل عنه بضمير وليس
اذا ما عليه لمصيده لكن مناسبة وهو جاور ولا يجزئ لوسط عليه لمصيده
مثله ما ذكر من الصور لا يقع في قولنا زيد ضربته وزيد امرت به وزيد
ضربت علامته وزيد جعلت عليه تقدير الاول ضربت زيدا والتقدير الثاني جازيت
زيدا والتقدير الثالث هنت زيدا لان ضربت غلام زيد مستلزم لاهلته وقديري
الرفع لا يستلزم اولاً من زيد الاستغناء كونه محيى مثلاً عليه ملازمته ولا يستلزم له

واختارنا من غير تقدير من الفعل المضارع ومن لم يكن فان لم يكن تقديره
بمعنى الفعل المنسب قد وان لم يكن قد لا م معنى الفعل المنسب **قوله** ويجوز
الرفع بالابتداء الى آخره أي ويجوز ان يقع الاسم الذي به جود فعل مشتغل عنه
بضمير او متعلقه بالابتداء عند جود قريته خلافاً لما ذهب عنه قريته المنصب اليه
يكون ان المنصب مع ما او بالرفع او مختاراً او بالابتداء نحو زيد ضربته فان المنصب والرفع
جائزان فيه لوجود قريته لكن الرفع اولى من المنصب لان المنصب مشتغل بالحذف
والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند جود قريته المنصب المختار اذا
كان قريته الرفع اقوى من قريته المنصب المختار نحو ما مع غير الطلب نحو جاء في
زيد وما عرفت صفة بتدقاه لولا ما كان المنصب هو المختار لانه على تقدير المنصب
كان عطفاً للجملة الفعلية على الجملة الاسمية وعلى تقدير الرفع كان عطفاً للجملة الاسمية
على الفعلية والاول اولى للمناسبة لكن مع وجود ما كان الرفع هو المختار لانه
اما لا يقع الفعل جودها الا بالرفع والي من المنصب واذا كان كذلك يعارض
الدليلان المرفوع احدهما الرفع والنحو لا نصب فتح الرفع لاستلزام المنصب الحذف
ودفع الرفع انما قال ما مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب كان المنصب المختار
نحو ضربته وما هو اما ما ذكره لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبراً عن المبتدأ وهو
جيد لان خبره على تقدير المنصب والرفع كان الطلب خبراً عن المبتدأ وعلى تقدير
المنصب لا يشترط الا حذف الفعل المنصب له وحذف الفعل ما يقع كقوله وتقدير الفعل

يد ما وكلهما أكثر وقواسم وقوع الطلب خبر عن المبتدأ وكذلك الرفع نحو جاء بعد اذا
لما جازاة نحو جاء زيد وما عرفت كونه لان اولي عطفاً للجملة الفعلية على الجملة
الاسمية فتعاضداً بجهة وقوع الفعل بعد اذا فتلحقه في الرفع لعدم استغناء
حذف الفعل لان بعد اذا الاستغناء يقع المبتدأ والخبر قالوا **قوله** ويجوز ان المنصب
بالعطف على جملة فعلته أي ويجوز الرفع ويجوز المنصب بعد جملة فعلية معلوفة
على جملة اخرى نحو جاء زيد وما عرفت كونه لان على تقدير المنصب يلزم حذف جملة
فعلية في قولنا الجملة الفعلية والاولى وحذف المنصب **قوله** وجوز حرف الشفي
أي ويجوز ان المنصب يورث حرف الشفي والاستغناء مع جود الرفع نحو زيد ضربته
ومان زيد ضربته فانه على تقدير الرفع كان الشفي والاستغناء داخلين على الاسم وعلى
تقدير المنصب كان الشفي والاستغناء داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على
الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع جود الاستغناء مية اضعف من الرفع
بعد الحذف لما يذكركه ابا الاستغناء وانما قال جرت الاستغناء اختارنا عن اسم
الاستغناء بعد ترتيب هذا الحكم على اسم الاستغناء من وما واين **قوله** ولذا التفتت
وحرف أي ويجوز الرفع ويجوز المنصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيد ضربته ما كره
وانما كان المنصب المختار دون الرفع لانه على تقدير المنصب كان اذا وحرف ضايفين
لا الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى
الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية يكون اذا في معنى الشرط وجعلت

عليها المشافهة ايها ولا فانه يستعمل ايضا للشرط وانما اختارنا بالشرطية اختارنا
اذا الاستغناء فان الرفع هو المختار بعد **قوله** وفي الاسم المنصبي أي ويجوز
الرفع ويجوز ان المنصب اذا كان بعد الاسم نحو زيد ضربته والذي يجوز ان لا نصبه
لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الاسم والمنصبي خبر عن المبتدأ وهو بعيد لان الخبر
يختلج بالصدق والكذب والذي يجوز ان لا نصبه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع
الاختلال بالصدق والكذب وانما جاز على اهل جيد وهو ان يقال ان تقديره زيد
مقتل جيد احزيم او لا تقرب على تقدير المنصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل
كثير غير جيد **قوله** وعنه خوف ليس المنصب بالصفة أي ويجوز الرفع ويجوز المنصب
عنه خوف ليس المنصب بالصفة لانه على تقدير الرفع لا يمكن ان يكون المنصب مفعولاً
معنى هو المفعول وعلى تقدير المنصب لا يفيد الا معنى متصوفاً كقوله تعالى
انك لست تعلم ما كان معنى لانك خلقت كل شيء بشدة فاذا نصب كل شيء كان
تقديره انك لست تعلم ما كان معنى لانك خلقت كل شيء بشدة فاذا نصب كل شيء كان
ان يكون كل شيء مبتدأ وخلفاء بتقدير جلت حركته من الفعل والمفعول والجماد
والجود من الرفع بانما خبر كل شيء يقع معنى متصوفاً من الرفع والاختلال
ان يكون كل شيء مبتدأ وخلفاء فتأمل انك صفة شفي وتقدر على الجار والمجرور
بانما خبر كل شيء واذا لم يفسر المنصب هذا الاختلال وحرف من معنى متصوفاً
من الرفع لان معناه ان كل ما هو مخلوق بتقديره ولا يلزم منها ان يكون جميع الاشياء

على شرطه النفس لان شرطه انه في سبط الفعل او مناسبه عليه نصبه وهما
ليس كذلك لان ذهب فوسط على زيد لم نصبه زيدا ولا مناسب لان
مناسب ذهب وهو لم يفتح النصب في الرفع لانهم على الابتداء والجملة التي بعده
خبره **فصل** وكذا لا يفتح فعله في الرفع لانهم على الابتداء والجملة التي بعده
خبره لانهم ليس من باب ما اضمن حاله على بشرطه التفسير وان كان من هذا هذا
لان لا يفتح تسليط الفعل عليه لانهم لو صح لكان تقديره فعل كل شيء في الزهر
وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزهر ما صدق الشيء او متعلق
يفعلوا وكل ولما منه ما اطل اما الاول فانه لم يفتح ما فعلوا كل شيء مستورة الزهر
من الاواس والاشياء والاشياء كذلك لانهم ما فعلوا في الرفع والرفع لانهم
وكل شيء مبتداء وفعلونه الزهر اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجوز
بانه صفة لشيء والجوز والمجرور في محل الرفع فانه خبر المبتداء تقديره كل شيء
مفعول لهم ثابت في الزهر **فصل** ونحو ان ائمة والافعال فاجلوا وكل واحد
منها ما تنجزه اعلم ان ظاهر الآية انها من هذا الباب لانه اسم جود فعل
مذكور مع الطلب لكن القراءة السبعة تقتضي ان الرفع فالجود منها غير ظاهر
فالجود ذهب الى ان ائمة ائمة مبتداء والافعال متعلقين عليه وقوله تعالى فاجلوا
خبر المبتداء واما تدخل الفاء على خبر المبتداء لان الفاء واللام في الزاوية
والا في معنى التوسيع والتي فتقديره بالية ذنت والذى وفي وثبت من قبل ان

على شرطه النفس لان شرطه انه في سبط الفعل او مناسبه عليه نصبه وهما
ليس كذلك لان ذهب فوسط على زيد لم نصبه زيدا ولا مناسب لان
مناسب ذهب وهو لم يفتح النصب في الرفع لانهم على الابتداء والجملة التي بعده
خبره **فصل** وكذا لا يفتح فعله في الرفع لانهم على الابتداء والجملة التي بعده
خبره لانهم ليس من باب ما اضمن حاله على بشرطه التفسير وان كان من هذا هذا
لان لا يفتح تسليط الفعل عليه لانهم لو صح لكان تقديره فعل كل شيء في الزهر
وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزهر ما صدق الشيء او متعلق
يفعلوا وكل ولما منه ما اطل اما الاول فانه لم يفتح ما فعلوا كل شيء مستورة الزهر
من الاواس والاشياء والاشياء كذلك لانهم ما فعلوا في الرفع والرفع لانهم
وكل شيء مبتداء وفعلونه الزهر اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجوز
بانه صفة لشيء والجوز والمجرور في محل الرفع فانه خبر المبتداء تقديره كل شيء
مفعول لهم ثابت في الزهر **فصل** ونحو ان ائمة والافعال فاجلوا وكل واحد
منها ما تنجزه اعلم ان ظاهر الآية انها من هذا الباب لانه اسم جود فعل
مذكور مع الطلب لكن القراءة السبعة تقتضي ان الرفع فالجود منها غير ظاهر
فالجود ذهب الى ان ائمة ائمة مبتداء والافعال متعلقين عليه وقوله تعالى فاجلوا
خبر المبتداء واما تدخل الفاء على خبر المبتداء لان الفاء واللام في الزاوية
والا في معنى التوسيع والتي فتقديره بالية ذنت والذى وفي وثبت من قبل ان

المبتداء ان كان موصولا صلاته فعل او ظرف جاز دخول الفاء على الخبر وهذا
كذلك وفي قول الاس غير المبتدأ على الاول ففعلوا فيه اجدا وكل واحد منهما
ما تنجزه وجب ان يكون من هذا الباب لان ما بعد هذا الفاء ولا يفتح فيها قبلها
وهذه سببها لان الزاوية مبتداء على تقدير حذف المضاف وخبره حذف
او هو بها على حكمه وتقديره حكمه لان ائمة في قوله تعالى فاجلوا فاجلوا
وقوله فاجلوا وكل واحد منهما فاجلوا فاجلوا فاجلوا فاجلوا فاجلوا فاجلوا فاجلوا
هذا الباب لان قوله فاجلوا لا يتعلق له بالزاوية من حيث العمل فيه كونه من جملة
اخرى **فصل** والافعال والنصب ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكر
المسبرد وتبيينه كان المختار والنصب كما في القراءة الشاذة لانهم ليس
ما اضمن حاله على شرطه النفس وهو اقوى قوسه من النصب المختار وهو
الطلب على الامر كما في **فصل** والما مع التقدير الى المجرر اعلم ان النصب الما مع
من جملة الالفاظ الالفاظ التي يجب حذف الفاعل المفعول به فيها التقدير
والنصب معمول بتقدير ان تقديرا مما جازاه او معمول بتقدير ان تقديرا مما جازاه
مكرر ففعلوا لا معمول متناول الخبر التقدير بخلافه في جوابه يقولون ان ضرب
فقولهم بتقدير ان تقديرا مما جازاه لان زيدا في المسال المدحور وان كان معمول
لكنه ليس معمول بتقدير ان تقديرا مما جازاه بل هو معمول بتقدير ان تقديرا مما جازاه
عن مثل زيدا في جوابه يقولون ان تقديرا مما جازاه بل هو معمول بتقدير ان تقديرا مما جازاه

بعد فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقوله او ذكر المختار منه مكررا في الرفع
مثل قول الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمول بتقدير ان تقديرا مما جازاه لكنه
معمل بتقدير ان تقديرا مما جازاه وقوله او ذكر المختار منه مكررا في الرفع
تقديره وهو معمول بتقدير ان تقديرا مما جازاه ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا
مطلق وعلى التقدير الثالث معمول وانما وجب حذف الفعل لانه في الرفع
بتلفظ الفعل وهو في الرفع عليه مثاله اياك والاسد اياك ان تقديرا مما جازاه
الاسد والاسد ان تقديرا مما جازاه ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا
الموجب لانهم به وهو كذا في الجمع بين ضميره الما على والمعنويين واحد ثم عدل عن
الضمير لانهم به وهو كذا في الجمع بين ضميره الما على والمعنويين واحد ثم عدل عن
اياك والاسد اياك من ان يحدف ذلك فيه عبارة اخرى وهي الما على ان يحدف
اي من ان يحدف نحو ان يحدف من وسائر حرف الجوز ان وان طلب الحذف لفظا
بالفعل ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانهم لا يجوز ان كان ما تقديرا مما جازاه والاسد
او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لانهم لا يحتاجون الى حذف الفاعل والفاعل
لذلك غير جائز لانهم لا يحتاجون الى حذف الفاعل والفاعل لانهم لا يحتاجون الى حذف
العرب فيها الامرا انك تقول اخذت من زيدا دمه فاجلوا لا تقول اخذت زيدا دمه فاجلوا

خبر اختير من الرجال ذبوا واختارت الرجال ذبوا وقوله تعالى واختار موسى قومه
سبعين رجلا واستخف الله ذبوا وما عن فيه ليس متماثلة فيه العرب في المفعول
قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديره افعوله ما فعل فيه فعل
متناول اذ لم يجر مجزئ فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل ومفعوله مذكور خرج
عنه مثله لا يزوان فعل فيه فعل كنهه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل ههنا
لفظا او تقديره **قوله** من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان
هو اليوم والميلاد واجزاء وما يتكرر بهما والمكان ما يشتهل الجسم **قوله**
وسمى نصبه مقدرا على اي شرط نصب المفعول فيه ان لا يكون خبره ملحقا له
لو كانت ملحقا له امتنع نصبه والا لزم كون مفعول به بعد ما بعد من مختلفين لفظا وحالا
وحيث وان يكون مقدره لانها لو لم تكن مقدره لكان الاسم اسما صريحا ولم يكن مفعولا
فيه **قوله** وظروف الزمان كلها مقبلات لان الظروف الزمان معينا كان ومبهما
فانه تقبل النصب بتقديره في الدلالة الفصل عليهم كدلالة المصدر على المصدر وما نصب
المصدر معرفة كان او نكرة يتصرف ظرف الزمان مبهما كاذن ومعينا **قوله** وظروف
المكان ان كان مبهما اي وان كان ظرفا لمكان مبهما فانه يقبل النصب بتقديره
في تحجيرات خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقديره
لعدم دلالة الفصل عليه وبيان ذلك ان الفعل لم يضر بشان يعلل انما للمعنيين
ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان النصب

في قوله المفعول فيه

مستم

مستم المكان من الامكنة وما كان كذلك قبل شكل لظروف الزمان النصب
بتقديره ولم يقبل لظروف المكان النصب بتقديره الاما كان مبهما **قوله**
وفعل بهم بالجران التالي اخر كما كان ظرفا للمكان المبهم قابلا للنصب بتقديره
خبره والمعنى غير قابل له وجوب نصبه للمكان المبهم ففسر وقال المكان المبهم
وهي الجرات المست وهي الخلف والقدام والنفوق والتحت واليمين والشمال وملة
معناها **قوله** وجعل عليه عند ولدى اي وجعل على المكان المبهم عند ولدى و
شبههما فجودون ومع كونها مشابهة لجرات الست من حيث الابعاد والاركان
اذا قلت خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد لا قطع الارض كذلك
اذا قلت جعلت هذه في بيتا او جميع الامكنة لظروفها **قوله** ولقد كان
لكثرة اي وجعل على المكان المبهم لفظا مبهما في ذلك جعلت مكانا كونه معينا
لكثرة استعماله لا ترفعهم بالجرات الست لكثرة الاستعمال ان الامكنة المبهم غير
الجهات الست لكثرة فالاول ان يقال في تقديره مبهم انه مكان له اسم تسميته
به سبب ترفع ولذا في سماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف ما هي سبب
كون الخلف في جهته وهو غير داخل في سماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته
به سبب ترفع داخل في سماه كالدار فان تسميته بها سبب الحائط والسقف وغيرها
وكما دخله في سماه **قوله** وما جعلت في اي وجعل على المكان المبهم لم تكن المعينه
ما جعلت في قوله ذلك جعلت الدار على المذهب لانه لكثرة استعماله وانما قال لا مع

له وقد لا يكون غرضه من الجري عينا فان الغرض ليس سبب الجري في الخارج وهذا
اورد مثالين **قوله** خلافا للراجح اي لكانا يبيح في المثالين المذكورين مفعول له
خلافا للراجح فان النصب عند الرجح في قولنا ضربته تاديبا له مصدر ومن
غير لفظ الفعل فيكون انما قال ضربته ضربا او تاديبا له هو مفعول لا مست
المتمم ومنه عند العرب العلة وعلى ذكره الرجح لم يرفع منه العلية **قوله** وشرط
نصبه تقديره للام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدره غير ملحقه لان
اللام لو كانت ملحقه لمكان مجزئ لم يكن نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدره لم
يرفع منه العلية التي هي شرط المفعول له **قوله** وانما يجوز حذفها الى اخره
انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول اللام في احد ههنا ان يكون المفعول
له فعلا لئلا يخل المفعول اي ان يكون فعلا لئلا يخل هذا الفعل بغيره كما كان الضرب
في المثال المذكور فعلا لا يخل كذلك التاديب فعل لا يخل لا يقال انه منسوب
بقوله تعالى بربكم البرق خروفا وطعنا فان خروفا مفعول له مع انه ليس فعلا لئلا
الفعل المعلى لا يرفع على منزلة الخرف والطع لانهما مفعول لا باسم انه مفعول له
بل جازع مفعول بربكم ولا يرفع على مفعول له لكن على تقدير جواز اضاف
اي اذ اذخره بربكم او كون الخرف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الامناع والثبات
ان يكون المفعول له مقدره لا لرفع في الوجود وذلك ان يكون النصب مقارنا
لضرب فلو انشأ في حدهما او كان ههنا لم يرفع في الوجود مثلا لو اركب فخل لافعل القول

لانه في ذلك خلافا لقول بعضهم انه متعدد ما يرفع مفعول به ويكون من هذا القبيل
والاصح وهو تحت المصنف انه غير متعدد لان مصدره قول وهو المصنف لا انما غالب
لان الظاهر وهو عينه وتفسيره لا فيكون دخلت كذلك قياسا له
عليها **قوله** وينصب فاعل ضمير في نصب المفعول فيه فاعل ضمير يوم الجمعة قاله
مضى صوما يوم الجمعة **قوله** وعلى شرطه التفسير اي وينصب المفعول فيه على
شرط النصب بلام المفعول به يتفاديه يعني يجوز النصب ويتناول الرفع في نحو
يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويجوز النصب في مثل قولهم صمته ويوم الجمعة
او لا تصد وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه
فصمته حيث يوم الجمعة سافرت فيه فصمته ويتناول الامتنان في نحو يوم الجمعة صمت
فيه ويوم السبت سافرت فيه وجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمت
وهذا يوم الجمعة **قوله** المفعول له هو ما فعل الاحد فعل مذكور قوله ما فعل الاحد فعل
متناول الغرض على التاديب وكذا التاديب لا نه فعل لاحد فعل من الضرب
والشتم وغيرهما ولما كان مذكور في خبره متناولا لم يفعل لاحد فعل مذكور في خبره
ضربا لا تاديبا فالتاديب فعل لاهل فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله فعل من
الجرع جازعا لغير فعل لاهل فعل مذكور وهو الضرب والفراد فعل مذكور وهو الضرب
لا الفعل لاهل لاهل فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له هو علة غايته للفعل
اي سبب لعل لاهل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج كخروجه تاديبا

في الدلالة على المثال الاول ومعنى التبيين والاشارة في المثال الثاني وهو غير جائز
في كلامهم واذ كان كذلك كان ذو الحلي في المثال الصغير المستكن في الطير
وحدة المثال الثاني الصغير الذي في مشير اليه اويته عليه وعلى ان يحيا بعد
ان اطلق ذى الحلي على ذي الحلي طريق الحار سمى للشيء باسم العايد اليه والمناطق
ذو الحلي عليه يكون الصغير العايد غير موقوف فاطلق عليه كونه اياه في المعنى
وعايد الفعل ويشير اى معناه اى عايد الحالى ما قبل عودته زيد قائما
واما شبه فعل وهو الصفات المستترة من الفعل والمصدر وامعا لا فعل يحى
في بعضا ريمها قايما واماعى فعل وهو الذى استتبعه عنه معنى الفعل كحوت
التبديد واسماء الاشارة والمطروق والتشبيح وغير ذلك في الدلالة
زيد قائما وهذا زيد قائما **قوله** ويشترط ان يكون كره اى شرط الحالى
ان يكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها **قوله** وصاحبها معرفة اى
وصاحب الحالى ان يكون معرفة غالبة لانه محكوم عليه حتى المعلوم عليه ان يكون
معرفة وانما قال عايد الحالى وقوع صاحب كره كما يحى اعلم ان صاحبها مرفوع
وليس يجوز لفظه على الحالى في شرطها لان كون صاحب الحالى معرفة ليس
بشرط **قوله** وارسل العايد ومعرفة به وجوه متناول هذا جواب
عن سوال مقدم وهو ان لم قلتم شرط الحالى ان يكون نكرة والعلة في ذلك
قوله ارسل العايد اتصال مع كونه معرفة وكذلك وجد حال مع كونه معرفة

معرفة

ويجوز ان يقول لما دلل على عدم حاد وقوع الحالى معرفة احتاج هذا تاويل
ان العايد مصدر عن حال محذوف وقدر اى حال تقتضيه العايد ومعرفة به
شعره وحده فلو حذف الفعل قيل ان العايد ومعرفة حال على سبيل الحالى ومعرفة
المعنى باسم العايد اى تقول الله مصدر وقع موقع الحالى النكرة اى ارسلها معك
ومعرفة به مستغنى **قوله** فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحالى وصاحبها
فيجوز انى ذلك رجل لانه لو اخرج لا نفس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا محمدا
عن ثبانه فقدم في ما به الموضع وان لم يلغس لاطل والباب **قوله** ولا يتقدم
على العايد المعنوى بخلاف الظرف اى ولا يتقدم الحالى على العايد المعنوى فالقوله
زيد قائما في الدلالة على العامل بخلاف الظرف اى ويجوز تقديمه على العامل
المعنوى نحو قوله اكل يوم ثوب ثوب مبدوء ذلك الجوار والمجوز في فعل
الشمع بالخير وكل يوم منسوب على الظرف والعايد مقدم على الفعل وهو ذلك
واما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوى يجوز والاستباح في الظرف بالاتباع
في غيره وانما احتاج الى ذكرها جواز تقديم الظرف على العامل المعنوى لوجود
عنايته بين حال والظرف لانه لا مجال على الزمان كالظرف واكثرها فخصه
في الكلام مع اختلافهما في هذا الحالى ويجوز منه جواز تقديم الحالى على العايد لتسجل
او شبهه كذا في المحكي متابع اما ان كان متابع فلا يتقدم عليه اما الغرض ان
دخل عليه ان ان بالمصير يثنان واما ما يسهل فبان ان كان مصدرا واما الفعل

باعتقده فكما ان الاخبار عن الشيء بالمعروف يجوز فكذا في الجملة يجوز وانما قال جملة
خير من اى جملة المصدق والكفر لان الجملة خير فخير ان يكون محذوف للمصدق
والكذب ولا بد ان يكون في هذه الجملة رابطه تربطها الى صاحبها وهو الضمير والواو
قوله فلا سمية بالواو الى آخره اى جملة التي يقع حالها ان يكون اسمية قار
فعلية والتعليق اما ان يكون فحين مضارع اسمية او مضارع اسمية او مضارعة
مشتبة او مضارعة اسمية فحين مضارع اسمية او مضارعة اسمية او مضارعة
جاءت زيد وغلامه ذلك فعلا من ذلك جملة اسمية حالها بالواو والضمير اى
بالواو وجد نحو جئتك والشمس بالواو والضمير ووجد على ضعف لعدم العلم
في اول الاسر يكون حالها لا بخلاف الاولين وجود الواو في اولها نحو جئتك فوجد
الى في قولنا فوجدت حال مع الضمير ووجدت الثانية وهي ان يكون فعلا
مضارعا مشتبا بالضمير ووجدت لفظها اسم اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم
الفاعل نحو جئت زيد بربك فربك مع الفاعل جملة حال مع الضمير ووجدت وهو مستر
في ربك واما الباقية وهي التي مضارعة متتابع متتابع او مشتبة او مشتبة في الحالى
والضمير نحو جئت زيد بربك ووجدت مضارعة متتابع متتابع او مشتبة او مشتبة في الحالى
الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس ووجدت نحو جئت زيد بربك
وجئت زيد بربك ووجدت مضارعة متتابع متتابع او مشتبة او مشتبة في الحالى
ظاهرة او مستتر اى لا بد من قولنا ظاهرا او مستترا اذا وقع الفعل للمضارع كما

والاشارة للمعرف بل ان الضمير والصفة المشبهة لهما بمنزلة الموضوعات فلا يتقدم
لمعرفة حيزها عليها ولضمة الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحالى جازيا لواء
واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على الفاعل فعلا كان او غيره مرافعا لهما بالاول وهو لا يفتد
كما روي في المعنوي مع **قوله** ولا على المجزوء في الاصح اى ولا يتقدم الحالى
على صاحب الحالى المجزوء على المذهب الاصح فلا يقال من زيد ركبته بعد لان الحالى
تابع لصاحب الحالى والتابع لا يقع الاحتمال يقع وقوع الضمير والمجزوء لا يتقدم
على الجواز فكذلك الحالى لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكونيين حوزوا
تقديم الحالى على ذى الحالى المجزوء **قوله** وكل ما دل على هشة الاخر اى كل ما دل على
هشة وصفه حاد وقوم حاد اسوء كذا في مشيئة او لم يكن نحو هذا بسرا اى هشة
وطيا اى هذا حاله بسرا اى هشة بسرا طيب منه حاله كونه رطبا فالسرا والوطيب حالان
مع انها لا بسرا بسرا اى كونهما دابين على الهبة والصفة والاعمال في رطبا هو
اطيب بالاتفاق **قوله** بسرا خالف قال ابو علي الفارسي هو هذا الاسم الاشارة
او حرف التبيين لا تحصى العامل في هذا واسم التفضيل لا يجوز ان يكون عاملا
لا متتابع تقديم معولا في التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال مصنف الكتاب هو
اطيب وجوده على فصل التفضيل في ما قبله لجواز قومه نحو ثيابي بسرا اى طيب
منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق **قوله** وتكون
جملة خبره اى يكون الجملة خبره كما يكون منزها لان الجملة خبر عن ذى الحالى

المعنى

وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد
نظم من الماضي من الحال وشال قد انظره نحو جاني زيد قد كذب وقال المقدره
قوله شالي اوجا وكما حصرت صمدتهم اي قد حصرت وانما قد لا يضاف الى المشتبه
لانها لو كان متبعا لم يجب قدنا هذه ولا مقدره لعدم الاحتياج اليها لانها اذا نفي
الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يجب ان قد يختلف
الشوق فانه يحتاج في استمراره الى قابلية ومبقى **قوله** ويجوز حذف الفعل
اي ويجوز حذف الحال اذا دل عليه خبره كجاء حذف عامل ساير الاشياء
ومثاله قوله السناجر انشا منه ما اي ذهب راسدا منها **قوله** ويجوز
في المؤكدة اي ويجوز حذف العامل في المؤكدة والحال المؤكدة هي التي لا ينتقل
في الحال عنها مادام موجودا عابيا والمستقلة بخلاف ذلك مثال الاول زيد يابوكم
عطف فاته الالب لا ينتقل عن العطف مادام موجودا عابيا وانما حذف عامله
لان الالب يشعر بالعطف واثبات العطف فاستغنى عن انصرح بالعامل
الذي هو مبتدأ واحقه او ثبت وحق فحذف عاملها ولم يستعمل وهذه
الحال على المنقول وعن الفاعل **قوله** ويشترطها ان يكون مقدره
لمصون جملة اسمية اي شرط هذه الحال ان يكون تأكيدا ومقهره وتا معنطه
جملة اسمية لا فاعلا لو كانت تأكيدا او مقدره لمصون جملة فعلية لم يكن فعلا
واجب الحذف **قوله** التمييز ما يرفع الابهام المستقل في غيره اعلم

ان التمييز هو رسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ما يدركه او مقدره
فقد ما يرفع الابهام احسن عالم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا بقوله المستقر
بمعنا يرفع الابهام التمييز المستقر كالمستقر نحو رايت عينا جارية فان الجارية
يرفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين في
الاصل موضع مبدع بل يحصل الابهام عند الاستعمال بالمشبه الى الخاطبة وقوله
عز ذات احتراسه عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو حال كقولنا طاعة
زيد او كذا فان ذلك يرفع الابهام المستقر عن صفة وهي لا عن ذات لان ذلك
الابهام فيم بل بصفة صفة **قوله** مستقره او مقدره تقبيل على الذات وقوله
عليه التقبيل بصفات الاسماء المبهمة نحو سورت هذا الرجل كونه مفعول وصي
كونه التمييز **قوله** فالاولون مفعول تقديره في الآخرة اي التمييز الذي
يرفع الابهام المستقر عن ذات المذكورة وهو التمييز عن المبهمة والمرد بالمشهور
هنا ما يرفع تمييز الابهام عن نفسه سواء تم بالثبوت او بالنفي او بالاضافة وهو
هنا متعلق بالنسبة وذلك المقدر امام تقديره او غير تقديره والمقدر هو الخاطبة
في حله نحو عشرين درهمها خمسة عشر درهمها وسأقي تمييزا لعله في باب
العدد اما في غير عدد وغير عدد اما معوج نحو هذه الساعة قد رست بها واما
موقوف نحو طر زيدا وسأقي تمييزا لعله في الآخرة مثله ان زيد او ما يمكن
نحو فخير من **قوله** في غير ذلك ان كان جنسا الى آخره اي يرفع التمييز الى التمييز

ان المميز لما لا يتناسخ ولم يفسد الا بمرورها لثبوتها لثبوتها الى نفسه لاني
العدد هو المميز في المعنى فلو تغير في اللفظ لم يتغير في المعنى الى نفسه واما لم
يتم اضافة مثله الى زيد الا بمرورها فامتنع اضافة غيره اخرى **قوله**
وعن غير تقديره عطف على غيره اما التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات المذكورة
اما تمييزان مقدر متبادلان واما تمييزين غير متبادلان ومثال المقدر المتبادل
ما هو مثال المقدر غير المتبادل ما هو مثال المقدر غير المتبادل
الاضافة الكثرة على الاصل والمزيد استا لمصنف مقوله والمفضل **قوله**
والثاني عن نسبة في جملة او ما صاهاها اي والتبعية ذات مقدره وهي
التي يرفع عن مقدره في جملة او ما صاهاها اي والتبعية ذات مقدره وهي
تجوز بطلبها باو وبه ودارا وحلا والله اود نسبة في اضافة نحو عجبني
طلب زيد ابا وبه ودارا وحلا والله اود نسبة في اضافة نحو عجبني
فما يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدره لاعتراضه بكونه لا تمييزا في الابهام
بل ذات استا ليه الطيب لجواز ان يستعمل في ذات فاهي ان كان مستندا الى
ذات اخرى مقترنة او ذات هي مبهمة الطيب لانه في ذات تلك الذات لرفع
الابهام المستقر وقوله او ما صاهاها اي ما غاده الجمل وصاهاها هو ما صاهاها
المضاهاة وهي المضاهاة للمضاهاة بالجملة اسم الفاعل والمفعول والصفة المضافة
مع فاعليها **قوله** واذ اضافة عطف على قولنا جملة اي والصفة عطف مقدره

والجميع ان كان التمييز جنسا والمرد على الجنس ما يطلق اسم على القليل والكثير
نحو من بيت والده ولعل وغير ذلك بقوله عطف على مطلقا ويطول في ذات او طار في ذات
وانما يرفع لعدم احتياجها الى التمييز ونحو لوقع الحسن في القليل والكثير لان بقيد
الافعال المتقدمة فطابق التمييز ما قصد لعدم دلالة على ما نتج فيقول عندي مطلق
في ذات ويطول في تمييز ذات او طار في ذات وان لم يكن جنسا يرفع اكون المراد بالتمييز
جما فاقبالا عندي فطار في ذات او عندي بيت **قوله** ثم ان كان يشعرون
او في التمييز الى آخره اي ان كان لا يسم المفعول الذي يميز به بالتبوين او في التمييز
حازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز قوله اضافة اليه بقوله وطل
زيت وطل زيتا وقدرين بيا بالاضافة وذلك بالاضافة وان لم يتم
بالتمييز في قوله التمييز بل يتم على اخره اضافة في ذلك النفي اما استبيه
يقول الجمع نحو عشرين درهمها واما الاضافة نحو نحو شال زيد او ما لم يرفع الاضافة
في نحو عشرين درهمها لولا اضافة مع حذف النون لم يرفع لان هذا النون مع
نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يرفع الاضافة ولو اختلف مع النون
لم يرفع لان هذا النون يشهد بكون الجمع ولا يضاف الى الجمع مع شوق النون كذلك
لا يرفع ما هو يشهد به فانه لم يرفع من عشرين واخره الى التمييز في التمييز
المذكور فلو كان صليحا لم يرفع اضافة الى غير المميز لكنه حارس بالاجتماع نحو زيد
وعشرين ومضان والصواب ان يقال في التمييز ما لا يرفع اضافة الى غير المميز بل يرفع

في ليلة فاضلت نحو عجب طبيب زيدا وابوه وداروا علما لما كان لا وعادة عنه
او عن متعلقه والشدته اضافة منه واخبره **والثالث** متعلق به فعلق الملوك
الملوك والراعي متعلق به فعلق الوجه بالموصوف **قوله** ثم ان كان اسما يصح
جعلها انصب على الآخر اى ان كان التميز اسما خاصا لان يرجع الى من انصب
عنه او الى متعلقة جاز ان يكون له جاز ان يكون المتعلقة نحو طالب زيدا فاذا لم
جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون ولد زيد ونحو طالب زيدا فابوه فالابوه
جاز ان يكون المراد بما ابوه زيدا وابوه من ولده وان لم يكن صا ليد لك
تعيين ان يكون متعلق ما انصب عنه والا اعتنع ان يكون تميز عنه نحو طالب زيد
علما ودارا فاعلم ان الدار لا يصلح للاختصاص واحدة ومجمل فاعلم انما انصب عنه بآ
ما فهمه من شرح المصنف في هذا الموضع وفيه نظر لا بد من ان يكون الضمير
المراء واحدا غير مفيد ولا بد ان يلزم من انشاء صحة الضمير المذكور ان يكون
متعلق ما انصب عنه محو ازان يكون لما انصب عنه فقولنا طالب زيد نفس ازل
الضمير مسمى على هذا الشرح وان جعلناه على مقتضى انصب الضمير على طالب زيد
نفسا فان نفسا يصح جعلها لما انصب عنه مع اعتناع جعله لمتعلقة والمجمل **لا**
يخلو الكلام ههنا عن تعهد **قوله** فيطابق فيهما اى يطابق التفسير في الصوريين
اعني ما انصب عنه ومتعلق ما انصب عنه **قوله** ما صدق ان قوله صدق
او الدليل على ان قوله متعلق التفسير وان قلنا جميع في في الصوريين فتقول اذا كان

المعتمد الا انواع الخلفاء فيقدم المحمود فقلنا لا نسلم ذلك لكثير واحد يقع من جنس
 واحد فعدون يتصد اشارة واكثر من احاد ذلك النوع مع انه لا يشي ولا يجمع
 فتح لم يطبق التميز بقصد فان قيل هلام يطبق التميز ما قصد من افرقة نوع
 واحد من جنس واحد كما يطبق ما قصد من افرقة جنس واحد فقلنا الاتحاد افرقة
 النوع الواحد في الحقيقة واخلافها في العوارض والمختصات واخلاف انواع
 الجنس الواحد في الحقيقة فحالها في الجنس من افرقة نوع واحد اقصاها
 لاتحاد هذا في الحقيقة ولم يجز اطلاق التميز لجنس مع افرقة جنس واحد
 اذا قصدت للاخلافها في الحقائق **قوله** وان كان صفة او ان كانت
 تتميز بصفة كان التمييز غيرا متصبا عنه مطبقا لكونه باقيا على
 فيقال طاب زيد فارسا طاب الزيدان فارسيين طابا زيدا بن فارس **وكذا**
 نقول بدمه فارسا ودمه فارسيين ودمه فارس **واذا** كان التميز بصفة
 اجتمعت تلك الصفات لم يكن حالها كذا في المثال المذكور لكن التمييز في المثال
 لان المراد منه دعاه له مطلقا سواء كان حاله فارسا او غير فارس وهذه تهمته
 اذ كان تميزا زيدا ان يكون حالا والفرق بين التمييز في فهمه بدمه فارسا
 وبين فهمه متجاوزا ان الفارس يرجع الارباب عن نسبة الدر إلى التميز لا عن
 نفس الدر بل عن الزيد يرجع الارباب عن نفس الزيد لا بتمامه في اضافة المثال إلى التميز
 بل في نفس الذات **قوله** ولا يتقدم التميز على العادة مطلقا سواء كان

التبعين ما انتصب عنه عوطف زيد بالاول والى ان يكون وان يدور اليه كذا
 فنقول اذا كان التبعين متعلقا ما انتصب عنه عوطف زيد بالاول اذ اردت ان الله
 قرط وطاب زيدان حين اذ اردت اوا يا وما وطاب زيد يا ما اذ اردت
 ايا واحد اذ الله **قوله** الا ان يكون جنسا اي يطابق التبعين في الصوتين
 ما قصد الا اذا كان التبعين جنسا وان لم يطابق التبعين كالحكم والابوه فانه
 لفظا اذ اردت العلم حين هو علم لا يطابق وكذلك اذ اردت العلم حين
 هو ابي لا يفي ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة في شيئا كان المراد
 انه طاب زيد بل على وجهين عوطف زيد علما اذا كان المراد انه طاب
 بسبب علوم كثيرة ولما يات في بقوله في عبارة المحكم الكتاب نظرا قوله الا
 ان يكون جنسا استثنى من قوله فيطابقها ما قصد والاستثناء الثاني
 استثناء من الاستثناء الاول فيكون معنا فيطابق التبعين في الصوتين ما قصد
 الا ان يكون التبعين جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الانواع فانه
 يطابق ما قصد وفناده **قوله** الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التبعين
 لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التبعين لما قصد في الجنس
وجواب ان الانتم استدلتم بان الاول يقتضي عدم مطابقة التبعين لما قصدت
 التثنية والجمع فيلزم ان يقصد الانواع المختلفة والثانية يقتضي مطابقة ما قصد
 في التثنية والجمع الى ان يقصد انواع فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس

العمال فضلا وغير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيفا للعمل فلا يكون له قوة فيحصل
معها موقرا وان كان فعلا فالتعريف في المعنى فاعل كذا لا يتقدم التامع على
العمل لا يتقدم هو اذ عليه واما قلنا فاعل في المعنى لا لاصل قولنا طاب زيد
نفسا طاب نفسن بل هو اصل تصيب زيد طاب تصيب طاب لان الله عز وجل عليه
قولنا طاب زيد نفسا وتصيب زيد طاب لان التكيد والمبالغة لان ذكر الشيء بهما ثم ذكر
فصل العجب والتكيد والمبالغة واما قولنا طاب في غيره الارض فهو من غير عظمة
اطراد الباب **قوله** والاصح ان لا يتقدم على الفعل اي التعريف لا يتقدم على العمل
المذكور في قوله بالاتفاق اما اذا كان فعلا لا يتقدم عليه لما ذكره من قبل
حالا قالوا في قوله و لم يدور اما احاد تقدم التعريف على الغالب الفعل ممكنين بقوله
الهمس في اللغة **قوله** وما كان تصبيا بالفرق تعجب وما كان تصبيا عما لا يروى
منه عبد الرواية هكذا وما كان تصبيا بالفرق **قوله** المستثنى متصل وتقدم
الوكزة ان المستثنى حاضر من احد من مستثنى قبل والاخر مستثنى متقطع من التامع
الصلوات والى الخج بالا احدى احواله اعما فيه هذه وكثرة لفظ تعجبا في قولنا
الا زيد فهو لا يخرج عن متعدد لفظ لان الرجال جمع رجال وتقدم راجعوا في قوله
الا زيد فهو لا يخرج عن القوم وهو متعدد تقدير لان لا فواكثر غير لفظ لان لا ليس
بجمع لفظ بل هو لفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا يحدد فيه لفظ بل هو على
والجواب بقوله اعاد ان المستثنى هو الخج عن متعدد مفعول راجعوا في القوم الذين

او من تعدد متبوعها صيرت الان بيا او كبر معناه ان المستثنى هو الخارج لنظام
متعدد نحوها في القوم الا زيدا والخارج تعدد نحوها في زيد ليس الا واما قال
بالا واخرها الخرج عنه الخرج عن متعدد بالصفة نحو كرم في تميم العلماء ذات
الجملة لا يخرج عنه والخارج بالبدل كقولنا فلان وهو على الناس جميع البيت من استخرج
اليه سبيل وبالشرط نحو كرم القوم ان دخلوا القادر بالجملة لئلا يدخل في الخارج الخرج
غير الخواص اما لانه لا يبيح استثنى واخواته الا هي غير فعلا وعدا وما عدا وما عدا
وليس ولا يكون وسوى وسوله فتعوله والمنقطع المذكور بعد ما خرج عن المستثنى
المنقطع هو الذي ذكر بعد الاواحد اخواتها لم يكن يخرجها في القوم والاحاد
فالمخرج هو المذكور بعد الاخير يخرج عن القوم لعدم تناديه في القوم لانه **قوله** وهو
منسوب الى الخوة او المستثنى منسوب اعلان هذا الكلام شروع في بيان المستثنى
في صورة وجوب المنصب وفي اي موضع جاز المنصب في اي موضع يخرج
وانتداه بالصيغة الاولى اعني وجوب المنصب وهي في موضع اجدها ان يكون
المستثنى هذا لا ياتي بغير الصفة في كلام صحيح والمركب بالموجب ان لا يكون نفي
ولا نهيا ولا استثناء نحو جاء في القوم الا زيدا وانتقادا لغير الصفة لا
الاو كانه الصفة لم يجب المنصب لكون المستثنى بعدها بالجملة قبلها كقولنا فلان
لو كان جملة الاله لفسدنا فانه بعد لا ياتي هي الصفة اي كلمة غير الله فالرفع
بالفتحة على الصفة وانما يجب المنصب هنا لامتناع البدل وامتناع على الاصل الصفة

اما الاول فلان في البدل فساد المعنى لان البدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير
قوله جاء في القوم الا زيدا صوابا في الازيد ويلزم منه جميع جموع العالم البيت زيد وهو
زيد فلهذا الفساد واما الثالثة ولا نهيا في الاصل الصفة اذا استثناء هو
لا يمتنع ذلك واما قال في كلام موجب لا نهيا فيكون في كلام غير موجب يجب المنصب
نحو ما جاء في القوم الا زيدا في زيد يجوز رفعه على البدل من القوم ومنه على الاستثناء
والثالثة من المواضع التي يجب المنصب فيها ان يكون المستثنى مقدرا على المستثنى
منه نحو قوله وما الى الال احدهم بغيره وما الى المستثنى من مستحب قال احدهم مستثنى
على المستثنى منه وهو مستحب وكذلك مستحب المستثنى مقدم على المستثنى منه وهو
مستحب واما وجوب المنصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لا يعلم ان يكون مثلا
او صفة لا امتناع تقدم البدل على البدل وتقدم الصفة على الموصوف واما في هذا
القدم فتعوله او مقدما على المستثنى منه والظاهر من المواضع التي يجب المنصب
فيها ان يكون المستثنى منقطعاً عند اكثر من نحو ما جاء في القوم الاحاد واما فيجب
ح لانه امتنع البدل لامتناع كونه احدا لادلاله لا رجعة الى الثلاثة الاولى واما فيجب
امتناع النفي فلصده عن قصد وازدانه وعدم كونه بدلا فلهذا كذا ولا امتناع كونه
صفة لعدم النافي بصدقه واما لانه لا يجوز الصفة الا اذا صدر الاستثناء ولم
يقدّمه شيئا واما في ان لا يكون البدل عند بعضهم كقولنا **قوله** وبدل ليس لها ليس
الايجاز فير والا انيس فاليانين والعيس مشتق من هذا لانه في البدل والتجوز بعبارة

عنه او لئلا ان المراد بالانيس ما يوافق ولا يتم الكون فهو اعم من الانسان وغيره
فالمراد بالانيس بدل من الانيس بدل البعض من الكون والفرق بين من المواضع التي يجب
نصب المستثنى فيها ان يكون بعد خلا وعدا عند اكثر من يقول في القوم عدا زيدا واما
في بيان اي عدا بعضهم زيدا واما في موضع زيد واما وجوب المنصب لانه مقول به ويجب
نصب المفعول به واما في هذا عند اكثر من كونهما في موضع عدا بعضهم فيكون ما بعدهما
تضميناً وانما من المواضع التي يجب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعدها
خلا وما عدا وليس ولا يكون واما وجوب نصبه بعد ما خلا وما عدا لان ما بعدهما
لا يفعل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا فلهذا في عدا غير ما مضى والمستثنى
بعد خلا مقول به فوجب نصبه لتعلقه في القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اي خلا
بعضهم زيدا اي جاء في القوم على بعضهم زيدا وهو مصدر في موضع الحال اي خاليا
بعضهم زيدا واما وجوب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون انما خلا لان ناقصا
اسمها مضمر في والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فيجب المنصب لتعلقه في
القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا او لا يكون بعضهم زيدا **قوله** ويؤيد
النصب ويختار البدل في آخره اي ويجوز نصب المستثنى ويختار البدل عن المستثنى
منه فيجاء في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو جاء في القوم
الا زيدا ولا زيدا برفعه ونصبه والرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل
اول من المنصب لان البدل لا يكتف فيه والمنصب فيه تكلف وهو تشبيه بالمفعول به

الربك من موضع المستثنى من غير ما جاء في قوله لا زيد فإنه يجوز نصب زيد على الاستثناء
وجوز وقوعه على البدل من موضع أحد كونه لا من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد كما كانت
من مستندة على الآية لأن المبدأ يتكرر الحاصل فيكون تقديره ما في من زيد غير من زيادة
منه في الأليات وهو غير ما جاء عند سيبويه واستاد بقوله لا من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد
بطل ما لدن لفظ أحد تعييناً لبدء العمل لأن عمله دفعه بان فاعل الجاني ومن ذا يدة
لذلك لشيء وكذا لا بد من لفظ أحد لانه لا يجوز أن يكون له من لفظ أحد من تقدير
لما عمله بعد لا وهو غير ما جاء في قوله ما في من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد
من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد من تقدير ما عمله بعد لا وهو غير ما جاء في قوله
ما ولا لا بد من عاملين بعد لا لأن فيه ما فلا نقض ما لا فاذن بطل ما لا لانه
ما يعلان لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد من تقدير ما عمله بعد لا وهو غير ما جاء في قوله
انقضى لشيء فاعل عمله بطلان ما عمله ما عليه في قوله **قوله** علة ليس زيد بغيرها
الاشياء أي لا يجوز ان يقال زيد بغيرها الاشياء علة ليس زيد بغيرها الاشياء فانه جاز
هنا لان ليس ما يعمل لامل العمل بعد لا لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد
الشيء مع بقاء الامر الذي يعمل ليس عليه وهو العلية وهو في قوله لانه لا بد من لفظ أحد
عابده وليس في قوله لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد
وهو الصحيح **قوله** ومن مما ليس زيد الا كما في الآية التي من اصل من عمل لشيء
وعمل ليس لعل منه لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد

لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد
قوله ومن مما ليس زيد الا كما في الآية التي من اصل من عمل لشيء
كسبوسين وضمها وسواء كسبوسين وضمها وسواء كسبوسين وضمها وسواء كسبوسين وضمها
زيد وسواء زيد وسواء زيد وسواء زيد وسواء زيد وسواء زيد وسواء زيد وسواء زيد وسواء زيد
المضا فليد بعد وزوج جبره من هو وان المستثنى بعد جبره وجاز ان لا بد
جوز وانما قال به الاكثر لان احسانا اخر في جبره عند اكثر الخاء فيكون ما بعد ما جبره
عند الاكثر وفعل عند بعضهم واذا كان قد لا يكون ما بعده ما تخفوضا يستطوعا
بانه مفعول به واصله مفعول كذا كونه خلافا **قوله** وعاء غير ما عراب
المستثنى بالاعلى التفصيل أي الحرب غير ذلك استثناء مثل عراب المستثنى
بالاعلى التفصيل أي كذا المستثنى بالاعلى تصفيا اذا كان في كلامه موجب لوجه
الا نصب فكذلك هنا لم يجوز الا نصب مفعول جاني الفم غير زيد بالنصب فقط
وكذا انما اذا تقدم المستثنى بالاعلى المستثنى منه وجب النصب كذا في قوله ما عراب المستثنى
غير زيد الفم في نصب غير زيد وكذا انما اذا كان المستثنى بالاستثناء وجب النصب
كذا في قوله ما عراب المستثنى بالاعلى المستثنى منه وجب النصب كذا في قوله ما عراب المستثنى
والمستثنى منه كذا وجاز النصب واليد كذا كونه هنا مفعول ما جاني الفم غير زيد
بالنصب على الاستثناء وانما على اليد واليد كذا كونه المستثنى منه مفعول ما جاني لا الاعراب
اليد كذا كونه المفعول ما جاني غير زيد وما ضربت غير زيد وما ضربت زيدا

غير ضربه وما ضربت زيدا غير زيد **قوله** وفي غير ذلك على الاستثناء اعلم
ان اصله قبل ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه الاستثناء وعدم
جواز الاستثناء في بعض مواضع كونه لانه لا يجوز على الاستثناء كذا كونه
واصله لان كونه الاستثناء لانه لا يجوز على الاستثناء كذا كونه
الا انما يجوز في الصفة وفي الاذا كانت تابعة لجمع مذكور غير موصوفين بعد
الاستثناء وانما قال انما كانت تابعة لجمع لانها كانت متعلقة بمتن لم يتعد الاستثناء لان
المتكثرة في موضع المتى المصنوع فيقال والمستثنى فيصنع الاستثناء نحو ما جاني احدا لا
زيدا وانما قال انما كانت تابعة لجمع مذكور لانها كانت متعلقة بالاستثناء ونحو ما جاني
الرجل الا زيدا لانها كانت متعلقة بالجمع وانما قال في غير موصوفين لانها كانت متعلقة
بالجمع مذكور موصوفين يتعد الاستثناء نحو ما جاني الا واحدا وانما قال
ان يقول لاجل انما في غير موصوفين لانها كانت متعلقة بالجمع وانما قال في غير موصوفين لانها كانت متعلقة
عليه في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع مذكور غير موصوفين بعد
الاستثناء لانها كانت متعلقة بالجمع وانما قال في غير موصوفين لانها كانت متعلقة
ان كان المستثنى من جملة مذكور غير موصوفين لم يجوز النصب المستثنى والمستثنى منه من
جميع المتأخرين فيكون كذا لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد
من جملة الثلاثة ومثاله قوله تعالى وكان فيها الهمة لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد
فيها الهمة غير لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد

الله لم يلزم منه المتعدي لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد
كلمة مستثنى عنهم المفعول من فعله والاصح والاصح والاصح والاصح والاصح والاصح والاصح والاصح
الجمعة غير مستثنى منهم لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد
على جزمهم الا بداهة لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد
ويقول جاني في حال عشرة الا زيدا بالرفع فانه يتعد والاستثناء على الصفة مذكور
تابع لجمع مذكور موصوفين ويقول جاني في حال عشرة الا زيدا بالرفع فانه يتعد والاستثناء على الصفة مذكور
الاستثناء مع كونه تابعاً للمصدر ويمكن ان يجاب عنه الاول بان العدد لم يوصف
في المثال شرعا لانها اقل من شأ لجمع وقدر المثال بان الجمع المذكور غير موصوفين لانها
بالجمع بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله زيد والمراد بالجمع هو هنا الموصوفين
لذا انه كالمصدر **قوله الثالث** ما لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد لانه لا بد من لفظ أحد
نقول انما احد فيه الجمع لان ان كان مصدر جاني الاستثناء عنه في بعض
الصورة وهو المصدر المستثنى في الجواب الا غير نظر لانه في بعض المواضع يتعد
الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعد عند عدمها مطلقا ويدل عليه
تقديره على ما عليه في الصفة يقول اذا كانت تابعة لجمع مذكور غير موصوفين
واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لانها بعد ان لم توجد عليه شيء
من هذه الابداعات **قوله** وضعف في غير أي وضعف في الالف في غير
الجمع المذكور غير موصوفين لانها كانت متعلقة بالاستثناء كقولهم وكل من مائة اربعة اخوة

اعبروا بذكر الالف في القدرين والحق في ان مرفوع بانه صفة الحق اخ
والحق ليس محققا في غير محقق **قوله** واعراب سوى وسواء النصب على الظرف
على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف
مثلا اذا قلت جاني القوم سوى زيد فكذلك قلت جاني القوم وكان زيد قال المصنف
ولم يصح فيما لا النصب والافعال على الاصح لان قد اخرجوا قوما اعرابا غير غير في
جوار وقومها غير طرف لقوله . ولم يبق سوى لعدوان . دناهم كما دنا
منوى فاعلم ببق وكقوله . تخافن اهل الياض نافي . وما قصرت من
اهل السواك وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه **قوله** خير كان والحق
الآخر اي وخير كان واحوالها هو المسند بعد دخول كان او احدى احوالها
فقوله المسند بنحو المبتداء وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال جيد
دخول كان او احدى احوالها خرج عنه خبر المبتداء وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا
مثاله كان زيدا قائما فلما هو المسند بعد دخول كان **قوله** وامر في كاس
خبر المبتداء اي وخبر خبر كان واخواتها كحكم خبر المبتداء في جوار وقومها
جملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية . وخبر ما ولا فلما هو المسند
كان في جوار وقومها وخبر المبتداء **قوله** يقول كان زيدا قائما كان
زيدا قائما وكان زيدا قائما وكان زيدا قائما **قوله** ويتقدم معرفة
اي وخبر خبر كان خبر المبتداء الا في جوار وقومها على الاسم اذا كان معرفة فان

خير كان اذا كان معرفة جوار وقومها على الاسم لعدم مشابهته بالاسم لانها في
الاعراب يقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة لم يكن
تقديره على المبتداء لئلا يلتبس الخبر بالمبتداء اعلم ان قد قال ويتقدم معرفة او
متساويين لكان او في المثالين مثل كان افضل منك افضل مني فانه يجوز تقدير
الخبر على المبتداء على الاسم كقول القليل بالاعراب ولا يجوز في المبتداء والخبر
وجود الالف في الاسم لان لا يتقدم في مثل كانت الجبل المسكونة لا النصب
ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الجبل المسكونة لا النصب
قوله وقد يحذف عامله اي وقد يحذف عامل خبر كان اي قد يحذف كان
في مثل قولهم الناس من يرون باعناهم ان خبر الخبر قد لا يحذف سيبويه على جوار
او جوار او جوار في مثله احدها نصب لاول ورفع الثاني وهو قى الوجوه لثقله
الحذف وتقدم ان كان عمله خبرا محذورا وخبره في المثالين رفع الاول ونصب
الثاني وهو انصرف الوجوه كقوله الحذف وتقدم ان كان في عمله خبر وكان
حر او حرا والثالث دفعهما معا نحو ان خير مني قد يرفع من ان كان في عمله خبر
فجاء وخبره في المثالين نصبهما معا نحو ان خير مني قد يرفع من ان كان في عمله خبر
وكا حرا وخبره في المثالين نصب الاول ورفع الثاني او في عمله المحذوف
في الاول والثاني والنصب الاول ورفع الثاني او في عمله المحذوف
في الثاني ان في نصب الفعل يكون المحذوف كان مع اسمه وان في رفع الاول يكون

المحذوف كان مع الجوار والمجور وان في رفع الثاني يكون المحذوف المبتداء
فقط ويستنبطه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول قوي وان
الوجه الثاني اضعف لكونه محذورا في جزمه والاخيرين متى سلطنا محذورا
الاول في احد جزمه فقط **قوله** ويجب الحذف في مثل ما انت مطلقا انطلق
اي لان كنت اي يجب حذف كان في مثل ما انت مطلقا انطلق وتقدم لان
كنت مطلقا انطلقت فحذف اللام المحذورة كما يحذف حرف الجر من ان وان في
كلامهم لم يحذف كان نحو صفت كان في كلامهم فوجب احوال من الضمير الفصل
الضمير الفصل بعد المتصل فضا ان انت مطلقا فزيد ما على ان للتاكيد
وليكون كالتاكيد ان كان فضا ان انت مطلقا فزيد ما على ان للتاكيد
في الميم فضا ان ما انت مطلقا انطلقت وانما يجب حذف كان في ثلاث ما
عوض عنها فاولا في مكان الالف اجتماع الهمزة والميم عوضا عن الالف
اسم ان الآخر اي اسم واخواتها هو المبتداء في جوار وقومها او احدى احوالها
فوقه المسند اليه شامل للمبتداء واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها فلما
قال بعد دخول ان او احدى احوالها خرج عنه المبتداء واسم كان واخواتها واسم
ما ولا وغيرها وانما انظر في تعريفه عليه ومثاله ان زيدا قائما فن يكون المسند اليه
بعد دخول ان وكلمة حكم المبتداء وقد جاز استيفاء البحث عنه في باقي الجوف
قوله المنصوب بل الذي في الجنس للفرق بين الذي الذي في الجنس وبين

لا الذي في الجنس بل الذي في الجنس والماهية والثقل في واحد من الجنس مثلا
اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذا اقول
فيها واحدا وان كان اوله او غيره او اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه في
واحد من جنس الرجال ويجوز ان يكون واحدا او اثنين او اكثر **قوله** في
المنصوب بل الذي في الجنس من جنس واحد هو ما هو في جنس واحد هو ما هو في جنس واحد
البيد مثل البيتاء واسم كان وان واسمي ما ولا المهيبتين ليس كما قال
جوز في الخارج عنه هذه الاشياء وقوله يليها كقوله متضافا او متشابهة
سواء في نصب اسم لا اي في المسند اليه لا فعلا على غير الضمير المعاني في المسند
اليه وها في يليها عايد الى لا ويكفي منصوب بالمال عن ضمير الفاعل في يليها
واما اشترط في نصب ان يكون نال الالف لا لا فوصل في الاسم وبين لا نصبه
كما يجب وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان نكرة مفردة يكون متشابهة
كما يجب ومثال المتضاف للاعلام رجل في الدار ومثال المتشابهة للمضاف لا غشيت
دبر مالك ومثال المتضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن
حيث ان ما بعده ما ميم ومخصص لها **قوله** فان كان مفردا فهو على
ما نصب به اي وان كان الاسم الذي يدل عليه الذي الذي في الجنس مفردا في غير
مضاف وغير متشابهه على ما نصب به اي وان كان نصبه بالفرق في التبع
نحو لا في الدار وان كان الداء على الداء نحو في الدارين ولا ملبس

والا الاطلاق صفة للثبات وان كان رخصه في قولنا قطيعة حرة وشاب اخلاق لا
لما حذرنا من وصفه واستعملنا صفة مقدم الموصوف في حق غير الموصوف من غير
حصول الالتباس في بعض الاستعمالات وهو ان المراد من اي جنس هو الاختلاف من الجنس
هي انما يوصفوا بها واصنافها التي يوصفون بها بما تالها لا نظر الى انها اصنافها الصفات
التي يوصفون بها فلو لم يرد قسمة واختلاف ثبات فقولنا الاضافة بمعنى من قولنا ولا يفتقر
اسم مماثل لضاف اليه اي لا يضاف لاحد لا من غير المضافين بل من غير المضافين
الى الشخص هذه الثلاثة حقه هذه الاضافة نحو لبيت في الدار وفي الاعيان وحسب ومنع
في المعاني ولما قال اسم مماثل لضاف اليه ولم يفتقر لضاف اليه ليدخل فيه
المراد فان نحو اللب والاسد والسمك وان نحو الانسان والمناطق **قوله** اختلاف
كل الممرام اي ليس المتفاوت والمتماثل في كل الممرام وعين الشيء من جهة الاسماء
لما تالها في العموم والخصوص وذلك لان الدوام اخص من الكل والشيء اخص من العيين
فيكون اضافة الدوام الى الخاص فيكون مما غير فيخصص المتفاوت بالمتماثل فيعقيد
قوله وسعيدك وروحه متاكد هذا جواب عن سؤال مقدم وهو ان يقال سعيد وكوكبه
اسمان مما تالان في العموم والخصوص لكن هذا علمين لرجل واحد وضيف احدهما الى
الاخر وان قلتسم انه لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر واجاب عنه انه متاكد
لان كلاهما ليس على ان لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر وجب ان لا يخلط بينهما
لترك الدليل وتاويله ان المراد بالمتماثل هو الشيء المتاكد وبالمضاف اليه الاسم

والصواب

واللفظ فاذا قلت جاني في سعيد كونه وكان قلت جاني مدلول على هذا اللفظ وسواء لم يكن
الشيء من غير سعيد لا متماثل في سنده لغيره وشبهه الى الله ولم يضاف لغيره الى الاسم فلم يفتقر
كونه سعيدا الى التماثل وضع الاسم فاضافة الاسم الى التماثل وليس العكس **قوله** واذا
اضيف الاسم للصبي او نحو المارة والمراد باسم الصحيح عند اخذ الاسم من غير حرف
عله والمراد بالحق اسم في الجرح واذا وادى قبلها ساكن تحوّل في دول في اضيف الى باء
التمكيم كسر ما قبل المياء لاجل الماء وباء الاضافة اسما متشابه على الاصل وسلكه
لجل التخصيص فيقول غلابي ونظري ودلوي يقع الياء وسكونها **قوله** فان كان آخر
الفا المارة اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا او لا يكون صحيحا او ملحقا
وفقد حكم الاخير وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا فلا تخلف من ان يثبت في آخر الفاء
ياء او واو فان كان الفاء المتماثلة الف في حال الاضافة الى المياء نحو عساي في
غلاماي لكن هل يقلب لانت باء اذا كان لغير التسمية فيقول في عساي ورجل
هذا عساي وحي لان الاصل في هذه الالف اما الواو وما المياء فان كان الواو يرد
الالف في الواو يقلب الواو بالفاء ثم تدغم الفاء في الماء وان كان ناء تدغم الماء في
الماء وان كانت الالف التثنية لم يقلبها على باء لانها لا اصل لهذا الاخر فيقول
الاولياء ربه المياء والمثل يلبس القميص بالنصب والجمع وان كان الجرح ناء او واو في الماء
سواء الفاء في قوله والواو في قوله والواو في قوله وان كانت الياء محذوفة فثبتت
سوءت الماء واختمت في باء الاضافة وكذلك في التثنية والجمع حال نصب الجرح فيقال

في حاضر هذا فاضاف في صلاته وان كان في آخره واذا ثبت الواو ياء واختمت الماء في الماء
وعكس الماء لا يضاف الى الساكنين وانما في حقهم متاكد في هؤلاء مسكونين هؤلاء مسكونين
لانما يضاف اليه الاصل الاضافة اجتمعت اليه والذات وسبق اليه ما لا يكون الاخرى
فثبت الواو ياء لما يثبت من قاطعة في ذلك تحت الياء في الماء واختمت الياء وكسوما قبل
الماء لتسبب في هذا المعنى وهذا المعنى ان جميع سلاسل المتكاملات تقع **قوله** ماء حيا
فاخي واجبه انما اشار الى كيفية طوئ في الاضافة بهذه الاسماء فيثابته اخ واخ
واخي كما يقال في بدي ويدي ومعنا ما دام الفعل محذوف من اخ واخ كما هو
محذوف من يدي ويدي كما يقال في يدي ويدي ويدي من غير يدي لا من الفعل وكذلك
يقال في اخ واخي واخي من غير يدي لا من الفعل كذا في اخ واخي من غير يدي لا من الفعل في اخ
واجب فيقول فيها اخ واخي مع يدي لا من الفعل وان قام في الماء متمسكا بقوله
واخي مالك ذوا الجواز يداه واجيب بانما لا يضاف الى الياء المتماثل هو الالف
لغيره ان يكون بين جمل الالف والذات على الالف جميع على الالف وان كان شادا قول
الشاعر فلما تبين اصوات الكثر وقد بينا بالابنية **قوله** ويدل على معنى انك
يقال في مخرج يدي ويدي كما يقال في يدي ويدي من غير يدي لا من الفعل **قوله**
ويقال في الاخر في اخ واخي اضيف فيم الى باء المتماثل فيم الى احد ما في وهو
الاخر والذات في الوجه الثاني فلهذا هو حيث انما يفتقر الياء المتماثل فيم الى باء المتماثل فيم الى احد ما في وهو
والثنية الدال كثر وانما لا يضاف الى الواو سلاسل الاخرى وانما هو في الضرورة وهو مقتضى

انه مشاغل منطلق الحكم المهيمن على الافراد لا متناهية فيقول في الافراد هذا هو
حماه ومرونته ويقل في الاضافه هذا هو كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
الثالثة ان الحكماء لم يخلوا من هذا فيقولون هذا هو كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
انما يرى ان الحكماء لم يخلوا من هذا فيقولون هذا هو كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
يرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
نقطة الاولى حاشي الايرادوا اضافة قوله وعما هو مثل في مطلق اي وجوه في من بعده
انما يرى ان الحكماء لم يخلوا من هذا فيقولون هذا هو كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
فيقول هذا هو كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
مثل النقطة الاولى حاشي الايرادوا اضافة قوله واذ لا يضاف الى مطلق في آخر
اي ولا يضاف الى مطلق في الاضافه لان ذوقه لا يصل الى متصل بالي جعل
اسماء الاجناس صفات للاسماء فيجعل افعال صفته فيجعل افعال فيجعل افعال فيجعل افعال
مراعاة وضعه وان جاءه فاعلم ان ذلك هو مصلح على مجرد ذوقه واكفوا انما يعرفوا الفضل
من الانساق فيعلم ان الذين لم يخلوا من هذا فيقولون هذا هو كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
فابح في التخصيص بالاضافة الى مطلق قوله انما يرى ان الحكماء لم يخلوا من هذا فيقولون هذا هو كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
الثاني ان كان الاول واربع الثالثة مثل اعراب سائبة من جبروت وقوة فتى كذا ان شابه
تجربته فيكون كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
لما يخلت فلما قال اعراب سائبة خرج عنه اختياره وان وما ولا لان اعراب سائبة اخرجها

بم

ليس من اعراب سائبة فلما قال اعراب سائبة خرج عنه اختياره وان وما ولا لان اعراب سائبة اخرجها
والمشغول في انشاها باب اهلته يكون اعراب انما يرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
واعراب انما يرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
فيما يافتها في الفعل وما انما يرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
المستعمل في فعله وان عمل المنسوب والمنسوب اليه وان عمل المنسوب والمنسوب اليه وان عمل المنسوب والمنسوب اليه
جاءت اقتضاه قصير في المنسوب والمنسوب اليه وان عمل المنسوب والمنسوب اليه وان عمل المنسوب والمنسوب اليه
تابع ليس بل اعراب سائبة لان المراد اعراب سائبة ان اعراب لفظ او محلا مثل اعراب
متبوعه لفظ او محلا فانما انما يرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
قوله المغتصم تابع لما على معنى في متبوعه مطلقا فيقول تابع مثل جميع التواضع
من المبرور والكل كيد وعطف البيان والعطف بالعرف والرفق والفتن فلما قال مدعى على معنى
في متبوعه خرج جميع التواضع من التواضع لان جميعها لا بد على معنى في متبوعه
كن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربته في ذلك فانما قال ما يتوهم انه تابع لمتبوعه
وهو ذلك لان فلما قال مطلقا خرج عنه مثله لان مثل قام وان قوم انما تابع بل
على معنى في متبوعه لكن لا بد عليه مطلقا لاجل صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال
تابع بل على معنى في متبوعه او متبوعه فيكون على معنى في متبوعه لان قوله انما يرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
ليس المتبوعين وانما هو ان يقول انما يرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا ويرى من كذا
لو كان فيوا لفظا لا الله لفظا فانما لفظت اللفظة مع الله لا بد على معنى في متبوعه

الواقع وان لم يدع على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو ارجل غدا في ارجل
وعمل على سعة قول سرت هذا الرجل باله يدعى على معنى في متبوعه وهو تعجب في
في هذا الموضع دون موضع آخر نحو ارجل الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا سرت تزيه هذا
فان هذا يدعى على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصيغة دون صيغة اخرى
نحو هذا زيد قوله وتوصف النكة بالجملة المحررة اي وتوصف الموصوف
اذا كان نكحة بالجملة المحررة تزيه على معنى في متبوعه في الصدوق والكلب واي رجة نحو سرت
رجل ارجل عالم وسرت رجل قام ارجل وسرت رجل قام ارجل وسرت رجل قام ارجل وسرت رجل قام ارجل
رجل في الدار وانما جاء وصف النكة بالجملة بالمعبر وانما اخصت النكة
لا المتابع وصف المعبر بالجملة لكون الجملة نكحة وهو جواب سائبة الموصوف
المتبوع في التعريف والنتائج قوله ويزن الضمير ويلزم الضمير في الجملة التي
تضع مفعول النكة ليرتبط تلك الجملة بمتبوع النكة كما في المثال المذكور الا ترى انما
اذا قلت سرت رجل زيد قائم لم يفهم ارتباطه بين قائم ورجل حتى يقال سرت ارجله
او غير ذلك قوله ويوصف الرجل الموصوف في آخره اي ويوصف الموصوف
باعتبار حاله نحو سرت رجل عالم ويوصف باعتبار حاله متبوعه سرت رجل
حسن غلامه فسر ان كل صفة رجل متبوعه لفظا في الجملة فانه صفة متبوعه
وهو المفعول من حيث المعنى والحقيقة قوله فالاول تبعه المفعول كذا الغتصم
الذي هو على الموصوف يتبع الموصوف في مسواشيء وهي ارجل والضرب والرجل

الوجه

معبر عن هذه الثلاثة بقوله في الاعراب والتعريف والتكبير والافراد والثنائية والجمع
والذكر والتأنيك اي يجب من هذه الصفات الموصوف في هذه الاشياء لانها هي
الموصوف بالجنس والصفة فيهم بالصفة والصفة فيهم بالصفة والصفة فيهم بالصفة
في الجملة الاولى والصفة التي هي حال تتعلق بالموصوف تتبع في الجملة الاولى وهي المرفوع
والنصب والجر والتعريف والتأنيك لا تجعل صفته للموصوف من حيث الجار
والنظير لاجل الله في هذه الاشياء من اعادة اللفظ ولم يكن نالها الموصوف في الجملة الثانية
وهي الافراد والثنائية والجمع والتأنيك والتأنيك بل كان حكمها حكم الفعل لا من حيث
الافراد بل من حيث افراده ولم يكن ثنيتيه ولا جمعيه الا على ضعف فكذلك الصفات لا يضاف
واقعة من الفعل وصله عليه وكان النصب اذا كان من الالف الى الظاهر في حكمه
عند كون الفاعل مذكرا او مفعول اذا كان مؤنثا غير حقيقي كالحج في موضع
فكذلك الصفات في قول ربك رجل فاعرفه لم يرد على فاعله انتم ورجل فاعرفه
غلاما ومرت وامر قائم بوجهه في هذا البحث وفي قول ربك ومن ثم حسن لما
اي من اصل حكم الصفات التي هي حال تتعلق بالموصوف حكم الفعل في الباقي
الافراد والثنائية والجمع والتأنيك والتأنيك حسن ان يقال قائم رجل فاعرفه الله افراد
قاعده كون قائم فاعله محققا وضعفان يقال قائم رجل فاعرفه الله لان فاعله
مثل يتقيدون لفظا فكذلك وضعفان يقال قائم رجل يتقيدون علما وضعفان فيقال
قائم رجل فاعرفه الله لان فاعله محققا وضعفان يقال قائم رجل فاعرفه الله لان فاعله

لان يعود اليه مثل يتقيدون لفظا **قوله** والمصنف الموصوف بالصفة لا
يوصف بما هو الاول لان بعض المصنفات وهو في غاية الوضوح في الجملة الى التوضيح
فما لا ينفك عليه لفظا والباب وبما ان الله لا يملك على صفة متبوعه بل يملك على
الذات **قوله** والموصوف لخصا وبما والموصوف يجب ان يكون امر من صفة
او مساويا لصفة التعريف والتأنيك لئلا يكون المرفوع مرصدا على الاصل في الدلالة
على الذات المرفوعة ويجب ان يكون اشخص من الصفة او مساويا لها من حيث المعنى لان
حيثما كان لا يبرر ان الضاحك في قولك امرت بالحيوان الضاحك في الضم
الحيوان عن حيث كان لا يبرر ككنداع عند من حيث المرفوع لان مفعول شئ لم الضاحك
اعلم ان يكون او غير **قوله** ومن ثم لم يوصف في الالف الا بمثلها اي دون اجل
ان الموصوف لخص الصفة او مساويا لم يوصف في الالف المعرف بل التعريف بالالف
المعرف بل التعريف في قولك الرجل العالم او الاسم المضاف الى الاسم المعروف بل التعريف
التعريف في قولك الرجل ذوالمال لانها متساوية وان لم يكن وصفه باسم المضاف الى
الضمير والمعلم او العلم لانها من المعروف بل التعريف فلا يقال في الرجل صاحب
ذبيبة او صاحب ذبيبة او صاحب هذا خلا على الصفة **قوله** واذا التزم وصف اب
هذا بل في الالف هذا جوارح من سوال مقدور وهو ان قال ان لم يزم مما ذكر ان يجوز وصف
اسماء الاشارة باسم المضاف الى الاسم المعروف بل التعريف والمضاف الى الالف لا الاسم
الاشارة لخص من الاسم المضاف الى المعروف بالالف او مساويا لضاف الى الالف لخص من

الاعطاف على المتفصل وان قال المرفوع لا ينفك لان متبوعه لا يجوز جاز العطف عليه
بل لا ينفك على المتفصل بخصيصك وزياد ومرت بك وزياد واما في المثال المتفصل لا ينفك
متبوعه لا جاز العطف بل لا ينفك على المتفصل بخصيصك وزياد واما في المثال المتفصل لا ينفك
المرفوع المتفصل وزياد المرفوع في الالف العطف عليه بل لا ينفك على المتفصل بخصيصك وزياد
الفاصل قبل حرف العطف بخصيصك وزياد واما في المثال المتفصل لا ينفك
ولا اياها **قوله** واذا عطف على الضمير الجوز عطفها على المضاف الى المرفوع
اسم على الضمير الجوز عطفها على المضاف الى المرفوع بخصيصك وزياد واما في المثال المتفصل لا ينفك
الضمير الجوز واللفظ صاب كالجوز من الجوز واما في المثال المتفصل لا ينفك
في بعض الفروع في ضميرين لوقوع العطف لاحتمال كون الالف المقسم واما
قوله فاذهب فذا بك والايام من يجب فذا و لا ينفك عليه **قوله** **قوله** **قوله**
والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم المعطوف بل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز
واستغنى ووجب المعطوف عليه مقالة اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير
المبتدأ اذا كان جملة وصلته النافية يجب ان يكون في المعطوف كذلك واعلم ان
المعطوف عليه في جميع الاشياء وانه يجوز ان يقال يا زيد والجارحوت ورب شاة و
مختار مع استغنى دخول حرف النداء على ما فيه الالف واستغنى دخول ر على المعارف
ومن ثم لم ينفك في الالف الا في الجوز من حكم المعطوف على حكم المعطوف عليه في
الجوز والاستغنى والوجوب مجزأ يقال ما زيد بقاء ولا اذهب عمر ولا ارفع في

الاتفاق واجازة عن ذلك بان التزم وصف باب هذا بالاسم المعروف بالاسم التعريف
للجوز وتظهر ان اللفظ مطلب صفة فبرز في الالف على ذاته والاسماء الدالة على الذات
هي اسم الجوز وتظهر فيها باعتبارها افعالها بالاسم **قوله** ومن ثم ضعف مرت
بهذا لا ينفك من مرت بهذا العالم اي من اصل وصفه اسماء الاشارة بيجاز
بل على الذات والجنس وغير ذلك اللفظ وضعفان يقال مرت بهذا لا ينفك
الا ينفك ليدل على الذات والمفعول لا يحتمل ان يكون رجلا وامرأة وكذا جاز والمخا وغير
ذلك ولذا لا ينفك على الجسم جاز على ضعف وحين ان يقال مرت بهذا العالم لا ينفك
منه الله انسان ورجل **قوله** العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على
لغيره فقولنا تابع تينا والنتائج كلها وقوله متبوعه بالنسبة مع كل ما سوى الذي
لا ينفك والتأنيك وعطف البيان لبيت مقصود بالنسبة مع كل ما سوى الذي
لغيره وهو المتبوع وقوله مع متبوعه عطف البديل لان البديل وان كان متبوعا
بالنسبة لكن متبوعه ليس مقصود بالنسبة كما يجوز في البديل وقوله متبوعه
بينه وبين متبوعه احد الجوز والعش خاصة اخرى المعطوف بعد تمام الجوز ومثاله
قائم زيد وعمر وتابع مقصود بالنسبة اليه مع زيد **قوله** واذا عطف
الى غيره او اذا عطف على الالف المرفوع المتفصل اسم كذا ولا ينفك عن متصل ثم عطف عليه
ذلك الاسم بخصيصك وزياد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا شئت الله
بالفعل حتى كان جزء من الفعل فكذلك عطف الاسم عليه لا ينفك عن كونه

محمود فلهذا كان منسوبا كقولهم تعالى بسط الرزق للشياخ وقيل محمول على علم به مع
كونه ضلعا واما الجايد بالمتوسط لان غيره وهو الذي يقع الجود به من غير قصد
لكن في الموضع فاعلا واما متاع حذفت الفاعل واستلزم حذف المفعول وكثرة الحذف لضعف
الجار والمجرور وقيل فظيحيون كون الموضع مبنيا ونحوه نحو حذفت الفاعل والمفعول فاعلا
والجود به معاكف له على الايام ان يرجع قولنا كذا كذا انما كانا على علم
قوله واذا اخبرنا بالذي صدقنا في الخبر اي واذا اخبرنا باستعداده الذي هو من شئ
معلوم من غيره غير معلوم من وجه اخر صدقنا في الخبر اي جعلنا الذي في خبره في خبره
نكونه خبرا عنه وجعلنا خبره خبرا عنه خبرا على الذي هو خبره واخرنا الخبر
عنه لكونه خبرا به فاذا اخبرنا عن زيد بن قولنا خبرنا زيد بن قلنا ما قلناه وقلت الذي
خبرنا به زيد وكذلك قولنا في الخبر عنه بالالف واللام ايضا الصادق انا زيد لكن
الاخبار بالالف واللام محمول على الجملة الفعلية كقولنا بقاء اسمي الفاعل والمفعول
منها الجمع محمول على الف واللام وان كان كذلك كان الذي كسرهما الاستلزام واللام
واعلم ان المراد بالذي هو الفاعل والذات والمذكور والفاعل والذات اعلم انه
جاء تعظيم المبتدأ وما بعده خبرا عنه من ان لم يكن مما في موضع وجوب تعظيم المبتدأ وفي
موضع تأخير الخبر **قوله** قالوا قد مررنا بها فاعلم الخبر انما كان خبرا عن امر من الامور
المذكورة وهي تصدق بالذي اقامه الخبر مقام خبر عنه ليعود الى الموصول والخبر
الخبر عن الخبر فاعلم الخبر عنه بالذي لا يشاء ولا زعم وشروطه **قوله** ومن ثم لم يمتنع

في خبره ان شاء اي ومن اخبرنا انما انتفع امرين الامور الثلاثة امتنع الخبرين
الاشياء في خبره هو زيد بن قلنا قد صدقنا في الخبر الذي قلناه وتعدد باخره وامتنع الاخبار
اخبارا عن الموصوف في خبرنا في زيد بن قلنا قد صدقنا في الخبرين وكان لا يمتنع وصفه
الضغير وامتنع الاخبار ايضا عن الضخمة لا اجتماع خبرين وكان لا يمتنع وقوع الضغير
ضخمة وامتنع الاخبار ايضا عن المصدر العامل في خبره لان لا يمتنع اجتماع خبرين
كما لا يمتنع اجتماع الضغير ان اعلمنا الضغير في خبره لان الضغير لا يعمل ولا يمتنع تأخير
ان اعلمنا في خبره لان المصدر لا يعمل ولا يمتنع اجتماع خبرين وانما قيل المصدر بالاعمال لولها الاخبار
عن المصدر بغير العامل هو ان يقولوا ما بين ضربه وبين الذي نأيت ضربه ان يمتنع تأخير
عن الجملة في خبره خبرنا زيد بن قلنا لا يمتنع اجتماع خبرين وكان لا يمتنع وقوع الضغير
حالا وكذلك لا يمتنع عن الضغير نحو ما بين زيد بن قلنا وامتنع الاخبار عن الضغير المستثنى
لان يعود الى غير الموصول نحو خبره زيد بن قلنا لا يمتنع اجتماع خبرين وكان لا يعود الى الموصول
لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولا عاد الى الموصول بل في ذلك الخبرين بالاعمال وامتنع
الاخبار عن الاسم الذي يشتمل على الضغير المستثنى لان يعود الى غير الموصول في خبر
زيد بن خبرنا فاعلم خبرنا وكذا **قوله** وما الاسمية موصولة اي وما الاسمية
انواع احد عام موصولة وهي خبرنا وفي الخبر ما بين الضغير وبين ما بينه وفريقين للمعاليق
كقولهم والسماء وما بناها والذات شرطية كقولهم ما بينه والسماء من رحمة
فلا مسك لها والذات استثنائية في غير الدالين كقولهم تعالى وما تراك جبينك بارقي

واما اختصاصها بالاعراب دون الخواصها فاجوز الاضافة اليها في خبره وامتنع خبرنا
اخبارها وما بناها اذا حذف صدر صلتها نحو قولهم قلنا ثم لنشعر من كل شيعة
انهم اشعلوا من عتيا اي يمتهم بها كما منا بها لكون خبرنا اقتضاها لانه
ذلك المحذوف **قوله** وفي ما اذا صنعت وجبان اي وما في اذا صنعت وجبان
عن سيبويه اخبرنا ان ذا يعني الذي وما اذا صنعت اي ما الذي صنعت فامتنعه
والموصول مع صلتها خبره والعايد محذوف تقديره ما الذي صنعت وجبان
مرجع ليطابق السؤال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال
قال الله تعالى ماذا انزل ربك قالوا انما انزلنا الايات وقال ايضا ماذا انزل ربك قالوا
خبرنا عن اي شيء انزل ربك قالوا انزلنا الايات الا اول اولي وثانيها انما اذا
بمنزلة اسم واحد هو اي شيء ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل
وهنا في محل نصب بانها متعول صنعت الماقدوم لضمته معنى الاستعانة
هذا لا يكون موصولا وجوبا بمرجع منصوب ليطابق السؤال ويجوز المرفوع على تقدير
خبر مبتدأ محذوف لكن الاول **قوله** امعاء الاطفال ما كان ينبغي الامر
اولا من مثالي الاول رد زيد بن اي امهله ومثالي الثاني هي ايات اي عهد
وانما ثبت لوقوعه من موقع المجرى وكونها معناه **قوله** وفعلنا عن الامر كثرنا
يعني انزل وهو قيس من انشاء اي مجموعها معنى الامر من كل فعل ثلاثي وهو
مذهب سيبويه لكثرة جمعها في معنى الامر في المتن في دون الزواجر فحق له فعله

فانما يقع موصوفه يعني في افعالها المذكورة نحو خبرنا بما جازي في خبره ولما بالجملة
كقولهم وما نكره الخ من الامر لا في خبره كقولهم فقالوا وقالوا ما بينه وبين
خبره فقد قالوا اي نعم شيئا ونعم شيئا اللذان والاساس صفة خبرية
من بانها اي ضرب اي ومن كذلك اي انواع من كان نوعها الاشياء الاتهام الصفة فان
من لا يكون تام ولا صفة مثالي الموصولة نحو خبرنا اي تليق ومثالي الاستثنائية
نحو خبرنا ومثالي الموصولة بالمقدور نحو قوله ولقي باطنا صل من غيرنا حب نبي
محمدي اياها ومثالي الموصولة بالجملة خبرها في خبرنا اي تليق ومثالي الموصولة بالصفة
بعضي نحو خبرنا ومثالي الشرطية من كرمي كرمي وهو مجسم وجوهها نحو خبرنا
باطنا عن وقد ثبت الخبر على العلم كقولهم فتم من يشي على بطنه ويطول على الواحد
وغير ذلك والموصولة غائبة من واما شرطية من واستغنا عنها في خبرنا اي تليق
وهو مرفوع لا يستقيم والمشرقة وبها موصوفين لا احتياجا الى الصفة **قوله**
واي والله في الاتي التام اي عدد الاتي اي والله كعدد الاتي ما الاتي التام فان انا
والله لا يفتقران تامين مثالي الاستثنائية مبنيا ايهم واتم عددك والمشرطية ايهم في
كلمة والموصولة باياها الرجل ايها المرأة والموصولة بامها مثل على الزمان عتبا
والصفة مبررة بجزل اي رجل **قوله** وهي خبرنا اي اية معرفتها واما بيت
اخبارنا جميع الاتام المذكورة الا اذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها
فانما يبيح افعالها مع قيام الموجب البناء فلتنبه على اصل خبرنا في الخبر

موجب يكون ما بعده فعل غير مشغول عند نصيره او متعلق بنصيره كان كقوله جعل
النصب بل ان الفعل على حسب ما يقتضيه العامل يعني ان الفعل مفعول له كان
مفعولا به نحو جعله نصب وكذا قوله وان اقتضى مفعولا مطلقا كانت
مفعولا مطلقا نحو كونهما مفعولا وكذا قوله وكذا قوله وكذا قوله وكذا قوله
فجوز ان يشار الى الواضع كونهما مجزوين وهي كل واحدة قبل حرف جر واسم مضاف
اليه كجر نحو كونهما مجزوين وقيل لم يجرى في قوله وكذا قوله وكذا قوله وكذا قوله
الواضع كونهما مجزوين ومعناه ان لم يكن بعده فعل غير مشغول عند نصيره
ولا قبل حرف جر ولا اسم مضاف اليه كجر مفعول في ذلك الواضع بانه مبتدأ ان لم
يكن طرفا نحو كونهما مجزوين وكذا قوله وكذا قوله وكذا قوله وكذا قوله
وهما مجزوين كونهما مجزوين فان كان المسمى طرفا كان كطرفا والا فلا
قوله وكذلك الاجزاء الاستفهامية والشرطية واسم الاستفهامية والشرطية
مخوفين وما استفهامية في غير موضعين مثل اعرابكم فان كان بعده فعل غير
مشغول عند نصيره اعرابكم محالها النصب بانها مفعولان له نحو نصرت ومن نصرت
اعرابكم وان كان قبلها حرف جر واسم مضاف لهما المجزوين مروت وبمروت
امروه وغلام من نصرت وغلام من نصرت اعرابكم وان لم يكن بعده فعل غير
ما ذكرناه في قوله اعرابكم واسم مضاف في محل الرفع بالابتداء مخوفين نصرت
ومن نصرت بنصيره ومن قام ومن قام وقوله وفيه مثل نصرتكم على التحرر وقاله

لن

ان قطع عن الاضافة ونوى بها فانفسى تكونها مشابها للرفع من حيث احتياجها
الى المضاف اليه المكون للمبنى ونوى على الحركة تكون نيائه عارضا للضم ليكون
حركاته حالة البناء عند الحركة كقوله الله اعراب اما اذا لم يكن المبنى مفعولا
وكان مصدر كقوله ضاع الى الشرب وكنت قبلة لان جعل اسمها بارسه من غير
التفات الى المضاف اليه ولا يفتح اليه في الشد الحرف والرفع بين هذه الاسماء
مضافة وبينها متعلقة عن الاضافة من غير احتياجها الى المضاف اليه في الصلح
انها مكشورة تماما في الصورة الاولى فالعرب وبعضها مكشورة في الصورة الثانية
فتبين ان بعض الاسماء يفتح الارب **قوله** ولغير مجزاة وغير ولي غير واجب
اي واخرى لا غير ولي غير واجب مجزى قبل وبعد في بابها على الضم لعدم التكون
المشتركة وانما قال ولي مجزاة لا غير ولي غير واجب لان ليس الطرف وكذا
سببا فادرجها في بابها قبل وبعد **قوله** ومنها حى ومن الظروف
المبينة حيث وانما في بابها الحرف ومن حيث احتياجها الى المضاف في الصلح ولا يفتح
الا في الجملة في الاكثر لا في موضوع مكان يقع فيه النسبة وانما قاله الاكثر لانه
قد يضاف الى المجرى كقوله اما من حيث سببها في بابها حى والارب عارضا حيث
قوله ومنها اذا وحى المستقبل الى ومن الظروف اذا وحى الى بابها حى الغير
وهو المضاف اليه وهو انما في المستقبل سواء فعل المنطوق وغيره وفيه معنى
الشرط فلان لا يفتح يفتح الفعل المضاف الى الجملة الفعلية المناسبة للفظ العوض

لن

ثلاثة ويجوز ان يكون في بيئتهم الذي احققت قصد بالفعل الذي يقع مع اختلاف
نحوه بالابتداء فلا بد ان النصب بان يكون كونه مستفهامية وكذا فعل عن
كمية اعداد خالته وعمته والحرمان يكون الخبرية وكذا مستفهامية في النصيرين
لان خبره قلة شغل عند نصيره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس
بطرف وقوله في جعلت على عتارى خبرها والرفع بان يكون عتارى مبتدأ والمصنف
لها وقوله جعلت على عتارى خبرها وكذا جعل الاستفهامية والمخبرية وعلى
التقديرين في جعل النصب على الطرف ان كان المبنى المتدخلة وعلى المصنف
ان كان المسمى المتدخلة لان بعده فعل غير مشغول عند نصيره ومبينة بطرف
او مصدر وهذا البيت للفرزدق يجوز ان يكون هو كونه عتارى كاجيب وخالفه فيها
قد جعلت على عتارى فان نصبت نصيب خالته ولعمارة وان نصبتا وان جرح
بما حرمتهما لكونهما تابعين لها **قوله** وقد عجزت في مثلكم مالكا وكما ضرب
اي وقد عجزت في المبنى اذا دل عليه قرينة نحو كونه مالكا في الاستفهامية سلة
كدرهما مالكا لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية ماله وان جرح
ونحو كونه نصيبا في الخبرية اي كونه نصيبا او كونه صرحا في المثال
الثاني في جعل النصب على المصنف او على الطرف في المثال الاول مبتدأ ومما
بعد خبر **قوله** الطرف من بابها في الاضافة والمراد بالظروف الظروف
المبينة وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو فعل وحيد وجميع الجهات الست

فلذلك يحتاج الى الجواب هو عاتله ويعلم من قوله فلذلك ان خبره قد يضاف الى الجملة
الاسمية اذا كان للشرط وقد يكون في بابها اي في الطرف مكان او الوقت المجزى
معنى الشرط فيلزم المبتدأ بعد اي يقع المبنى الاسمية بعد حرفا من اذ هذه وبين
اذ الشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف فاذا يقول واقف كانه قلت فيجوز
السبع واقف وهذه التي تنوب متبايناء في جواب الشرط هذا ذكرنا انما قال
للمصنف ان طرفه محمول ماد عليه من معنى فاجاءت كانه قلت فاجاءت ذاك السبع
واقف اعلم انما قال فيقع المبتدأ بعد عاتله لان صوب لانه لا يلزم المبتدأ بعد
والا كان الرفع بعد ما احب اليه كقوله ما ذكرته في باب ما احب ما دل على
مشروطة التفسير **قوله** وهما ادلا لما مضى اي ومن الظروف المبينة اذ وحى
لان الماضى وان كان فعل الماضي وغيره ويقع بعد حان ان احببه وتعيد شدة
قام فيدولان في قايدهم معنى الشرط فيه وعلى بناء ما ذكرناه اذ او من معنى
بغير شرط قد يكون اذ في الجاهلية كاذ اخبر جيت فاذا زيد قائم وعليه قول الشاعر
فيما العسر ذارت سياسيه وبين طرف مكان وما زايده والعسر ذارت خبر
محذوف وهو موجود وهو الماضى بين واذا ان مضاف الى هذه الجملة تعنيها
فيمن زمان العسر وجوده والاضافة اذ ذارت لان لا يفتح يفتح الى ذارت فيفتح
عليه فيما قبله ولا يجوز ان جعل ذارت في غير كونه بين واذا طرفا كان وامتنع
عمل العاقل واحد في طرفي المكان الاعلى سبيل البذل **قوله** وهما ابن واى للسكان

استقامت ما وسقطها اي ومن الظروف الحينية ان وافي وهما المكان سواء كانا في
او المشروط نحو ان زيد وان يكني الكون ولفظ زيد وافي بعينه افعلا وفيها الضمنية
معنى عرف الاستقامت او صرف الشرط **قوله** وصحتي لزمان جها اي وصحتي اطرف
الزمان سنة الاستقامت نحوتي انتقال وفي الشرط نحوتي تمامتي كرمك والوف
يخبرني وان الشرط ان متى لزمان الجهم ولما لا يتحقق وقوعه فلذا لا يقال سكت
متى احمل البسر وقال انك اذا احمل البسر متى في الضمنية ههنا الاستقامت او غير
الشرط **قوله** واما ان للزمان اي ومن الظروف الحينية ايان وهو الظروف الزمان
سنة الاستقامت كقوله نعم ايان يوم الدين وحيث الضمنية ههنا الاستقامت وكيف
لها الاستقامت اي وحيث الظروف الحينية كيف لزمان الحال يقول كيف زيد وحيث
الضمنية ههنا الاستقامت وهو من الظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل
عنه في الحال **قوله** ومنه ومنه معنى والمدة اي ومن الظروف الحينية مدته
بغيرين احدهما معنى والمدة فيلها المدة المعروفة وهو الزمان الذي يصلح ان
يكون جوابا لمعنى ليدخل في المدة فيلها المطلوب يقول ما رايته مد يوم الجمعة
والثاني معنى جميع المدة فيلها المقصود بالهدد لبيان جميع المدة التي هي للضمنية
وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لك نحو ما رايته مد يومان ولما نيك لهما
اسمين منكم كونهما حرفين في اللفظ **قوله** وقد يقع المصدر المفعول اي وقد يقع
المصدر بعد ما نحو ما رايته مد يومه او الفعل نحو ما رايته مد سافرا والاشي

نشر

المفرد نحو مائة سافرا **قوله** فيقيد زمان مضاف لان مائة ذكره انما وقع
بعد هذا الاشارة للكمية وجب ان يقيد بمدة زمان مضاف اليه كقول المعنى
ميتيا عليه اي ما رايته من زمان سافر وزمان ان سافر وزمان ان سافر واذا
حذف العلم به صح ان يكون بمعنى والمدة **قوله** وهو ابتداء الاخره اي ومنه
مبتدأ في ما وضع اسميهما وما بعدهما خبرهما وما بعدهما مفعولان يكونان في الضمنية
لانها بمعنى والمدة او بمعنى جميع المدة خلافا للفرج فانه عند بعض المتأخرين والمدة
ما بعد هذا اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضمني لان المعنى لا
ليسا عند الاذا جعل مذكورا مبتدأ ولا ما وقع عنده ولا لا يتبع وقوع مثل يومين
مبتدأ حتى مثل قولنا ما رايته مد يومان لا تكون غير مخصوصة بوجود واعلم ان اللفظ
للمدة ههنا صاعدا او احدا السراة وان يجعل ضمنا فليصلح لقال وهو
خفيف لان المعنى لا يابعد ذلك **قوله** وخبرنا الذي ولفظ اي ومن الظروف الحينية
لذي ولدن وفيها لغات غير ههنا قد اشار اليها بقوله ولدن فيفتح اللام والذالك
وسكون النون ولدن فيفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن ضم اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن فيفتح اللام وسكون الدال ولدن ضم اللام وسكون الدال
ولدن فيفتح اللام وضم الدال والذكية لان من الغايات الذي وضمه وضع الحرف ثم حمل
عليه الخاتمة ويجوز ان يحذفها على الاضافة لخطا الذي زيد فيكون ضمنا الحرف قد
بلد خاصة لتبنيها لونها بالتبني من حيث ان لم يفتح وفتح والعرفين الذي وصدا

اذ قيل لال الذي زيد لم يصح الا ان كان لال حاضرا عند واذا قيل لال عند زيد
صحت سوا كان لال حاضرا عند او غائبا عنه **قوله** وقطع المصنف
وهو المصنف في المصنف ومن الظروف الحينية فقط يتشدد لال لال لال لال
المصنف ليل الاستغراق نحو ما رايته فقط وحيث الزمان المستقبل المستقبلي
الاستغراق نحو لا اخبره عن سائر الاصله ايان وفي الضمنية معنى وفيه اختصارا
من سائر الاخر وهو ظرف الظروف فيما تقدمت في الضمنية الام التعريف
قوله والظروف المضافة الى المجرور واذ يجوز بناق على المجرور بناء الظروف
للمضافة الى المجرور على المصنف نحو قوله تعالى هذا يوم يتبع الضمير صديقه والادنى
قوله تعالى وموتى يومئذ لا كتابها البناء من المضاف اليه قبل والمراد بالحيلة
وهو ان يعبد لهم جوازها عداضا فيها الى المدة الاحدية وهو منوع عدا لا في
لان المدة حينية سواء كانت حينية او اسمية فيكون الكتاب المضاف اليها ويعلم
يجوز ان يعبروا بها ايضا كقولنا استغراق الاعراب ولا تعجب لك بالمضاف
للمصنف لانه **قوله** وكذا مثل وغير ما وان اذ انك قد يجوز بناء غير
ويشع على الفع ان اضيف اليها المصدر بغيره في معنى ما يقوم ولفظ اي نحو قوله تعالى
انك بقوتك لشايتهما الظروف المضافة الى المجرور نحو اذ وجبت ويجوز ان يكون لهما
اسمين مستحقين للاعراب وان اذ كونهما وان لم يكن من الظروف كونهما اما ان يفتح
من غير ضمني لهما في المضاف اليه **قوله** المدة والكمية المعرفة ما وقع في معنى

نشر

باسمه وما بين الف والمائة والاف من غير تغيير غومته رجل ومائة امرأة
 والثلث رجل والمائة **فصل** ثم بالطف على مقدم أي اذا جاء من المائة فيقول
 ما زاد علينا على المائة من واحد المائة وتسعين فقط على مائة فقط اربعة
 وتسعة رجال ومائة وتسعين سورة وهكذا يشتمل دون المائة على المائة الى ان يقبل
 الى مائة ثم يتبع دون المائة فقط على مائة وهكذا الى المائة واذا وصلت
 الى المائة تستعمل دون المائة على المائة دون المائة على مائة فقط فقط المائة
 على الالف وما دون المائة فيقول ان ومائة واحد وعشرون رجلا والثلث
 ومائة واحد وعشرون امرأة ولم يحن هذه القاعة في التتابع لان العرض فيها
 صريخ الاول كقول الشاعر **فصل** وحده ثمان عشرة فقام على اشارة من
 مخالفتها لآخره انك اخر الاسم الاول من الركعات من احد عشر الى تسعة عشر حتى
 على السخ لفظه الاثنى عشر والثني عشرة فانه مغرب وثم في عشرة مع كونه مبنيا
 جاء تخالفا لآخره من المبنات لفتح ياء قياس على ما في الركعات واسما تقنين
 وحدها مع كسر النون لانه لا كسر في الياء وحدها مع فتح النون وهو شاذ **فصل**
 ومعية الثلاث الى عشرة تخفوض وتجميع ما فرع عن كيفية استعمال الاعداد شرع
 في حال المبنات على العودات فقال سبيل الله الى العشرة تخفوض لاضافة الاعداد
 اليها وتجميع لفظا غير ان رجلا ومائة ثمانية اربع عشرة عند الجليل وسبيل فانه
 وان على دون مائة على ما ذكر في المبنى مع ليوقة العود العود كونه اياه

فالمعنى والمأخذ أصح من الشلا ثم بعد الجي والميت والماء ومن الغلبة على ما نصح به **قوله**
الاستة ثلاثا لئلا يقع من استعماله استثناء من قوله ومنه الملامدة إلى العشرة بجميع لفظها
ومعنى (وإن) استثنى من مجموع إضافة الثلاثة إلى العشرة إلى الجمع في تقييدها إلى استعمالات
اللفظ ولا معنى لكون المائة موضوعة لفظا معين ولا شيء من الجمع كذلك وكان القياس
أن يضاف إلى مائتين أن يوجد للملك العاقل والمات أن لا يدينه في الذكر العاقل وإنما
حوزا فقيدها إلى لفظ المائة لوجود أكثر فيها فأثبت الجمع **قوله** ومنه إذا جازع عشر
للتسعة عشر وتسعين منصوب معروف وأما نصفه فليتام التوسيع لئلا يقتضيه
الشق من أحد عشر إلى تسعة عشر وقامد يشبه نون الجمع في عشرين وأخترنا
لأن كانتين حذف غير اللام والأضافة جواز في تقييدها للشق وأما السرد
لفصول الغرض به مع كونه خارجا من الجمع **قوله** وميمه ما بين ألف وثلثينها
وميمه مخصوصة بفراد ميم المائة والألف وميمه جمع الاختصاص لضافتها
إليه ومقدور بحصول الغرض به وإتمام قبيل وجعلها كما قال وتقييدها لعدم استعمال
جميع المائة وأما يقال لثلاثمائة إلى التسعمائة يختلف الفتيه فإنه يقال ما ساء ذلك **قوله**
وأما كان العدد موصوفا واللفظ مذكرا وإعكس فيهما أن إذا كان العدد
مبتدأ في الجملة أو على ما ذكرنا فثبت وجوب أن يحذف ذلك العدد وتأتي كالتخصيص
المطلق على المرأة فأنما جاز أن يقال ثلثا عشر من ألف لفظا وثلاثا عشر موصوفا والعنى
والعكس إذا كان العدد مذكرا كان اللفظ المذكر على ما علم من ألف فثبت وجوب أن يحذف

الفرد من مادة المعنى وتأسيسه وإعادة التأسيس على أصل المعنى على أصل نقل ثلاثة أنسب
 وثلاثة أنسب على إعادة القطعة الموصوفين الأولى من مادة المعنى **قوله**
 ولا يغير وجوده وإن أنى لا يستعمل الواحد والثلاثين مع معدود جالسا استثناء بلفظ
 معدود جماعتهم فأنه لا يلا بد على الواحد المعين ويجوز على الاثنين بخلاف الجمع
 فإنه لا بد على عدد المعين فلم يبق إلا كثرة الجمع الذى هو معدود لعدم دلالة المعنى
 ولا بعدد شيء فجمع لعدم تعيين العدد فخرج إلى ذكر الفرد والمعدود الذى لا يؤلف
 ويحل واحد وجعلنا **قوله** التأكيد **قوله** وقوله الحضر من التعدد باعتبار تصبوه
 الثالثة والثانية من العاشرة والعاشرة لاعتبارى ويقول على الواحد معنى الذى فيه
 عدد كثره باعتبار تصبوه على الواحد عدداً فحينئذ لى اشتق منه ذوات الواحد
 مثل ما اشتق ذلك الواحد من الثالثة والذكر والثانية للثلاث من العاشرة والعاشرة
 وبما ابتدأه بالثلاثة لأنه لا عدد لمن الواحد حتى يجعله الواحد ولما كونه تعالى
 ما يكون من مجرى ثلاثة الأوهامهم أى الأوهام **قوله** الثلاثة وجعلنا ثم أخذ
 العاشرة بهذا المعنى لعدم قتل قوة العشرة يعنى أنه بعدد ما مثل عدد جلاله
 العشرة فبأدواتها فأنه بعدد ما فهم من العدد بهذا المعنى **قوله** الثلاث
 وجعلنا الثلاثة وعشتر المعنى **قوله** وباعتبار أصله على ثواب اعتبار القيمة
 أى ويقول الحضر من التعدد باعتبار حاله باعتبار أنه واحد من الشخص وصف
 بالثلاثة والثلاث وغير ذلك الأول والثاني والذكر والاول والثانية للثلاث من العاشرة

والعاشرة يقول أول ثلاثة عشر خمسة عشر عشرة وأما قال الأول ولم يتقبل
الأحد كقول الجاهل فلهذا وليس له أحد العبد بل الصفة فيه لفظي أحدا لا أول
كألف لفظ الاثنين لا الثاني ولم يتعجب ما بعد الثاني إلا ما عشرين بعد العشر
يخبره ولحد من العبد بخلاف اعتبار الأول فإنه يجوز نصب ما بعده كقولهم اسم فاعل
يعني نصب **قوله** والحادي عشر والحادي عشرين أي وأما وزف العشرة فتقول
باعتبار حالة الحادي عشر على أنه كذلك لكي لا يكون بين كل اسمين كذا ثلاثة عشر
رجلا ليكون مختلفا فذكر من كل واحد مرة عشر ثلث ثمانية عشر ومن
ليكون مختلفا لا أكثر من كل واحد وهذا فنقول في التاسع عشر الذي بين كل واحد
ثلاثة عشر ثلث **قوله** ومن فاعله في الأول ثالث اثنين أي ومن أحدا
يقال في ذلك وإنما باعتبار ما قبل باعتبار الأول أي باعتبار قصير والثالثين
أي أصنافه أي ما هو قاصر العبد الذي استوفى بواحد أي انقصه من مثل الشق
منه ومن ثالث الاثنين صعب الاثنين ثلاثه وهو اسم فاعله ثلثها وقيل
باعتبار الزائد أي باعتبار جملة ثلاثه أي ما هو أصغر من واحد فلهذا الشق
منه لكي لا يعمى وقيل يجوز إضافته إلى ما هو أكثر منه فعلى ذلك يجوز أن يكون
واحد من عشر ولا معنى وهو إضافة بالتأنيق **قوله** وقول جدي عشر أحد
على أنه خاصية أي وقول جدي عشر واحد على أنه تسعة عشر واحد لا اعتبارا
لثلاثة عشر المعنى ولم يثبت باعتبار الأول لعدم أصل تسعة من أحد فاعل قوله العشرة

المصدر المرفوع واللام التعريف قليل فينبغي تقديره بان مع الفعل لا يربط
اللام على ان مع الفعل كذا لا يربط على المصدر المتعدي بها وقوله في المصدر
ضميها كذا اعداءه - يقال للفرار يفر الى الجبل **قوله** فان كان مطلقا اي فان كان
المصدر متعديا مطلقا فهو ما ان يدل او غير يدل فان كان غير يدل فالعمل المتعل
سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك ضربت كذا زيدا لم يربط الوط
وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون لانه لا يحذف نحو ضربت زيدا فوجدها من
حاران يكون الفعل عاملا وجاران يكون المصدر عاملا من حيث الله تعالى يبرز الفعل
ويكون ان يقال ان معناه جاران يكون المصدر من حيث مصدر عاملا وان يكون
المصدر من حيث الله يدل من الفعل عاملا **قوله** اسم الفاعل في الخبر او اسم
الفعل اسم مشتق من فعل من قام به الفعل فقولنا اشق من فعل حتى يد غير
المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشا بهل غير من المشتقات من الفعل كاسم المفعول
والصفة المشتقة واسماء الزمان والمكان والاله واسم التفضيل ويقولون في هذا
خرج عند اسماء الزمان والكثرة والخلقة واسم المفعول كقولنا اشق من فعل حتى يد غير
يعني المحدث خرج عند الصفة المشتقة واسم التفضيل كقولنا اشق من فعل حتى يد غير
المحدث **قوله** وصيغة المجرى الذي على وزن فاعل اي وصيغة اسم الفاعل من
الفعل الثلاثي في وزن فاعل وهذا يسمى بالثالثة على صيغة مضارع تميم مضمون
في اوله كسر والفتح آخره لفظا غير كسر او تقديره نحو صار وعمره سواء كان خبره

مكرر

مكرر او يكون نحو من عمل وتذكر من تذكر منكر لا ما نحو اسب فهو
مسبب ولا حصن فهو محصن والفتح هو المفعول والمسبب كمن وانما هو
واش دايق فمما يقع **قوله** ويعمل عمل فله بشرط معنى الحال لا استقبال الى الخبر
اي ويعمل اسم الفاعل على فعله لان كان او متعديا كذا ما شاء الله تعالى من الزمر
ودل المتعدي المصدر كما يفعل واجتهد الله على احد الزمانين كذا الفعل ودخل لام التاكيد
عليه فان ضارا مثل يضرب من حيث الزنة والعلو الضرب واحد الزمان ويمكن
دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل على فعله بشرط كونه الحال والاستقبال
لان الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس معنى الماضي وانما يعمل
عمل الفعل الماضى لا تنفعا المستفاد منه بانه من حيث الزنة فان ضارا مثل يضرب
لا متل ضرب ويشترط الاعتناء على صاحبه اعني الاعتناء على المبتدأ وعلى الحال او
على الموصوف او بشرط الاعتناء على المجرى او على حرف لا تنفي لا نزع متقوى بذلك
العمل ما في الصور الثلاثة الاولى فلانه مستعمل في اصل وصلة في العتيق فلا بد من نحو
محكم به عليه وهو المذكور وما في الصورين الاخريين من شرط كونه موقفا عن الفعل
اولى علم انه لو قال وضربا عدم وصقه نفسه ويده لصغره كان اولي مخرجه
بالوصف والمضمر عن ضارب في الفعل ما مخرجه بالوصف فلهذا ما بالوصف في قوله
وصف في العتيق فلهذا ما مخرجه بالوصف فلهذا ما بالوصف في قوله
مربح في قوله وما قام زيد وقام زيد والمرد في قوله يعمل يعمل فعله ان عمل فعله

لكر اهتدوا داخل الهم عليه بقوله مروت بالصواب اوجه زيدا الان او غدا او اس **قوله**
وما وقع منه لغيره اي اسم الفاعل الموضع للمباذلة مثل اسم الفاعل الذي ليس
لغيره في الفعل بشرط المذكور وما في قوله مع زيدا لغيره الماخذ في قوله لغيره
في مقام الماخذ في قوله لغيره بقوله لغيره اي هو لان او غدا او زيدا او غيره
غير لان او غدا او اس واسم الفاعل مذكور في الكتاب فقولنا وضع
مبتدأ وقوله مذكور **قوله** والجبني والجميع مثله اي معنى اسم الفاعل في جموع
مثل اسم مفرده اسم الفاعل في الفعل مذكور في ان ضارا من عمره والذين يرون ضاربين
عمره وان او غدا وقوله الذين يرون ضاربين عمره والذين يرون عمره
الان لو غدا او اس وما احتاج الى ذكر الجبني والجميع لانه قد يكونان على وزن الفعل
نحو ضاربين وضاربين وضارب وضاربين وضاربين وضاربين وضاربين وضاربين
وزن الفعل على وزن الماضى والجموع **قوله** ويجوز حذف النون مع الفعل في ويجوز
حذف نون تهيئة اسم الفاعل وجمعه اسم المفعول بل لا يلتزم مع العمل في
مع نصب ما بعدهما حقيقة واستعماله بالصله كقولنا بعض الموصول كبيت الكتاب
انما نظره في العشرة لا ياتهم من دناءهم نطق وانما يتروى بحرف التثنية
عند الاضافة لانه معلوم في باب المثنى والجمع ويعلم انه لا يجوز حذف النون
مع الفعل من غير التعريف حقيقة لانه ليس بصله **قوله** اسم المفعول ما اشتق
من فعل من وقع عليه اسم المفعول اسم اشتق من فعل من وقع عليه ذلك فقولنا

ان كان لا زما يكون لازما وان كان متعديا لا يكون متعديا الى
مفعول واحد وان كان لا تبيين كان اسم الفاعل كذلك كان فعله يتعدى الى الفاعل
والحال والمصدر والمفعول والمفعول واحد وسائر الفضائل كذلك هو ايها والمفعول
لا استقبال حقيقة او كذا يعني لا يستعمل في قوله فاعل وكلمه باسمه عليه الوعيد
فان كان باسطا هو وان كان ماضيا لكن المراد كذا في الحال **قوله** فان كان لا في
صيغة الاضافه فان كان الاسم الفاعل على الماضى وحيثما ضافه المفعول
اصافه مضمون لا غير من ح لا انشاء شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما في
محق لان هذه الاضافة ليست في تقدير الاضافة والذات لا يجوز مروت يزيد
ضاربين استعمل في الاضافة في قوله لم يجب اضافة لا في فعله سواء كان يعني
لما جاءه او يعني للمستقبل او يعني الحال وقد عرف ضعفه ودليله جاز في قوله زيد يعني
عمره ووجهه اسم الفاعل المعروف باللام يعني لما مضى نحو جاني الضارب زيدا اسب
وانت تعرف الجواب عما عتبه **قوله** فان كان معي الى اخره اي وان كان الاسم
الفاعل الذي معنى الماضى مفعول غير الذي اصطلح له نصب فعل مقدور عليه اسم
الفاعل نحو زيد يعني عمره ووجهه اسم المفعول على الماضى وكذا لان كان له
مفعولان غير نصب اقتضى الفعل نحو زيد يعني عمره ووجهه اسم المفعول على الماضى وكذا لان كان له
اذا كان له سائر الفضائل **قوله** فان فعلت اللفظ اسم الفاعل استعمل في الجموع
والحال والاستقبال في قوله لانه فعل الماضى في قوله عرفت صيغة النون الى صيغة الاسم

لم

انها لو كانت متعدية بغير وجود تلك المسائل وقلنا قد صارت اياه وزيد معطى
الاه متلا بغير ان اياه في المثال الاول معطى الضارب او فاعل ضمير تشيرنا
بالمفعول في المثال الثاني انه معطى فان المعطى بالمفعول اول اقيم مقام الفاعل
ضمير تشيرنا بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد صار يرب
اشبه وزيد معطى اميد لم يعلم ان اميد في المثال الاول معطى الضارب او فاعل
له احسن المبدأ ولا يصح في المثال الثاني مفعول اول المعطى اقيم مقام الفاعل ومفعول
ثاني له احسن المبدأ وليست المصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتقاربين كذلك
اذا لم يقع لهما فلا يحصل الالتماس **قوله** اسم التفضيل ما اشتق من فعل
لوصف بزيادة على غيره اى اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لوصف بزيادة
على غيره فنقول ما اشتق من فعل لوصف بزيادة على غيره فنقول ما اشتق من فعل
شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقوله لوصف بزيادة على غيره اى انما هو الحاصل
والالتماس الميت لوصف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما كان اسم التفضيل
ولم يتصل الفعل التفضيل ليتناول خبره وعنه اعلان الحد المذكور ليتصل بفعل
احد المتساويين والاولى حيث كانت لا تمام غير مستثنين من فعل وقوله وهو
افعل بن اسم التفضيل على وزن افعل قال **قوله** وشروطه ان يشوب تلاته
الجور وليكن اى وشروطه اسم التفضيل ان يشوب من قول تلاته في مجرى من الزوايد

يكون

ليكون يتلوا فعل عند الامتداد لو اردت بناء من يستخرج فان لم يصرف منه شيء
لم يكن وان حذفت الزوايد حذفت هذا خرج لم يعلم ان المراد منه كذا يخرج
او كذا لا يستخرج اعلم انه فيقول على هذا والذى وعلى اى انه ليس بمتساويين
منه بل في مجرى فاذا اقول وشروطه ان يكون اى ان يكون لولا اى لا يكون
والعيب اى وشروطه ايضا مع كون تلاته في مجرى ان لا يكون لولا اى لا يكون
اللون والعيب فعل العين التفضيل نحو احمر واحمر فلونى متبعا لفعل التفضيل
العين احدهما بالآخر الا ترى انك لو قلت احمر لم يعلم ان المراد ذو خمر
او ان يوصل الحمر اعلم ان المراد بالعيب هو العيب لظاهره حتى لا يتصل بمثل
اجمل واصل سبيل **قوله** فان قصد غيره اى فان قصد تفضيل غيره لئلا
للملك هو الرابح يخرج ويخرج الجور من الزوايد يخرج والاولى والعين
على الحمد والعورة فوصل في تفضيله بتلاته مجرى ليس يكون ولا عيب وهو مثل
اشد واقل واكثر مما كان مناسبا له فقول هو اسد اسما لاجل ما كان
واقترع عيبا فمثلا لاول لغير الجور الاول والثالث العيب **قوله** وقيل ان
اى وقيل ان اسم التفضيل ان يشوب المقابل دون المفعول لان ما يشوب الكل والكل
محصول الالتماس ولخرج المفعول لفظ الفاعل لئلا يكون الافعال لا تفضيل لانه
اكثر الامثلة لانه لان المناقضة في المقابل اسم واجبة في المفعول ولا في
الفاعل اكثر من المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول ولان المفعول فضل له وانما

مستوفى فانه للتقريب والى **قوله** وقوله لفظ اى وقوله اسم التفضيل
ميتا المفعول كذا قيل كقولهم هو اسد ولهم واسن واشهر واعرف وغيرها
قوله وليست على حد ذاته اوجه اى وليست على اسم التفضيل على حد ذاته
اوجه وهو ان يكون متنا فيكون بين افضل النعم او مع من هو زيد افضل من غيره
او معى اللام نحو زيد افضل واما فيحصل مع احدهما الثلاثة لم يعلم المفضل
والمفضل عليه فاذا لم يجد ان يقال زيدا افضل من غيره ومحصول الاستثناء بكل
واحد من اللام ومن غير الاخرى لانه لكل واحد منهما على غير المفضل والمفضل
عليه ولا يمكن ان يشوب قوله وليست بالاكثريه محسوس يكون من معنى انه كانه قال
وليست بالاكثريه فهم كقولهم زيدا افضل من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال
ان زيدا افضل لعدم تفضيل المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز تغير احد هذه الثلاثة كقولهم
يوسف اسد واخى **قوله** فانه اصنف الله معيان وقوله استعمال اسم التفضيل
متنا فان كان له معيان اسما وهو الاكثر ان يقصد زيادة على من يتضاف اليه
خ لا يشترط فيه ان يكون من جنس ما يتضاف اليه ودخل في ذلك المتضاف اليه
وهذا لا يقال للملك افضل للبشر وبالعكس ولا الخواص الكان بل يقال افضل
من البشر والذين من الكان ولا يلزم من دخوله في المتضاف اليه التناقص لانه واحد
فيه من جنس البشر كذا هو اصل من جهة التفضيل **قوله** فلا يجوز يوسف احسن من غيره
اى فاعل له يشترط ان يكون داخل في المتضاف اليه بحرف ان يقال يوسف احسن

لغيره لانه متنا من جهة التفضيل لانه يشوب زيادة في الاخرى الى الغير لغيره الى يوسف
لأنه ان يكون متنا من جهة التفضيل فليكن ان يكون داخل فيهم وفيما يخصهم وهو اجتماع
التفضيلين **قوله** والمثاله ان يقصد به زيادة مطلقة اى المعنى المطلقة الذى يقصده
حين كونه متنا فاهو ان يقصد به تفضيل بزيادة مطلقة لا على اضافة اليه
فيكون هذه الاضافة للتفضيل والتوضيح نحو عيب شعرا هل هو من غير شعره
يوسف احسن اخوته اى لانه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل
على ما يضاف اليه يجوز ان يقال احسن اخوته لانه لم يلزم منه اجتماع التفضيلين
لعدم دخوله في المتضاف اليه **قوله** ويجوز في الاول والمطابقة
لأنه هو لآخر ويجوز في المتضاف بالمعنى الاول افراد جميع الاحوال اى عدم
المطابقة نحو زيد افضل النعم الزيدان افضل النعم الزيدان افضل النعم لكونه
متنا لا افضل من حيث انه ذكر المفضل عليهم في كل واحد منهما وهو المطابقة
نحو زيد افضل النعم الزيدان افضل النعم الزيدان افضل النعم لكونه
القوم الهذليان فصليا النعم الهذليان فضليا النعم لكونه متنا لانه افضل
من حيث وجود الاضافة تفضيله وعدمها في افضل من **قوله** واما الثاني والمعرف
باللام فلا بد من المطابقة اى المتضاف للمعنى لانه وهو المتضاف للمعرف
والتفضيل والمعرف باللام فلا بد من المطابقة لكونها مستثنى من المطابقة
وعدم المطابقة والمطابقة وهو متنا بها لافضل من عدم ذلك المفضل عليه فيها

كذلك او بعد اوا وكقولنا في اذن لا يلبثون حيا لم يمت بعد ما بعد على
ما قبلنا وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل ما كان مفيدا مستقلا عن غيره نظر
للا حرف العطف كما نرى غير محتمل على ما قبلنا **قوله** وكى مثل سلت كى دخل
الجنة ومعاها السبيته اق ومثال كى اصل الجنة ومعاها السبيته اى ويكون
ما قبلها سبيلا ما بعد ما كان الاسلام سببا لدخول الجنة وهى ماضية للفعل
المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المصنف ليس حرف جر وليس النصب بعدها
باضمار ان كما هو مذهب النحويين لدخول اللام عليه كقولهم لكيلا يكون على
المؤمنين جميع **قوله** وحتى اذا كان مستقبل بالنظر الى قبلنا اى سببه
حتى ما صار ان شرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان
مستقبلا عند الاخبار ولم يكن يجوز قولك اليوم سررتا مس حتى ادخل البلد
بالمضارع والعرض هو الادخال المترقب عند ذلك السير من غير نظر
الى حصوله وحتى يكون معنى كى سببه وهو ما يجوز سلب حتى ادخل الجنة
معنى الى ان تقيب الشمس وقد يكون كى ادخل الجنة وقد يكون معنى الى ان يفتتت
الغبار نحو سررت حتى تقيب الشمس حتى الى ان تقيب الشمس لان السير ليس سببا لفتتت
الشمس وانما تضمن بعدها كى حرف جر واستماع دخول حرف الفعل فاحصر
ان بعدها يكون قد قبل الاسم نحو في المثال الاول لام المنة المذكورة في الكتاب
يعنى ما بعدها مستقبل بتحقيقا في المثال الثاني عطف ان يكون معنى كى ويعنى

الى ما بعدها غير مستقبلي لما بالنظر الى احتمال ان يكون ما قبلها فى المثال المذكور
معنى كى وما بعدها مستقبل بتحقيقا **قوله** فان اردت الحال تحقيقا او حكاية
اى فان قد تكون هذه مستقبل بالنسبة الى ما قبلها وذلك بالادراك الحقيقيا
نحو سررت اليوم حتى ادخل البلد وانت محير من السير حال ادخول او قد يرد
كقولك اليوم سررت حتى ادخل البلد مسرورا سررت ودخلت اسر وقصدت
الاخبار اليوم عن ذلك الحان كانت حرف ابتداء فشرع ما بعده وانما لم ينصب
ح كى كونه حتى حرف ابتداء لاحرف جر وانما لم يكون حرف جر لا متناع فتدبر
ان بعدها كى ان الدخول على المضارع للطعم والرجاء الدليل على الاستقبال
وبحق المقام بين اللان والاستقبال **قوله** وجب السببية وان كانت حتى
حرفا ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانها لم يفل الاضطرار للقطر
بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقلا لا سلبا الى اتصال المعنى لفتتت الغبار
فهم دلوا على كونه مريض فلان حتى لا يرجو فالمرضى هو سبب عدم الرجاء
قوله ومن ثم استمع الرفع كان سيرا على دخل في الناقصة الى آخره اى ومن
احل ان حتى تكون حرف ابتداء ح استمع ان يقال كان سيرا حتى ادخلها بالرفع
لان كان الناقصة لان عطف الرفع كان ما بعدها لجهة مستقبله لا ما قبلها
فتبقى كى الناقصة بالاضمحس وهو غير جائز لعدم المعنى ومن اجل ان ما قبلها وجب
ان يكون سببا لما بعدها ح استمع الضالين فقال السرير حتى خالها بالرفع لان يكون

لان عدم الرفع الى النصب ليدل على ان يكون قبلها احد المذكورة
في الكتاب لان ما قبلها ليس سببا لما بعدها لعدم تحقق احد هذه الامور وهذا
يتم على الوجه الاول فلو كان قوله سارا من غير ان يقيم والحق بانها قد سرت حيا
واراد به ان الحق سرتح مثال لاخر نفسا كرمك ومثال المعنى لا تفتتت فاعطيك
ومثال النفى لا تقص عليه سم خبوتوا ومثال الاستفهام هل من شغف فبشغفوا
ومثال النفى بالنسبة كى سمهم فافوز عظيم ومثال العرض لا تزونا ففكرت
وتقدرا لاول ليكن منك زيادة فاكرونى وتقدرا للناس لا ليكن منك شتم
فصرب منى وتقدرا للناس لا يكون قضاء عليهم فوتم وتقدرا لرفع هل حصل
شغفنا فشفاعنا وتقدرا لخاصة سبب كى كى سمهم فعول عطفنا وتقدرا لاسم
السير منك زياده فاكرونى وانما كان تقديرها كذا لانها لم تقصد ان الاول سبب
للتأني وجب اخبارا ان ليعلم ان ذلك ولما اضمر ان كان ما بعد التأني في تقدير
المصدر وهو عطف فوجب ان يجعل ما قبله ان يصله تقدير المصدر لئلا يلزم عطف
الاسم على الفعل فاذا تقدروا ذلك فتقدروا بيقين فاكرونى جملة واحدة لان في تقدير
ليكن منك اتيان فاكرونى متى فاكرونى كذلك يمكن الجزا ان يشمله الشرط الجزائي
على الحقيقة واقسامه الخا جوا ونظرا الى المعنى **قوله** والواو وبغير النصب
لان يكون قبلها مشددا الى ان ينصب بعدها واو او باء وان بشرطين احدهما الجمعيته
والثاني ان يكون قبلها احد النقصات المذكورة والعلة في اشتمالها بشرطين

ما بعدها خبرا مستقلا فانه لا يخلو انما قبلها وما قبلها سبب ما بعدها لما
وهو مستكمل في وجوده فبم الاستفهام فينزل الحكم بوقع السبب مع الشك
بوقع السبب وانما هذا **قوله** وجاز ما آتى اى اذا كان كان تامر حازا
يقال ان كان سرى حتى ادخلها بالرفع لعدم المنع وهو من الحالى وهو
يقام كى ان التفتتت بلا خبر وما جاز خبرا بما قبلها الى الرفع اى وحاز الرفع في كان
سيرى **قوله** واقيم الى آخره اى فافدا كذا لا يستتبعه عن تعذر الفاعل نحو
اهتم سار حتى يدخل حاز الرفع لعدم لزوم الحالى وهو الحكم بوقع السبب
مع الشك في وقوع السبب لان سببا لدخول هو السير لا التاثير المعنى
ههنا لرفع الشك في السير وانما وقع في تقدير التاثير **قوله** ولازم الى آخره
اى مثال لام كى نحو سلت الاصل الجنة والنصب بعدها باضمار ان سميت
لام كى لان معنى كى وانما يجب تقدير ان بعدها كى كونه حرف جر مستناع
دخول حرف الجر بالفعل فتدبر ان يكون ما بعدها فى تقدير الاسم **قوله**
ولازم المحذ الى آخره اى لا يلزم للام كى تأكيد السنى الدخول على كانت
كقولنا تعالى وما كان ليه ليعذبهم والعرف بين هذه الالام ولازم كى ان لام كى
لتقابل خلاف هذه ويلزم اخلا الى المعنى عند خلاف هذه كونه فافدا
وانما يجب تقدير ان بعدها كى كى فى الالام كى **قوله** والفاء الى آخره اى يجب
ما بعدها باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها

في لغة المكوّنة في اللغة والاحكام النواك احكام الفاء لان الاء والعطف كانا
فاذا كان بعد الفعل لم يجره ولا يجر منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير المصداق
ليكون عطف الاسم على الاسم مثلاً لا تسمى الاخذ منك وتجوّفي فالمراد اني احتج
الامرير ومثلاً لا تستقيم اكرهتك فالمراد اني احتج الامرير اعنى
الاعاء والاكرام ومثلاً لا تسمى الاخذ منك وتجوّفي وتاء في قوله طر عليك اذا علمت
فالمعنى عنه هنا هو الذي عن الشيء مع طلبه مثلاً لا تسمى الاخذ منك وتجوّفي
عوان لا يجره مع الاكرام ومثلاً لا تسمى ايت في مال وانفق فالمعنى حصول المال مع
الانفاق ومثلاً لا تسمى الاخذ منك وتجوّفي غير فالمراد حصوله المتناول مع اصحابه
وهذا معنى بعينه في كل واحد منها وتجوّفي لا لا لا يكون معنى ضد متوجّهه مثلاً
تجوّفي الثاني حصوله الاخذ منك واكرامك معنى وتجوّفي الثالث لا يكون معنى
عن حق وان كان معناه تقدير الرابع لا يكون معنى زيادة في واكرامك معنى وتجوّفي
الخامس لا يتناول حصوله الا انفاقاً وتجوّفي السادس لا يكون معنى نزول واصحابه
خبرني **قوله** واوبعني اني يتصّب الفعل بعدوا واظهار ان لا معنى الى اوصى
او اءا واما كان فيمن تقدير اني جدها فحق يكون الفعل معاً في تقدير المصداق
لخصاص هذا الاشياء بالاسماء فتقول لان منك اوبعني حتى الى اوصى
حق هنا ذكوه المصنف في الشرح وذكره ان اوصى العطف كالاول والآخر
لذلك والاول للجمع واذا اظهر ان بعد هالهم ان الثالثة لم يخل في حكم الاول

لما

بالمراد ان القصد في التزم لاجل الاعطاء ولما قصده في تقدير المصداق قد قبل او
لكذلك ليكون عطف الاسم على الاسم يكون تقديره هكذا في لزوم واعطاء مثلاً
دخلة قوله لا تسمى الاخذ منك وتجوّفي حتى في اوان اوبعني **قوله**
والعطف اذا كان المعطوف عليه اسم اي يتصّب بعد الحرف العاطف الفعل
يتقدّم ان اذا كان المعطوف عليه اسم لا يلزم عطف الفعل على الاسم كقول
للمرعى وبعري عيني احيا في من ليس المشفوق ويجوز اظهار ان مع لام ك
ومع الحرف العاطف على الاسم امتاع لام كي فالعطف بين لام كي ولام المحو
ولم يفعل بالعكس كون لام المحو زائدة ولا مركبة غير زائدة واما في ليرفط
فكل من عطف الفعل على اسم ظاهر **قوله** ويجوز في اللام اي ويجوز اظهار ان مع
لان اذا كان قبلها اللام لا يتولى الا مانع واعلم ان متع اظهار ان مع غير لام
والعطف في اللام لا يقتضي عليها كون محذوف اخبرنا في الترمذي في هذه المروي
المتصّر بعد ما لا ثمة اقسامه تنقسم عتق اظهار ان بعد وقسم يجب وقسم
يجوز **قوله** ويجوز في ليرفط والآخرها اي ويجوز فعل المتصّر مع هذا الكلام في
استانة الاحواز في الفعل وهو في حان احد ما حازم فلو وجدوا الاخر حازم القليلين
الاربع وقسم في ليرفط والاسم ولان المعنى **قوله** فكلما اوزع عطفه على وحمل التسم
الثاني من التسم المكوّن اعني حازم الفعلين وهو ضربان ضربان في هذه
وضربان بسم يتضمن معنى ان لا يجاز والاختصار وهو ضربان في هذه

واكونه يجوز مجزئ كيف مع ما يرد فيها **قوله** وان متقدّم عطف على نحو بل اي ويجزئ
الفعل ان متقدّم وقت مجزئ **قوله** فكلما في المصارع ما ضاها الاخر لما خضع
من تقدير الجواز وشيخ في تبيين ما فيها فقال له لعل المصارع الى المعنى المعنى
قوله وما مشاها اي وما مشاها في قلب المصارع الى المعنى المعنى وتجوّفي
وتجوّفي المستغرق وجواب حذف الفعل استارة الى المارقين في ما ولم يرد استارها
فيما ذكر في تصحيح الاستغرق في الفعل في الزمان الملتزم الزمان المارق في
فعل والمال في فعل تقول نعم زيد ولم يتقدّم المدم اي عقيب لزم ولم يلزم الاستمرار
لوقت الاجراء وتقول قد نعم زيد ولما يتقدّم المدم من الاستمرار وعدم التمتع
من المعنى الى وقت الاجراء لان زيادة ما بها زيادة ما ويجزئ ان هذا المعنى
فعله قوله نعم زيد وما اي ولما يتقدّم لان اصله زيدت عليه ما قد يبرح
الفعل وقدمها وحذف الفعل مع ليرفط في قوله واحفظه وبعثه الى استودعها
يؤمل الاعراض وصلت وان لم واعلم ان قد فصل بين لم والفعل حمل على الجاء
لضرورة المتصّر فاصبحت ما جاء في ليرفط ما كان في ليرفط ما كان في ليرفط
قوله ولما مشاها اي وما مشاها في قلب المصارع الى المعنى المعنى وتجوّفي
بالمصارع اذا كان حرفاً فهو محذوف المصارع **قوله** ولا الامر للام المطاوع بها
الفعل اي ولا الامر لام يطالب بالفعل مع الفعل المصارع ليرفط وان كان في
لما من ليرفط مستند الى المتكلم والغائب واما في غيرهما فادع قوله فلتفحصوا **قوله**

والطرفان فينبغي ان لا يمتنع الا مع ما وجب واذا تم تعيّن الاضادة المرافعة من الاغنام
لان الضاد في المصارع في قوله معوق الاسم والرفع والمجرى متساويان واما قوله
مع ما وجب اعني ان يكون في المكان وفيه في الزمان كقوله تعالى انما تكونوا وليرفط
الموت وقوله ايرتضرف في الغداة تجدها تصرف نحوها التلاقي وقوله
بيد الملقى في رجب رواج المبتلى وتسطار وكقوله مني انة مشي
ضنارك تجزئها بعد ما تجزئها واما ان لا يمتنع مع ما وجب في قوله
فاصبحت افي تاتها لتلبس بها كلامك في تحت جلدك شاجر وغيره الظروف
ما من واي وما مشاها قوله ايرتضرف في الغداة تجدها تصرف نحوها التلاقي
والله يتقدّم ومن يكون في قوله تعالى ايرتضرف في الغداة تجدها تصرف
مما تاتى من الاية والاصلة مما على وجهين احدهما ما على انما الثانية في قوله
فجوز في زمانه ليرفط في الاية ليرفط في قوله تعالى ان يكون مع وضاها ما كان
قابلاً قال في الفعل لا تغفل عليه فضاها في قوله فضاها في قوله فضاها في قوله
واحدة ويجزئ ما كان معاً واما في قوله فضاها في قوله فضاها في قوله فضاها في قوله
ان يكون مستقبلاً وليرفط في قوله فضاها في قوله فضاها في قوله فضاها في قوله
المرم كيه واذا اشد استعماله المعنى في قوله فضاها في قوله فضاها في قوله فضاها في قوله
عليها والمطابقة بين اذان الشريعة لان اذا التخصيص وان الشرطية للزوم وقد
يجزئ اذا الضرورة الشريعة وقوله واذا انضبتك من الجواز في كتابه فاصح في قوله فضاها في قوله

والمرم

للاعراب وعدم مخالفة الاسم بغير حروف مات **قولهم** فان كان بعده ساكن
ايقاد لا كنية استدلوا من المعبر المصانع وهي ان ينفذ حرف المضارعة متحرك
ساكن اخر واجعلوا بعد امر تقول قد جد عد وفي تضاد صاير والها في قوله بعد
عابدا الى حرف المضارعة ولم يذكر هذا القسم لظهور وان كان بعده ساكن وهو ليس
براي في ت عليه هزم وصل تحريك الحرف بالفتح يدون تلك الحرف مضموما كان فيجهد
الساكن فيكون لا شاع وكسورة فيما سوله سواء كان هذا الساكن كسرة نحو ضرب
من مضرب او تنفتح على علم من تعلم استند الضم والفتح لمعقول لا لتباين الا ترى المثال
فقت من مضرب اضرب فجم المضرب لا نفس المصاحف الارباع المبنى للفعول والمضارعة
الارباع المصاحف اولها ضربه ففتح المضرب لا نفس من الارباع ولو قلت من بجم علم بجم
المضرب لا نفس مضارع مالم يسم فاعله لتلك الوقت من بعد اعم بفتح المضرب لا نفس
بالمضارعة في ح و ط ا ق ع ك ي ف ياء الاخر لثلاث في او و ا مشدود وهو في الضرب
واعلم فالاول مثالان يكونان بعد الحرف الساكن مضموما والآخر مثالان يكونان بعد
حرف الساكن مكسورا والثالث مثالان يكونان بعد الحرف الساكن مفتوحا وان كانت
بعد ساكن وهو يراعى ددت الحرف المتحركة المتأخرة في المضارعة لانفقاء موجب
حذفها وهي اختار المضرب في المحل على ما قبله اجتماع الحرفين **قولهم** ويكون مفتوحه
مقطعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل يقولون في تكلم فأكلم وانما حذف المضرب
من المضارع لكونه اختار المضرب في الحرف نحو تكلم فأكلم ويحذف في البولي تكلم فأكلم

وله

وكذا لمداد الباب **قولهم** فعل الم يسم فاعله الاخر اي فعل الم يسم فاعله فعل حذف
فاعله واسم الم يسم مقام الفاعل للاختصاص والاولياء والليل بالفاعل في قوله
الفرج من ذكره هربا كنيته يناء فان كان الضم واضميا ضم اوله وكسرة قبل اخره
للتبزيين بقاء الفعل وبين بقاء والمفعول ولم يفتتح على ضم الاول لثلاث لئلا يتبين ضمنا
مالم يسم فاعله في علم ولا على كسرة قبل الاخر لانه لا يفتتح على ضم هذا اذا لم يكن
في اول الفعل هزم يوصل ولا ياء اما اذا كان في اوله هزم يوصل بضم الحرف الثالث
مع ضم المضرب لرفع الانتباس يقولون في انطلق واقتد واستفتح وانطلق واقتد و
استفتح بضم المضرب والحرف الثالث وعلم يفتتح على ضم المضرب لمعقول لا لتباين
بالامر عند سقوط المضرب في الفصح في تحريك الا انطلق والاسم في الاخر
واما اذا كان فيه التاء نحو باب تفعل وتفاضل بضم التاء مع ضم الحرف الثالث يقولون في
تفعل وتفاضل ويحذف بضم التاء والحرف الثالث لثلاث لئلا يتبين ضم مضارعة علم
وتجاها لضمنا على اهل والثاني مع المضاء عطف على الثالث وهو في الحرف الثالث
للعلة جميع ما ذكره من قبل **قولهم** ومعتل العين الا فاعله وسع اعلم ان في بناء
مالم يسم فاعله في الفعل المضارع المعتل العين ثلاث لغات متحد بها مثل وسع وانما زائد
بقوله لا تفعل قبل وسع واصلا قبل وسع ففتتح حركة الواو والياء الى ما قبله بعد
حركة ففتتح الواو والياء لانهما قبلها مضارعة وسع والثالثة قبل وسع باللام
وهو تحريك الشينين للمضارع بضم من غير الحرف لانه لا يركب الا بالياء وهو في

كازا و ياء قوله يقول وسع يقال وسع لان اصلها يقول وسع ففتتح حركة
الواو والياء قبلها لثلاث في موضع الحركة مع انفتاح وسع وانما قبلها الفاضل
وسع **قولهم** المعتل غير المعتل اي الفعل اما متعديا ما غير متعديا لانما
ان يتوقف فاعله على متعلق ولا يتوقف فالاول هو المتعدي نحو ضرب فان فاعله يتوقف
على شيء متعلق به ضرب الضارب والثاني غير المتعدي نحو تفعل فان فاعله يتوقف
على شيء متعلق به تفعل الفاعل غير المتعدي يصير متعديا باحد ثلاثة اشياء
وهو المضرب نحو ذهبت زيد او تضرب العين نحو فرجت زيد او صرف الفجر
نحو بررت زيد **قولهم** والمتعدي يكون في واحد واثنين على المتعدي يتعدى
الى مفعول واحد نحو ضرب زيد بضمه ولو الى اثنين لاقتضاء معناه اياهما وهو على
ضربين احدهما هو ان لا يكون المفعول الاثنان فيه عبارة عن الاول ونحو الاقتضاء
على امر من كاعط وكشي نحو اعطيت زيدا هربا وكسوت زيدا حبة والثاني ان
يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتضاء على امر من كاعلم
نحو علمت زيدا فاعله يتعدى الى ثلاثة مفاعيل كاعلم واذا و زيدا و ثوبا وغير
وغير وسعدت لان اعلم اري قديمتا الى ثلاثة بالاضافة بالاختلاف فان علم
متعدلي مفعولين فاذا دخل عليه الحرف يتعدى الى ثلاثة لانه زيادة المفعول للفعل
معنى يربط بسبب مفعول واذا قلت علمت زيدا علمت زيدا علمت زيدا علمت زيدا علمت
زيدا فاعلم ان علم زيدا علم زيدا علمت زيدا علمت زيدا علمت زيدا علمت زيدا علمت

ليكون ان اصل ما قبلها الضم وانما زاد اليه بقوله وجاء الاشياء والثالث قوله ووجع
بالواو والسكنة وضم الاول وهو قبل ووجهه انه منعت الحركة من الواو والياء
للاستقبال ثم قبلت اداء وبيع والضم ما قبله واذا راي هذه الله فاقولوا
وهو على الاشياء وراى وجاء الواو اعلم الله قوله ومعتل العين الى ففتح قبل وسع
على خلافه ليس بعد لان عود وسيد ليس كذلك الى الاصول ان يقول معتل العين
المقتولة **قولهم** ومثله باب اختيار والقييد ودون استخير واقيم اي مثل بناء
ما لم يسم فاعله من الماضي لمعتل العين من الثاني بناء مالم يسم فاعله مواب
اختير وانقيد في ان يجوز فيه ثلاث لغات دون باب استخير واقتول فلان
اصل اختيار وانقيد اختيار وانقود اي تير وقود مثل قول وسع في وقوع الضمة
على التاء ووقوع الكسرة بعد فاعله الواو والياء فها ربيد ما حاد في بيع وقيل
واما الثاني فلان اصل استخير واقيم استخير واقيم وهما ليسا مثل بيع وقوله
في وقوع الضم على التاء والكسرة بعد فاعله البناء والواو فلم يؤم اي يجوز فيه ما جاء
في مثل قبل وسع وان كان مضارعا ضم اوله ونحو ما قبل اخره اي ان كان الفعل الا
رأى ان سى في مالم يسم فاعله مضارعا ضم اوله ما قبل اخره لئلا يتبين من الفاعل
وله من الاقتضاء على احد جانبا لان الاقتضاء على فتح ما قبل الاخر بعد وقبل اعلم على
الضم في مثل خرج يقولون في ضرب ضرب **قولهم** ومعتل العين يتقلب فيه عينه
انما ان كان المضارع الذي يسم مالم يسم فاعله معتل العين يتقلب عيدا الفاو

واحد الى اخره بواسطة حرف الجر يقولوا بما ذكرنا من زيد وقد حذف حرف الجر
لكنها لما كان فيها معنى لام جر مجرى في تقديرها الى ثلثة ثمرات قيل قولهم وهذه
مفعولها المفعول اعطيت هذا الافعال المتعدي لا تسمى مفعولها مفعولها
الاول لمفعول اعطيت بمعنى انه يجوز ان يكون مفعول من غير ذلك المفعول هو الاخر
ويجوز ان يذكر مع ذلك المفعول هو الاخر ان كان يجوز ان يذكر المفعول الاول
لاعطيت مفعول من الثاني ويجوز ان يذكر من مع ذلك الثاني قولهم واذا فعلت
لمفعول اعطيت حكم مفعول هذه الافعال الثلاثة والثالث حكم مفعول اعطيت بمعنى
يجوز ان يكون مفعولها الثاني والثالث معا لا ينقص على احد كما لا ينقص على احد
مفعول اعطيت لان مفعول هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعول اعطيت على
العتيقة يقول اعطيت زيد عمر وخير الناس واعطيت زيد عمر وغير ذلك الثاني والثالث
واعطيت عمر وخير الناس من غير ذلك المفعول الاول ولا يقال ان مفعول اعطيت زيد عمر
من غير ذلك الثالث ولا اعطيت زيد اخيرا لانه من غير ذلك الثاني قولهم افعل
القابض طنت وحبت الى اخره اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهي تنفذ في الجملة
الاسمية اعني المبتدأ والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ان واعلم فان
الشرقة الا ان الفعل والثلاثة الاخيرة للعلم وسمعت للمعنى والافتقار فيكون
للعلم ويكون الظن مثلا اذا كان زيد قائما علمت زيد قائما
وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيد قائما ونصب الخبر في المبتدأ والخبر معا

الاعين يوضع نكها وانما سمت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا يحتاج في صدور ذلك
البحر والاعتناء بالذات بل يكفي فيها القوة العقلية قولهم ومن خصايتها ان تقتصر
على احد الصوابين مع تخصيصه وهي بالتحسين الثاني ولا يثبت في غير هذه الشرط
ونخصايتها افعال القلوب انما تقتصر على احد مفعولها وان لا يذكر اسم القابض
ويوم يقول شركاى الذين زعمتم انهم قومه اياهم يكون هذه الافعال والظن
المبتدأ والخبر فكما ان لا يثبت من الخبر وانكسر لا بد لاجل المفعول من الاخر
وليس باب اعطيت كذلك لا بد غير داخل على المبتدأ والخبر وفيه نظر لغيره ان ذلك لا بد
من المبتدأ والخبر كما مر على ان تعرف احد مفعول باب حسبت واقع في قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يتولون بما اوتهم الله من فضله هم على قراءه من قراءه بالباء
اي ولا تحسبن الذين الجاهل هو خبر لهم قولهم وفيما جازا الانباء الى اخره انهم
نخصايتها هذه الافعال المتأوها اذا اقرست هذه الافعال من المفعولين يجوز ان يثبت
قائم ان تأخرت عنها ما يجوز ان قائم طنت لاستقلال مفعولها كما لا يمكن تأخر
وتأخر على تقدير التأخر بها مع ضعفها بالنسبة لظن واعلم ان عدم مفعول احد
مفعولها في جواز الانباء نحو حتى ظن زيد منطلق لان تعد مفعول المفعول كقوله
المفعول ولم يحسن الفاعل ما جاء اعطيت اذا تأخر مفعولها لعدم استقلال مفعولها
كلها والمراد بالانباء افعال القلوب توضع وتثبت مع جواز الفعل ويعلم
من قوله جازا الانباء جواز الفعل واذا تأخرت او توسطت انه لا يجوز الانباء اذا

نسبي ولا بد من حركة المضمر هذا الانقياس مع قياس هذا الغائب لكون هذا الغائب
قويا ويجوز ان يشبه هذا الحركة بغير ما عده السامع وليس كذلك هذه
الافعال لا يثبت على الاعتقادات والقول من العلم والظن ولا يشك ان علم
الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات غيره فاذن لم
يخرج فيها الى ايراد النفس انشاء المقتضى لاياد وهو لا يتأخر اعلم ان
افعال القلوب وغيرها لا يشتركون في ان لا يجوز ان يكون فاعلا ضميرا
يعود الى المفعول المستقبر فلا يصح زيد لم يظن فلان لا بد ان يضر به ان يكون
فاعلا مضربا وظن ضميرا عايدا الى زيد لان المفعول فاعله فلا يجوز ان يصير
معتبرا وكذا لا يجوز ان يضر به ان يكون فاعلا ضميرا ضميرا
قولهم ولبعثها مفعول غير متعد الى واحد اي بعض هذه الافعال على ان يثبت
بذلك اكثر من مفعول واحد وهو طنت من الظن بمعنى التهمة فانه لا يتعدى
الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب ظنين اي انهم وعلمت
بمعنى عرفت كقولهم تعالى ولقد علم الذين اعدوا ما كانوا في السبب الى غيرهم وقت
من هذا الصوابين يعني الاضمار بقول وجدت فاقول اي عرفت ما واديت عن رتبة
البصر يقول وايت زيد اي ايصم قولهم الافعال الناقصة توضع لغيرها على صفته
على صفة مفعولها اي الافعال الناقصة افعال وصفت لغيرها على صفته
نخصايتها نحو كان زيد عالما وكان جعله يظن حاله كونه عالما في الزمان المثل

اذ انقضت جهل ان الافعال الاولى اذ انقضت والافعال الاولى اذ انقضت وهذه الافعال
في معنى الطرف فتحقق زيد قائم وظننت زيد قائم وظنني قولهم وعلمنا انها تعاقب
قبل الاستفهام والسؤال واللام اي ومن خصايتها هذه الافعال تعليلها وهو جواز
الفعل المتعدي ومعنى السبب وقوله اعطيت الاستفهام والسؤال واللام لا يثبت على
علمنا زيد عندنا وعلمنا ما نرى عندك وعلمنا زيد قائم لاقتضاء كل
واحد من هذه الثلاثة لاصحها فلو علمت ليرى هذه الاشياء في صدور الكلام لكن
الخبرين اللذين هما في قوله علمنا زيد عندك ام علمنا في موضع الضم لان العلم
وقع عليهما بالتحقيق وهذا عندنا نظيرة النظر في النظر وهو الاستفهام والسؤال
ولام الابتداء ومن حيث المعنى رويت هذه الافعال ومعناها علمت بعد ما بعثت
عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالثبوت وانما قال الاستفهام ولم يثبت
حرفا الاستفهام ليتناول الاسم كقولهم اي اخبرني بحسبي وانما قال قبل الاستفهام
لان لو كان مع الاستفهام لم يثبت على علمنا علمنا في قولهم وعلمنا ان يكون
فاعلا ومعنى فاعلا ضميرا لشي واحد من خصايتها هذه الافعال جواز كون
فاعلا مفعولها ضميرين لشي واحد على اي علمت لشي علمت فسكت
ولم يخرجه سائر الافعال فلا يقال صرت في لان الغائب في سائر الافعال تعين
فعل الفاعل لغيره فليجمع بينهما السبب القوم الى الغائبين بينهما ولولا ان صرت
لسبق اليهم الى صرت حتى قلت دفع هذه الوم عدل الى ايراد النفس قبل صرت

والقول ان يقول ان سائر الافعال ايضا من الماضى الى حصة فان ضربت في مثل
ضرب زيد في وقت زيد على صفة الضاربين وجاز ان المارح ان يقرر فاعله على
صفة غير صفة موصولة فان كان في قولنا كان زيد قاتلا زيدا على صفة قاتلا
في الزمان للضرب والقيام غير موصولة وليس ضرب في قولنا ضرب زيد في ذلك ولما
محمية هذه ناقصة لنقصها عن طائر الافعال من حيث انما لا يدل على الحدث او من حيث
انما يدل على زمان الماضى فان قولنا كان زيد قاتلا انما لا يتيم بغيرها **قوله**
وهي كذا صوابا صحيح الى غيره وهذه الاعمال كان وصاروا صحيح الى قوله وليس
قوله وقيل في ما جازت حاجتك اي وقيل في ما جازت حاجتك على معنى ان ضربت في حق قوله
ما جازت حاجتك فان ما جازت ان يكون للشيء وجه يكون جازت مستلذا لغيره في
مقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا الى شيء كالعتراة مثلا فحصل ذلك الشيء بل حصل
شيء اخر دون حاجتك كالكيك مثلا فيقال ما جازت حاجتك اي ما جازت حاجتك على قوله
حاجتك واحتل ان يكون للاستفهام مع كان معنا اي شي جازت حاجتك واسم
خبره يعود الى ما وما جازت ما يكون ما جازت في المستعمل ما جازت وقيل ان هذه
الكلية اول ما اشبهت من قول الخواص لان قياس على غيرهم لغيرهم انهم من قبيل
رعيه عند يستدعيهم جميع الحق **قوله** وتعدت لانما تارة اي وتعدت
بمعنى تعدت الى شيء على صفة اي معنى صار في قولنا اعرابا ردت من تحت قدرت
كما ناهضت اي صارت سفرته والظاهر ان محضه محمول على غير فلا يقال

قد كذا يتصور صا كذا **قوله** تعديا الى الان لا سيما لانها الجزم مع ما اوردوه
الافعال تعديا الى الجزم لا سيما وهي مبتدأ والخبر اعطاهما اسنادا للثبوت
المبتدأ حكم معناه ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون
معناه اعطاء هذه الاعمال الجملة الاسمية حكم معناه واعلم اني اعرف قايده
المحكومة في قوله حكم معناه فتم الجزء الاول اعني المبتدأ بالان اسما وبمعنى الجزم
اعني الخبر بالان خبرا تيسيرا بالافعال والمفعول نحو كان زيد قاتلا كان اذا ومعناه
وهو الزمان الماضى في زيد قائم وهكذا الكل **قوله** كان يكون ناقصة
اخرها اي كان على ثلاثة انواع احدها ناقصة وهي ثلاثة احدها ناقصة ليلبتدأ
بصفة الخبرية الزمان الماضى فقط سواه كان وانما يكون ان الله قادر او مقدر
نحو كان زيد غنا واسم الخبر قوله ليلبتدأ خبرها ماضيا وانما او مقدرها وانما
ان يكون بمعنى صا كذا **قوله** تيسرا فليس في كل كذا خطأ الخزن فكانت في حاشيتها
اي صا واسم الخبر قوله بمعنى صا وهو موقوف على قوله ليلبتدأ خبرها وانما
ان يكون في خبر المضاف وخبره يقع بعد ما جازت تفسير ذلك الضمير كقول
اذا كنت كان الماضى صفتين شامت ولغيره بالذات كانت اصنع فاذا قيل اذا كان
الامكان كان الواجب عليه ان يقول فكان يكون ناقصة وتامت زائدة والناقصة
ثلاثة ثلث لا تتكامل كقولنا انما جازت حاجتك او جازت حاجتك بالانقص مع
ان الاخيرين كان ذلك فلكل القاعد من ذلك الاشكال فيقول الكلام وانما خصص الاول

مضمون الجملة بالليل بقول طل زيد وعلى اواب زيد مذكور او اذلة بمعنى صار
كقوله تعالى طل وجهه مسودا فانه لا يختص زمانا بعد زمان **قوله** وما زال وتاريخ
وملحقه وما انقضت الى اخره اعلم ان هذه الافعال لا يعتد لدلالة استمرارية خبرها
مؤقتة اي في زمان يمكن قبوله في المتأخر ونحوها ان زيد امير اي ساد كان قابلا
للاقامة لا في حال كونه طفلا وقاعا فيلحقه قوله قبله خبره يعود الى ما جازت
وخبره المفعول يعود الى خبرها **قوله** ويلزمها الشيء اي ويلزم هذه الافعال
حرف الشيء ليلبتدأ على استمرار خبرها بما جازت فيكون هذه الافعال حينئذ مبتدأ
كان لدخول الشيء على الشيء المستلزم للثبات لكون هذه الافعال الشيء ودخوله
حرف الشيء عليها وهذا لم يحزن ان يقال ما زال زيد الاعمال **قوله** وما داه
التوقيت اسرعه نبوت خبرها فانها اي ما دام لا لا توقيت فصل بعد نبوت
خبرها لا يمتد بها نحو احبها ما داه زيد احبها اي احبها وما داه
دوام جلوسه على تذاخير صند والمخاف ومن اجل ان معناه كل المصالح للكل لا يمتد
نظريه والظرف محتاج الى الكلام لا يضمنه ولا يفضله لا يجمع الاعداد المستند
والمستد عليه **قوله** وليد في مضمون الجملة الجزم اي ليس في مضمون الجملة الاسمية
في طائر هذا الكلام لا يستعمل لغيره كذلك يقول ليس زيد قاتلا الا ان ولا تقول
غنا ولغيره مطلقا اي لا كان او خبره عند بعضهم قاتلا تعالى الا يوم يا بئس
ليس صرفا عنهم لانه ان يكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيام فهو من التستين

ويكون ان محاميه من الالبته يا شرفا لما اعتبر ان العذاب يوم تاتيهم مصروها
عنهم فكل ما تاتي وصفت في الحال يتبين وجودها خبره تعالى به والمستند بها
الايمان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابنا ان مخالف الظاهر خلاف
العرب **قول** ويحذف تقديم اخبارها كما اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على
اسماها جازي لا يتناقض ذلك كونها افعالا وجودا بتقديم المستوفى على المرفوع حتى
الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها على نفسها فلي لا تراها تاما وانما يقولد وس
في تقديمها عليها في هذه الافعال حتى تقديم اخبارها على نفسها فلا تراها تاما احدها
ان يجوز ويحسن ان كان المضاف على الترتيب المذكور في كتاب كونها افعالا غير متوالات
من التقديم متلف والمثله انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما هو على ضربين احدهما ان يكون
ما قبله نافية والثانية ان يكون مصلدا يترجم على اللوام وعلى التقديمين لا يجوز تقديم
اخبارها على نفسها اما اذا كانت ما تاتي فلا تنافي في تقديم ما في خبره على النفي واما اذا
كانت مصلدا فلا تنافي في تقديم مفعول المصدر على نفس المصدر ولم يناف في امتناع
تقديم اخبارها على التقديم على نفسها الا ان كانا متباينين في غير ما دام وجه قوله
ان ما النافية لما دخلت الا على النفي صادرة عن الذات فيتميزه كان كما جاز
تقديم خبره كان على نفسه جاز تقديم خبره هذه الافعال على نفسها وانما في هذا التسم قوله
وقسم لا يجوز لا في حقه غير ما دام القسم النفي مختلف في خبره وهو ليس وما هو خبره
يسمى على ان لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي وامتناع تقديم مفعول النفي على نفسه

وهو

وهو كاش للصرح من ان لا يجوز كونه محلا وجودا تقديم مفعول الفعل على نفسه ويجب
عن دليل الايمان امتناع تقديم مفعول النفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان يكون
حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع وذلك على قوله تعالى الا يوم ياتيهم مصروها
عنهم ووجه الاستدلال به ان يومه ياتيهم مفعول المصدر الا في خبره ليس قولم يجوز
تقديم خبره على نفسه لم يجوز تقديم مفعول خبره على نفسه لان امتناع وقوع المفعول الا
من حيث انه يرفع وقوع الماسملي فينبغي ان يكون كارتين الواجب على المفعول ان يحصل
ليس واما اوله ما النافية من القسم فتختلف فيه ويمكن ان محاميه بانها لم يغير
مخالفة ابن كيسان وانما في مخالفة في ليس لان طالع كبرية منهم من المعنى يترجم على
امتناع تقديم خبره على نفسه **قول** افعال العاربه الى اخره اعلم ان هذه الافعال النفي
كان كونها التسمير المفاعيل على صفة الانداز بها لا كذا لاخصاص خبرها بانفسها
المضاف وامتناع تقديم خبرها عليها وجودا تقديم خبره كان جازيا واما في انفسها
افعال وصفت لولا انها على وتغير رجاء او حصوله او اخذ فيه **قول** فالاول
عسى والذنى لدوافع خبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى ان لا ياتي من المضاف
واسم المفاعيل والامروا والامر على المفعول على انشاء فاشبه لعل كذا واحد
منه الطمع المفعول والاشفاق فلهذا لا يمتنع في الاحالات فلا يقال في زيادة يطيع
قول مفعول عسى ان لا يكون بغيره وحسن في جرح زيادة الى انه يجوز فيه لغتان
احدهما ان لا يكون لها مفعول ونحوه يمكن يستلزم ان يكون متبوعا الفعل المضاف

الاعمال الى زيد وعلى النفي يترجم بغيره ما جاز خبره يقول على الوجه الاول الزيدان
عسى ان يقولوا او يقولون عسى ان تقوموا وعسى ان تقوموا فلهذا ان عسى ان تقوموا
واللهذا عسى ان تقوموا وعلى الوجه الثاني الزيدان عسى ان تقوموا والزيدون عسى
ان يقوموا وهنعت ان يقوموا واللهذا عسى ان تقوموا واللهذا عسى ان تقوموا
قول وقد حذف ان في قوله عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا واللهذا عسى ان تقوموا
فلهذا عسى ان تقوموا عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا واللهذا عسى ان تقوموا
اللهذا عسى ان تقوموا واللهذا عسى ان تقوموا واللهذا عسى ان تقوموا واللهذا عسى ان تقوموا
وهو الذي وضع لمتروحه المفعول على مقارنته وهو خبره فلهذا عسى ان تقوموا
تصرف وقاعله اسم مفعول خبره فعله متصرف ليدل على ان خبره مفعول الخبر من
المفاعيل فلهذا عسى ان تقوموا واللهذا عسى ان تقوموا واللهذا عسى ان تقوموا واللهذا عسى ان تقوموا
تسببا بكونه قوله كذا كذا من قولك ليطعن **قول** واذا دخل النفي على كذا فهو
كالافعال الاصح اذا دخل النفي على كذا يكون النفي كذا في الافعال المستتية اذا دخل
عليها النفي كان النفي لان من شاء من حرف النفي ان يثنى ما يدخل عليه اى ان كان
او سببا وانما في الامم لا اختلاف فيه كما صرح بها بعد ذلك **قول** وقيل يكون
للاشياء اى وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كذا كان للثبات ما مضى كان او
مستقبلا اما اذا كان ما مضيا فلهذا عسى ان تقوموا واللهذا عسى ان تقوموا واللهذا عسى ان تقوموا
فالنفي يدخل على الفعل وما كان في الماضي لا يثبت واما اذا كان مضيا فلهذا عسى ان تقوموا

مع ان تقديم الخبر على النفي وقوته مع ان اصله ان يكون الخبر ما تاتي على خبره
كان الا ان صاير من كذا قد شد حد صرح في قوله القوي اي شأنا ويصح اليون
اللباس اى البشر والشجر واسم على هذه اللغة يقول ويقول عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا
اسم عسى ان تقوموا في محل نصب بانه خبره عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا
سند المضاف واللفظ الثاني ان يكون كذا مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا حتى
اللفظ الاول فاستغنى عن الخبر لا يشق الالاسم على المنسوب والمضروب اليه كما ينبغي
في علمين ويزيدان من المنسوب الاخر وهذا كما يقال في حمت انه متى كان مفعول
الاول ما ليسم افعاله وان كان مما لا يسع لم يقتصر على تقدير المفعول
وهو ان قصد على هذه اللغة ايضا واسار اليه بقوله عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا
توخر وهو ان يكون زيدا فلهذا عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا
مقوم في محل نصب بانه خبره عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا
تقديم خبره على اسمها فعلى الوجه الاول يقول عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا
وعسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا
الزيدون وعسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا
فلهذا عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا
في اللغة الاولى ما قصده في اللغة الثانية لامة اعلم ان اذا فعل زيد عسى ان تقوموا
في فعله جاز ان لا يتصرف عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا فلهذا عسى ان تقوموا

الظاهر

عن زيد بن ابي شريح في شرح الكتاب وادع دعانا من يجب الى الله تعالى فيجب عند ذلك يجب
قلت ادع الجري وارفع الصوت مرة لعل في الموقر من قريب قال العجوة هنا
حيث الجري في الرجل الرق باله مبتداء وما بعده ما خبر كما قالوا لا كذا كذا قال
لا يحتاج الى عامل نحو يجب زيد وهذا من احدى الدار وقال ابن الجلبان
الجن يطاع سبيل الحكيم انما يعني ان قد وقع مجرى لحد في موضع لغيره في السامع
حكاية كما كان مجرورا واما معنى نسي الرجل بالي المعنى والياء فيجوز ان
يجوز بالياء في الاحوال الثلاثة وهذا لو لم يكن مجرى لحد فينبغي ان لا يفتى
عقبية في هذا الوجه **قوله** في الموقر العاطفة او او والياء في الموقر
اعلم ان الموقر العاطفة عشرة على الاصح وهو اذ ذكره ويشترك الجميع في امر
واحد وهو ادخال الثلثة اعز بالاول **قوله** فالامر الاول اعلم ان الامر
الاول هو الواو والياء واما الثاني فيستلزم في الجميع بين الاول والثاني في الحكم
الحاصل للاول واما الثاني فيقول فالامر الاول للجميع ثم يقتضي كل واحد منهما
ثبوت شخص به فانه لم يعلم منه شيء مما عاين لا مقدم احد على الاخر والى ذلك
عليه قوله تعالى ما هي الا حيتنا الدنيا الموت ونحيى والقبيلون المستكبرين
بالعن فالموت بعد الحية مع انه قد مر عليه او قوله المال بين زيد وعمرو واما
زيد وعمرو والياء للجميع مع الترتيبين غير محتمل لانهما غير مرتب زيد وعمرو
وكقول تعالى فخلقنا الله مضافا فخلقنا الله مضافا فخلقنا الله مضافا فخلقنا الله مضافا

وتمثل الله تعالى بها الجميع مع الترتيب الا ان يقع المبدأ والآخر فيقول مرتب زيد ثم
عمرو فلهذا امر وان وحتى مثل شمة كونهما للجميع مع الترتيب والمبدأ يكون مرتبا
المرتبين فان مهلة ثم حتى واسطه **قوله** ومعهطها خبره من متبوعه
اقى ومعطوف حتى مشروط ان يكون سره من متبوعه لمعنى قوله او معطوف
القائمة للقي حتى حتى ولا يحصل العائذ الا بذكر الفرق او الاضغف بعد حتى
بالسبب لما قبلنا كقولك في القوة ما ان التام حتى الملوك والانياء وحتى
الضغف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس فيها لم يحسن **قوله** واو واما
وام لاحد لا مرين مبرما اي هذه الثلاثة قد تسمى في انما لتعلم الحكم بالحق
او المعطوف عليه مبرما اي على التعيين **قوله** فام للتصديق لانه لا يمتنع الاستفهام
فيما بعده اشارة الى تحقيق حتى ام والفرد بينهما وبين اما ولو كان ام اما متصلة
واما متقطعة فان كانت متصلة فلا تستعمل في الاسم والآخر وفي غير هذا
يؤيد ان يكون اسم المذموم مع حرة الاستفهام يليها احد المستويين وفي المستوي
الآخر المهلة بعد ثبوت العلم بحصول احد ما من احد في احد المستويين لطلب
التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين انه ان كان على ام المتصل اسم
مفرد او فعل او جملة سمية او جملة فعلية في المهلة ذلك محتمل واما
فانه يلزم فان يليها احد المستويين في الآخر المهلة فيقول اضربت زيد او عمرو
لا يكون السؤال عما بعد ثبوت العلم بحصول احد ما من احد في احد المستويين **قوله**

يحتاج الى ام ما **قوله** واما قبل المعطوف على لا فتم مع اما جازية مع او اشارة الى الفرق
بين او واما وهذا اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه اما اخرى ليعلم في
اول الامر كون الكلام مبتدئا في الشك نحو جاني اما زيد ولما عرفت ذلك في
او بوجاهة لان الامان الاسان بها وتلك **قوله** ولا ويل ولكن لا من مامعنا اي هذه
الذلة لا تستلزم في اشياء اخرى لاحد الامرين معينا فلا يفي بها وجبا لاول الامر
مقول جاني زيد لا عمر في الاضرب عن الاول متبعا كان او موجبا لقوله جاني
زيد لا عمر واذا وقع الاختيار بين زيد وعطاف فيقول ما جاني زيد لا عمرو وهو محتمل
امر بوجه ان يكون معناه بل لا عمر وهي ح للاضرب عن في جاني زيد في اثبات
جاني عمرو وثانيها ان يكون معناه بل ما جاء في عمرو وهي ح لبيان من تسليبه
علم الجاني ولك الاستدراك ولا زمر للثبوت لانهما لغاير بين المعطوف والمعطوف
عليه معنى وهو ان تفصيل وهو ان يقال انما اما يعطى المسند على المفرد والمجمل على
الجملة فان كان الاول كان قبلها الشيء يقتضيه التباين بين المعطوف والمعطوف عليه
مقول ما جاني زيد لكن عمرو اي كجاني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او
الشيء اذ كونه قول لم يثبت زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يثبت عمرو **قوله**
حرف التنبيه الا واما او اما سميت بحرف التنبيه للتنبيه القاطبة بها واعا في
فاول الكلام لثلاثه فيكون غافلا وهذا انما هو في الكلام
واعلم ان الا واما يختصان بالكميات كقول تعالى الا هم من المفسدين وكقول اما والذلة

ومن ثم لم يجز ان يثبت زيد لا عمرو اي ولا جاز ان ام المتصلة يليها المستويين
وفي المستوي الاخر المهلة ليجوز ان يقال ان زيد لا عمرو والاعلى في قوله
لا تعبا لاجل ان الاسم يليه الاخير الفعل اعلم اني وجدت نسخة قدمت
على المصنف وعليها خطه كان فيها على الاصح هذه قوله لا اخر المهلة فكان
فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو من غير الاصل لكن شرح المصنف
في قوله ما ذكرناه **قوله** ومن ثم كان جانيها بالتعيين دون غير او اي ومن
احل ان الطلب مع لاحد الامرين اللذين على ثبوت احد ما من غير تعيين لطلب
التعيين كان القاب فاحد ما بالتعيين لا بل او نعم لانه لا سعي في السؤال
عنه مثلا اذا قيل زيد بعد ذلك ام عمرو كان الجواب زيد لا عمرو بخلاف
او اما لان السؤال مما سأل عن احد ما بالتعيين نحو سأل او نعم فان
الحب بالتعيين كان الجواب ان زيد على السؤال عنه **قوله** والمنقطع كجبل
والعمرق واما المعنى المنقطع في الفرق بينها وبين او واما معناها فهي
بل مع الضم وهي لا تستعمل الا في الخبر والاستفهام واما الخبر فكل ما يشع ويثبت
انه لا بل قطعا فاذا حصل الشك في انه شاء قلت ام شاء فاصدا في الاخر يعني
الاختيار الاول والاستيناق سوال كان ذلك قلت بل هو شاء واما الاستفهام
كقولك لا تعبدك زيد ام عمرو واما ان اول امر حصول زيد ثم اجترعت ذلك
السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا ثبت معناها في الفرق

بالقسم نحو قوله نعمت وقدراد بها الحقيقة في كل قول تعلى قد علم الله
المعقوبين وقد عرفنا الفعل بعد كقولنا اذا التزم رجل غير ان كانا لما قبل برحاشا
وكان قد اى وكان قد علمت **قوله** حرفا لاستفهام الخبر وهل الاستفهام طلب للنفس
قوله ما صدق الكلام اى الخبر وهل صدق الكلام كونهما لسبق من انواع الكلام نحو
تقديرهما لما صدق مما يخلق على الجملة الاسمية نحو ان زيد قائم وهذا يدعى الفعلية
نحو هل قادر زيد واقام زيد لا اذ كان الخبرية الجملة الاسمية فعلا للاستعمال
الخبرية ولم يحزن استعماله على الاعلى شذوذ فلا يقال هل زيد قائم لان اهل العلم
قد كلفوا تعلى هليلة على الاستفهام فلما لا يقال قد يدعى لا يقال هل زيد خرس
فان قيل يقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج للاستفهام ان يقال قد يدعى ما
قالنا اما خارجا لمعنا اختيارا وما يدعى ما وانما يعمل على اختياره مثل هل زيد
خرج لان هذه الجملة اقرب باب على اعتبارها هليلة فثبتنا او من جملة ما استعملنا
قوله والخبر اعم من قولنا في الاستعمال من هل تقول اريد صرحت دون هل
يقول ايضا ان يصرح بزيد وهو خوك مشكل للضرب وهو على صفة الاخرى دون هل
ونقول ايضا ان يصرح بام عمرى دون هل اى يختصم المتصل بالخبر دون هل
هل ويدخل الخبر على حرفي هل كقولنا تعلى انما ما يقع واخرى كان واخرى كان
ولم يدخل عليها كذا ذلك لكن الخبر اصلا في الاستفهام جلا فعل ولا نأخذ
من هو في قوله دون هل طرقت تعلى لزيد صرحت وهو قيد في كل **قوله** جرد

الشرط وانما اعلم ان هذه الاشياء حروف شرطها صدور الكلام لا في الفعل من
انواع الكلام فان للاستفهام وان دخل الماضي اى فان جعل الفعل الماضي بوضع عليه
بمعنى الاستفهام سواء كان الفعل ماضيا ان يخصرت صرحت او يضارع الخوا
تصريف ضرب **قوله** ولو عكسه اى لو لم يخط وان دخل المضارع اى لو جعل الفعل
بمعنى الماضي سواء دخل الماضي نحو لو صرحت صرحت والمضارع نحو لو تصد بغير
وقد يحذف كقولنا لا مندوحة من خبر من مشركه ولو عكسك وقد يكون بحيث
ان المانصبه كقولنا تعلى ودو لو كمنزوى وكقوله تعلى ودو لو تده في يهون
وكقوله تعلى يود الجرم لو يفرى ولا يجوز ان يكون ههنا سقيا للاستفهام لانه
لا جواب لها ولان ما ان الضم المضاف او تقدير اى ان ولو لم يده نحو هذا الفعل المضاف
ان صرحت صرحت ولو صرحت صرحت وقدر لم يفرى في تعلى وان اخرج من المشركين
استجارك ولو لم يفرى في تعلى اى استجارك احد وان لم يفرى في تعلى اى استجارك احد
ولو لم يفرى في تعلى اى استجارك احد وان لم يفرى في تعلى اى استجارك احد
ولما بانا على ان لا نحال جدا وما يؤيد ذلك انك لا تقولان فزيد ب زيد
بل تقولان فزيدك لم يصر ب زيد وماسى ان يعد نفسه في خبر ومن كان
مضارفا نحو ان زيد فقيم لبطون الخيل فزع ان لا يحذف من الاخرى
اذا لم يده حاله لا يحذف كونها فزع ان فلا يصر في فها مثل فزيد فقيم يجوز
علا الصيغة كقولنا فزيد فقيم فزيد صرحت وهو من ومن لا يحذف من ما مذكرا

من الضار الى الله اى مع الله **قوله** حتى كذا اى حتى لانها المعانيذ كالى
وبمعنى مع كذا **قوله** وتخص بالماضى انما هو في الماضي اى حتى وهو ان
حتى يقتضى انما هو استثناء عنه بالى ولا يجوز انما الضمير ما يصح انما هو وقع
للمرجع والمضروب والمجرب حتى خلافا للمرجع فانه حوز قوله على الضمير
مستلزم ليشمل قوله فلا والله لا يلقى الناس حتى حركه باين اى من يد وهو ما ذهبه
الابن **قوله** وفي الطريقة بمعنى على قيدا اعلم ان حذفت عن احد ما الطريقة
التي في غير حقيقة نحو الماسة لكون او حان نحو الفاة في الصدق ولا يتنازل بكونه
بمعنى على وهو قيل كقولنا تعلى ولا صليت كذا حوز عن الفعل اى على نزع الفعل
قوله والباء للانصاف الى اخرى اى والياء مستعملان احدها الانصاف نحو صرحت
زيد اى المتصو موزى يجمع بيزب منه زيد واقامت بالله وقاينا الاستعانة
نحو كقبت بالعلم اى استعانة العلم وقاينا المصاحبة نحو خرج زيد فاستدبره ويزبها
المتابعة فخرجت ههنا فها حسبا المدون نحو خرجت زيد وشان فيها الطريقة
نحو جلت بالمجد وساجر الزيادة قرا كذا في المصاحبة المتفق هو ان ما في المقام وكما
في الاستفهام نحو هل زيد قائم او غير قاس كذا في غير المشى والاستفهام وهو ما
في المرجع نحو عيبك زيد وما في المضرب نحو هل زيد **قوله** والله لا يقتضى
اى الله يستعملان احدها الاختصاص نحو لما لا زيد والحل للمضرب والله لا يقتضى
نحو صرحت بالله وبالثالث انما هو كقولنا تعلى ودو لو كمنزوى وكقوله تعلى ودو لو تده في يهون

ومن قيل لو انك اى من احد انما يصرحان الفعل لفظا او تقدير اى قيل لو انك بفتح
لا تفاعل فعل محذوف والاصل انما اذا حذفت الف من قوله فعل ولم يصره ههنا
القول ههنا ان يكون خبرك ههنا لئلا يكون كاحض من الفعل المنصرف فقا لو انك
انطلقت ولم يتولد ذلك متعلق هذا اذا اسكت تقدير الفعل ما اذا اعتد ذلك وانما
الخبر ما اذا نزلك الفعل موزع نحو لو انك خبرك انما اذا اعتد الاثبات باللفظ
قوله واذا تقدم القسم او الكلام على الشرط اى الخبر اى واذا تقدم القسم فاول الكلام
على الشرط انما هو شرط الشرط والمضارع اى حتى نحو ما هو ههنا في المشى
او ان لم يده اى لا يملك لا تملك ما على الشرط في الجواب كونه جوا بالقسم بل
ان لا يعمل بالماضى وتناول وقابل فوهم فركا من مطروا نحو هل على ان اريد له الحيكاية
كاندسع من يتولد كان من غير كذا كلامه وقال عبيد الله كان من مطر او محمول على
التبعية اى فركا شىء من مطر فاول من التبعية لان على لا يفرق بين جميع الازقاب
ولا ينفيد قوله تعلى ان الله يفرق بين جميعكم لا بخطاب لامة محمد عليه السلام وقوله
يفرق بينكم من رزقكم لا بخطاب لامة نوح عليه السلام ولا يفرق بين الخضر والسميع
ذو نوح من غير عليه السلام فذا نرجع ذنوب امتدح عليه السلام على انما قوله
يفرق بينكم جميعا غيرا وقوله **قوله** والى الانشاء بمعنى قيدا اعلم ان في
الى ههنا احدها انما هو في قوله تعلى ودو لو كمنزوى وكقوله تعلى ودو لو تده في يهون
نحو صرحت بالله وبالثالث انما هو كقولنا تعلى ودو لو كمنزوى وكقوله تعلى ودو لو تده في يهون

ان يكون معنى ان الاستعمل مع القول كقولنا تعالى وقال الذين كفروا لا تسمع
لنوح انما سبق اليه ولم يسمع الا ان كان الكافرين خا لى المؤمنين لا يسم
لو كان كذلك لوجب ان يقال ما سبقوا اليه حمل ان معناه قال الذين كفروا ومن
الذين آمنوا وفيه نظر لا يسمه لو كان خيرا لا يكون صاحب الكتاب وغيره لا يسم
كذلك الكتاب وغيره من المعاني ان هذا كلام الكفار فانهم قالوا المؤمنين لو كان ماقى
بمعنى خبرها سبقا هو كراهه اعنى المؤمنين لا يقال لو كان كذلك يقال سبقونا
لاننا نقول لا يلزم ذلك لخوانا انهم خاطبون بعض المؤمنين كما كان معكم مثالا وانما
مقوله ما سبقوا البعض الاخر منهم كما صاعدهم مثالا وانما من يكون معنى
واو القسم في موضع الضميمة اسم الله تعالى كقولنا هذه لا يسمى على الايام ذميمة
يسمى الطمان والاس اى الله لا يسمى في جميع فناء العالم حتى كس تخضع كس
هذه صفة وسيد جميع الخلق وهو علة في قولنا وفى الجملة حتى كل شئ
الفرق والحد او غيرها وهى جمع على وجود وجوب كذا ويدور والظاهر ان
طبيب الراية ويقال له ياسين البير **قوله** ورتب التثنية الى اخذ اعلم ان التثنية
كان ان لم يكن كذا وهذا الحكم انما هو ان الحاصل لكلامه كقولنا لا يشاء التثنية
والثاني اختصا بها بكونه موصوفة بغيره وتكون كذا من حيث هو واجزا حجية
تخرب رجل اليوم والموصولة عروب رجل عرفا بوجه العلم اجتمعت به اما انما
بالنكرة فانه لا يحتاج الى معرفة واما وصفا فلحققت تثنية الذى هو من لوازم

لانها اذا وصفت شيئا خاصا لم يوصف واما قال على الاصح لان في خبر وصف
النكر متعلقا والاصح وجوب وصفه والثالث ان يكون فعلها متعلقا بها فاما
ما مضى لوصفها التثنية المتعلق واما قال عند خوف غلبة الجور عند غلبة الجور
العلم فانما قلت وب رجل كذا من صفته لعل وجوب وصفه وب وصفه الجور
بالغالب لا يقدح في خبره بوجوب وصفه بل اجتمعت به **قوله** وقد يدخل على ضمير
بهم ميمى اى وقد يدخل على ضميرهم ذلك المفسر بكونه مضموعا بحروف
رجلا وهذا الضمير بهم كالمضمر فيهم رجلا لا يدخل على هذا الضمير ان يكون مضموعا
مذكورا ثانيا عند البصر بين يقول ربه رجلا ويجوز رجلا لا يدرى امره وامر اخر
ولما ذكره كونه رجلا المتعدد ذهني لا الى شئ تقدم ذكره ليجب ما تقدمه خلافا
لكنه من فانهم قالوا ببقاء هذا الضمير لا يسمى في نفسه الا فى دولته لا يسمى في نفسه
والثاني **قوله** وكلمته اخذ على الحيلة وتكون ما كذا من معنى على الحيلة
اذا اصبحت تثنية النسبة المضمونة من الحيل بغير ما قام زيد وما زيد قام ولا
يقال وما زيد قام ولا زيد من الجانب وما قد يقال وما زيد قام ولا زيد من الجانب
لو كانا مسلمين فتعريفنا لما فيه لصلة الوجود بغيره وتحققه فهو اذا لم يزل الموجود
الحاصل في وجوده بغيره ودون كذا ما قلنا فتعريفنا على صفة تعريفنا اذا لا يزل
منه انما اتم اى باذن وهو يعنى جميع بينه وبين يوسف الذى لا يتقبل لانه يزل
الوجود الحاصل لغيره من الرتب **قوله** وهذا اى هو وارب وارب وارب

لا يقرى الا قوله وان كانت متقدمة فان كان قولها متصلا بالضمير اما او يقع
نور التاكيد ويدونها نحو واه ما ضحك او لا ضحك او ما ضحك او لا ضحك ولكن
عن قوله من الذى اذا كان قولها متصلا بها من غير ان يكون عليه كقولنا
تالله فتعريفنا يوسف اى لا يتفق **قوله** ويحذف جوابه اذا انقضت او تعذر
اى ويحذف جواب القسم اذا انقضت او تعذر كقوله القسم بخورين والله قائم او
تقدم على القسم فايدل عليه بخورين يعلم والله لا معنى لغيره **قوله** وعن
الجماعة وعلى الاستعلاء اى عن الجماعة اذا كانا متعلقين وصيته من التثنية
وعلى الاستعلاء اذا كانا متعلقين على السطح وقد يكون من وعلى اسمين اما
عن جمعة الجاهل حيث لا يكون له ولا ذى للملاحم وربه من جمعة مسئلة
واما اى املا فمعنى فوق كقولنا عدت من غلبه بعد ما طووا **قوله** واما ان
هنا دليل دخول من عليها **قوله** والكاف للتثنية اعلم ان الكاف للتثنية
في اكثر الامور نحو زيد كاسد وقد يكون اية كقولنا تعالى ليس كذا شئ
والذى يدل على زيادة ثلثه لانه لا يسمى نفسه تعالى لانه في مثله تعالى وهو شئ
مثله تعالى لان الثالث من الجانبين وقد يكون اسم كقولنا يصحكن على كذا
المنهم اى على شئ البرد والمذموم على اسميته هنا دخول على عليه وتحذف
الكاف الظاهر استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير كقولنا واما اعمال
كها واقر **قوله** ومذموم للزمان لان الزمان اى مذكور معنى لا يدرى الخاب

التي تسمى في اول كلامه بمعنى ان هذا لا يدخل الاعيان النكرة الموصوفة ويحتاج
الجواب مذكورا ويحذف ما ذكره قبله ويلد ليس لها التثنية **قوله**
والقسم يكرر في القسم الى اخره اعلم ان الواو على الجاء في قسمته به عند زحف
الضمير الى السؤل وهذا يقال اقول والله ولا والله اخبرنى او لا تخبرنى **قوله**
واما القسم فمعناه بالظاهر ان قال ولا استغناء بالياء عنها **قوله** والفاء مشبهة
باسم الله تعالى اى لا يسمى في غير اسم الله تعالى كقوله تعالى والذى على بعض
من الجاء **قوله** والياء اعم منها في الجميع اى الجاء اعم استعمالا عن الواو والياء
لا يستعملان للجمع اى مع الفعل وهذا هو السؤل وغيره ومع المظن للضمير
علاى الواو والفاء ثم الواو اعم استعمالا من الفاء استعمالا في جميع القول هو
لغير السؤل مثلا في الفاء **قوله** وتلقى القسم جواب فيه اللام وان اذا كانت
مستترة وحرفا ان كان متبعا وتثنية ان الجواب اجتمعت احية واما الضميمة
فان كان جملة اسمية فان كانت متبعا لزمها ان يجوزها في ذيل قائم او اللام نحو
والله زيد قائم وقد يجمع بين ما هو الله ان في الالف قائم وذلك للتاكيد ولربط
الجواب بالقسم وان كانت متقدمة لزمها الواو نحو والله ان ذى القربى لو قالوا
لان يدرى اللاد ولا عرو فان كانت فعلية مشبهة فان كان فعليا ماضيا لزمها
اللام مع قد نحو والله لقد علم او يدونها نحو والله لقد علم قد وجدنا فاعلم
من ذلك وان كان فعليا ماضيا لزمها اللام مع النكر والتثنية بكونه ماضيا والله

لغة الاسم ليدل على ان مصدره كذا في الامة عذوب ويحل والفتن تنوين التثنية
 وتثنية بديهي كذا في الاسم الداخل عليه كذا وهو الفارق بين المعرفة والسكون
 سيبويه وبنيويه والثالث تنوين العوض وهي التي يحذف الاسم عوضا عما
 البناء واعلم ان نحو حوار وما عن المضاف اليه نحو يوم في اي يوم اذ كان كذا فلما
 حذف منه المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين عن المضاف اليه والراجح تنوين
 المقابلة وهو الذي يقابل في الجمع المذكور السالم ولا يوجد الا في الجمع المؤنث
 السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة الموقن في مسلمات واعلم ان ذلك
 لا يمكن ان يكون احدي هذه التنوينات اما بان انه ليس تنوين التثنية والتثنية
 فليجوز فيه على غير منصرف وانما بيان الله ليس بعوض عن المضاف اليه فلا تن
 للمعنى غير من اقله واما بان الله ليس تنوين التثنية فليجوز في غير واخر لا يثبت
 والخاص تنوين التثنية وهو الذي يحذف او اخر الايات والاضاف المصرفة الانش
 كقولك يا عائشة عسا **قوله** ويجوز من العلم الى اخره نحو جازي زيد بن عمر وشاه
 انصاف الموصوف بالصفة وقدر البحث عنه ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم
 امكن مضافا في غير العلم نحو جازي وجل ان طلم وجازي زيد بن اخم يحذف التنوين
 ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذ لم يكن صفة نحو زيد بن عمر لعدم شدة التثنية
 واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالاسم في اللفظ وحمرة الالوان في الخط مثلا زمان
 فاذا سقط التنوين سقطت طاهره في خطا واذا ثبت التنوين لفظا ثبت طهره في خطا كما

تصدي

تصدي التنوين خطأ كما قصدوا الى تنوينها لفظا فلما حذفت الله في المتن وان وقع
 صفة لغير مضاف الى العلم كذا لم يكن كذا في المتن واعلم ان حكم التنوين لا يثبت في جميع
 ما ذكرناه فذا التنوين خفيفة ساكنة ومشددة معفتة مع الالف في النون التاكيد
 فوعان احدها خفيفة ساكنة والثاني ثقيل مفتوحة مع غير الالف واعلم ان التنوين
 المنة التاكيد الخفيفة ومجمع الخفيفة ساكنة على الاصل كقوله مبنية ومجمع المشددة
 متحركة لا الفتحة الساكنين ومجملها مفتوحة كقوله الفتحة وما فيكونها مفتوحة فقولهم
 غير الالف لا يثبتون مع الالف كانت مكسورة وهي في المتن والمجمع الموت نحو
 اضربان واضربان لكونها مبنية في نون المشي فيها يقول اضربان اضربان اضربان
 اضربان اضربان **قوله** ويجوز بالفعل للمستقبل ويجوز في التنوين التاكيد
 خفيفة كان او ثقيلة بالفعل للمستقبل الذي فيه معنى الطلب الذي فيه معنى الطلب
 نحو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاضربان والاضربان في غير ذلك نحو اضربان واضربان
 والله اضربان واضربان ولا تضربان ولا تضربان تضربان والاضربان في نون ما فيه
 معنى الطلب لا يثبتون الا في ما قبله طلب والمطلب لا يكون الا في المستقبل **قوله** ولا يثبت
 النون في زيادة فذا التنوين في النون في الاصل لا يثبتون الا في ما قبله معنى
 الطلب وانما في ما قبله للتنوين بالله الذي **قوله** ولا يثبت في شدة التثنية التي وليت نون
 التاكيد في جواب القسم الميث لان القسم موضع التاكيد ويعلم من قوله لم يثبت في ما قبله

في التنوين في النون في الاصل لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب

الفتن كذا في التنوين لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 الفتن كذا في التنوين لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 مع الضمير اليه كذا في التنوين لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 ومع الموت لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 المنفصلة بقوله اضربان اضربان كذا في التنوين لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 يحذف الياء وان لم يكن نون اضربان كذا في التنوين لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 في غير ما لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 اتصال النون بالاضاف للصيغة كذا في التنوين لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 ومن ثم قيل من لم يثبت في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 المتن ومع المتن الموت كذا في التنوين لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 بقوله تثنى تثنى كذا في التنوين لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 فكسر الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكتابة المنفصلة نحو تثنى تثنى وتثنى تثنى
 تدون تدون بضم الواو كذا في التنوين لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 في تثنى تثنى تثنى كذا في التنوين لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 التاكيد وجب والحذف لعدم علة حد نوح وجب فتح الياء والواو كما يجب فتح
 اخر الكلمة المنفصلة بالكتابة الاخرى بقوله اضربان اضربان كذا في التنوين لا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب ولا يثبتون الا في ما قبله معنى الطلب
 اغتقت حذفت الواو وضم الزاء وفي اخرى امر الحاطية اغن حذفت الياء وكسر الزاء والله

الدر

עליון/תל

